www.kassioun.org

981

الاثنين 31 آب 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

لا للحرب!

تتعزز في الآونة الأخيرة إشارات الخطر حول احتمالات انزلاق منطقة شرق المتوسط نحو نوع جديد من الحروب والصراعات عنوانها العريض هو محاولة القوى الإقليمية إعادة تقاسم النفوذ... والتوتر المشتعل بين تركيا واليونان هو المثال الأبرز هذه الأيام.

ومع أنّ القراءات المتعلقة بهذا النوع من التوترات، تدور بمعظمها حول مصادر الغاز الطبيعي المكتشفة حديثاً في المتوسط، وحول خطوط الطاقة المقامة فعلياً، وتلك التي تحاول بعض الدول العمل على إنشائها، إلا أنّ في عمق المسألة بعداً آخر دولي الطابع.

الثابت اليوم بما يخص التحولات الدولية الجارية، هو أنّ دول المركز الإمبريالي الغربي الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، محكومة ليس بالتراجع على المستوى العالمي فحسب، بل وأيضاً بالانسحاب وإعادة التموضع في مناطق مختلفة في العالم، وفي مقدمتها منطقة شرق المتوسط...

مع عملية الانسحاب هذه، يظهر أنّ هنالك محاولة لإحلال نوع جديد من الفوضى الخلاقة يستند إلى التنافس بين الدول الإقليمية، وإلى التعصب القومي، لإشعال نار حروب بينية طاحنة، تحرف الشعوب عن نضالاتها الداخلية الاقتصادية- الاجتماعية الناضجة للحل، وتُدخل منطقة ربما تكون الأهم في العالم بالمعنى الجيوسياسي في أتون نارٍ مشتعلة تغطي على الانسحاب الغربي، وتمنع تالياً الدول الصاعدة من استكمال مشاريعها الاقتصادية الكبرى «المشروع الأوراسي والحزام والطريق»؛ هذه المشاريع التي ينبغي استكمال إنجازها لاستكمال إظهار التوازن الدولي الجديد بحجمه الكامل... ومن نافل القول إن البيئة المناسبة لاستكمال هذه المشاريع هي بيئة مستقرة أمنياً وسياسياً واقتصادياً... أي بيئة مختلفة كل الاختلاف عن واقع الحال القائم، ولا شك متناقضة كلياً مع احتمالات حروب بينية جديدة.

وإذا كانت القوى التقدمية في النصف الأول من القرن العشرين قد رفعت شعار «فليسقط مشعلو الحروب»، ولم تتمكن من تحقيقه إلا بإسقاط هؤلاء عبر الحرب نفسها، أي عبر الحرب العالمية الثانية والانتصار على الفاشية، فإنّ المهمة اليوم هي إسقاط مشعلي الحروب عبر ردعهم ومنعهم من إشعال الحروب من الأساس.

مهمة كهذه، هي مهمة قابلة للتحقيق، وهي مهمة ضرورية في الوقت نفسه. ولبلدنا سورية دور مهم في هذا الإطار؛ فإنهاء الحرب السورية بشكل كامل، وإنهاء التوتر الحاصل والمأساة الحاصلة بأشكالها المختلفة، من شأنه أن يقدّم أول نموذج عن الحلول السياسية في إطار التوازن الدولي الجديد، الحلول التي تضع في المقام الأول حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

ضمن هذا الفهم، فإنّ إنهاء الأزمة السورية عبر التطبيق الفوري والكامل للقرار 2254، بات مهمة إنسانية على عاتق الوطنيين السوريين، ليس لمصلحة الشعب السوري فحسب، وليس لمصلحة الشعب اللبناني كما أشرنا في افتتاحية سابقة فحسب، بل ولمصلحة مجمل شعوب المنطقة الممتدة من قزوين إلى المتوسط... لأنّ نموذج الحل السوري سيتحول إلى نقطة إشعاع تضيء للمنطقة بأسرها...

الانتصار على الحرب في سورية، هو الفرصة التاريخية الثانية بعد الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936... علينا هذه المرة أن ننتصر على الحرب في سورية، لنمنعها في الإقليم بأسره!

العجائب السورية في كيلو الرز [12]

شؤون عمالية

معطلون عن الحياة؟ 02

ملف «سورية 2020»

مرآتان للهوية الوطنية السورية 07

شؤون محلية

مزارعو التبغ.. شغيلة ببلاش.. 08

شؤون اقتصادية

السياسات الاقتصادية السورية... التصالح مع الجوع 13

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عامل مزنوق كثيراً بمعيشته

في حديث جرى مع صديق لي يعمل في أحد المعامل الخاصة، وهو عامل فني نتبادل الحديث معه مراراً وتكراراً، ويكون بمعظمه حول عمله في المعمل عن الظروف داخل المعمل، من حيث علاقته بأصدقائه العمال والجلسات الخاصة، وما يدور بها من تنوع في الأحاديث التي يجملها لي بأنها حول أوضاعهم المعيشية، وعلاقتها بأجورهم التي يتقاضونها وبالطبع في معامل القطاع الخاص، من النادر أن يُعطى العمال حوافز إنتاجية، وهذا سلوك مشترك عند أرباب العمل، وينطلق من أن العامل يأتي ليعمل مقابل الأجر المتفق عليه، ولكنهم أي أرباب العمل تدخل الحنية إلى قلوبهم في شهر رمضان أو العيد، فيتصدقون علينا مما «رزقهم الله» ليكسبوا أجراً وحسنات تسجل لهم في كتابهم.

يقول صديقي العامل: أصحوا مبكراً، وعندها يدور في مخي الكثير من الأشياء التي لها علاقة بالبيت والأولاد وعددهم اثنان، كم المبلغ الذي سأتركه في المنزل لتتدبر أمرها أم العيال من أجل تأمين فطور وغداء ولا توجد عندنا عادة العشاء.

يتابع قوله: إذا أرادت أن تجلب نصف كيلو مسبحة فهو مكلف يبلغ ثمنه 1200 ل.س، وهذا أضعف الإيمان لكي نطعم أولادنا، والغداء وما أدراك ما الغداء، فله حسبته التي يجب أن تحسب اللحم والدجاج، ليس من الحسبة بقية الخضرة التي يمكن أن نشتريها بتقنين أيضاً.

الأجر الذي أتقاضاه يقارب الثمانون ألف ليرة مع توفير أجرة المواصلات لأن المعمل له وسائط نقل تأخذ العمال من مكان سكنهم إلى المعمل، وهذا جيد، ولكن، هل يكفي ما أتقاضاه لأغطي مصاريف الأكل والشرب وأنا مهجر ليس عندي بيت حالياً، وأدفع أجار بيتنا في منطقة عشوائية ومواصفاته لا تصلح لزريبة حيوانات ليعيشوا فيها.

ما العمل مع هذه العيشة؟ وكيف لي بتدبر أمري الذي أصبحت جهنم أرحم منه؟

كان الحل الوحيد عندي أن أبحث عن عمل آخر أسكر به بخواش من بخاويش عيشتنا «الظريفة» وجدت عملاً، وهذا يكلفني ساعات طويلة وساعات قصيرة من النوم لا تتجاوز الأربع أو الخمس ساعات، ورغم هذا فأنا محظوظ بأن وجدت عملاً آخر أستطيع من خلاله أن أفرح جزئياً أطفالي ببعض الأكلات الطيبة، والمقصود بها بعض حبات البسكويت أو الشبس وغيره، وهذه ليست دائمة، ولكنها على فترات متقطعة.

لم أسرد الكثير من التفاصيل التي تحدثنا بها والتي ختمها صديقي العامل بالقول الله يفرج، ولا أدري مقصده من هذه الكلمة، وكيف سيكون الفرج من وجهة نظره؟

معطلون عن الحياة؟

يتداول الناشطون السوريون على وسائل التواصل الاجتماعي- مع كل تصريح حكومي حول معيشة المواطن السوري، والوعود التي تطلق حول تحسين الوضع المعاشي له والذي أصبح السواد الأعظم منهم تحت حافة الفقر- كلمة «أي شو عم تمننونا» ويأتي هذا التعبير من فطرية المواطن بأن له حق، ولا يحق لأحد انتزاعه منه أو تمنينه فيه، فإيماننا كمواطنين بأن المال العام هو ملك للجميع، ومن يديره ما هو إلاّ موظف من المفترض أنه مؤتمن على هذا المال، فمؤسسات الدولة هي ملك عام، ومعامل الدولة ملك عام، وللمواطن حق الانتفاع من هذا المال، والقوانين الدستورية والتي كفل فيها الدستور للمواطن بأن يعيش حياة كريمة.

■ فادي نصري

إذاً فالمال العام ملك للمواطن وطريقة إدارته يجب أن تراعي مصالح الشعب، وضريبة سوء إدارة هذا المال أو التقصير فيها تستوجب عقوبة من أوكل المسؤولين قانونياً لحماية هذا المال، ولذلك لا مئية على عامل بأجر أو بمنحة أو بزيادة في حصته المعدومة أساساً من المال العام. حتى يحيا لم يبدأ الإنسان بتطوره في بناء المجتمع- ونفسه أيضاً- من فراغ، فعملية تطور الإنسان ارتكزت منذ الأطوار الأولى على تأمين أهم المتطلبات المعيشية، والتي تمثل كينونة وأساس وجوده، وهي تأمين:

1- المسكن.
2- الغذاء.
3 -الملبس.
4- العمل.

بهذه القواعد الأربع، استطاع الإنسان التطور حتى أوصلنا لما نحن عليه اليوم من تطور في شتى المجالات الطبية والهندسية والتكنولوجية، وأية عملية اسقاط لواحدة من هذه القواعد تعني حتماً: فقدان الأمان أولاً. وثانياً: إغلاقاً لباب التطور، كيف؟؟ نعم تستطيع أن تحول شخص منتج إلى شخص خائف وفاقد للأمان، عندما تضعه في ظروف العامل السوري، فالعامل في بلادنا لا يمتلك شيئاً من هذه القواعد، وإن امتلك واحدةً منها، قطعاً يفتقد الباقي.

لنبدأ بقواعد الحياة تدريجياً، وأولها: العمل، نسب البطالة في سورية مرتفعة جداً وليست هناك أية إحصائية دقيقة تحدد لنا نسب البطالة برقم صحيح، ولكن بنظرة سريعة إلى المعامل التي دمرت كلياً أو جزئياً بالمعنى المادي والاقتصادي، وآلاف الورشات التي أغلقت جراء السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي فتكت بهم، وتلتها والحرب لتقضي على ما تبقى، نستطيع أن نرى حجم المأساة، ومن يغوص أيضاً في عمق المجتمع السوري وفي مناطقه العشوائية، يستطيع أن يرى جيداً الكم الهائل من المعطلين عن العمل «قسراً»، وعلى الطرف الآخر، يوجد عمال يعملون وينتجون في القطاعين العام والخاص مقابل أجورهم، والتي لا تستطيع أن تؤمن لهم أية قاعدة من القواعد سالفة الذكر، فبأجر شهري قيمته 50,000 ليرة سورية، لا يستطيع العامل فيه أن يؤمن مسكناً أو ملبساً أو غذاءً، ومن يقبض أيضاً 150,000 ليرة لن يستطيع أيضاً تأمين واحدة منها! لماذا؟ لأن أجورهم تتطلب منهم سنوات طوال ليستطيعوا تأمين منزل في العشوائيات، وعلى سبيل المثال: منزل في إحدى عشوائيات مدينة دمشق وبمساحة 50 أو 60 متراً- يفتقد لأبسط الشروط الصحية- ثمنه بين خمسة عشر مليوناً وعشرين مليون يعني «بدك يا عامل ليصير عندك بيت» 300 شهر لا تأكل ولا تشرب! وإذا فكر امتلاك المنزل، وهو حلم يعلم العامل أنه لن يتحقق، وأجرة المنازل على أسعار اليوم تتراوح بين الـ 50,000 و150,000 ولذلك يلجأ الجل الأعظم من العاملين، للعمل عملين وثلاثة لتأمين أجر المنزل من أحد أجوره، فلنفترض أن أجره الثابت 50,000 ألفاً يضعها بالكامل، ويعيش على الإضافي، ومن كان منهم متزفاً وأجره 150,000 ألفاً يضع الخمسين ويصارع بالباقي، وهكذا نرى أن أهم قاعدتين من قواعد الحياة غير موجودتين لدى العامل السوري، تبقى قاعدتان، وهما: المأكل والملبس؟؟ جميعنا يعلم كم المعاناة التي يعيشها المواطن السوري جراء غلاء أسعار السلع الغذائية الأساسية، ولذلك لن نغوص في الأسعار ونقارنها مع الأجور، فهي واضحة جداً، أما بالنسبة للقاعدة الأخيرة، وهي اللباس، لنفترض كسوة صيفية لشهر واحد، ثمن الداخلي الواحد 7000 ثمن البلوزة 6000 ثمن البنطال 10,000 وثمن الجوارب 1000 وثمن الحذاء 12,000 وجميع هذه المنتجات جودتها 25%، المحصلة 23,000 ثمن طقم لباس واحد، والراتب بين 50 ألفاً و150 ألفاً، وهكذا تكون القاعدة الأخيرة للحياة قد أسقطت.

نحن «معطلون عن الحياة»

عودة للبداية، كما أسلفت سابقاً، أموال الدولة وشركاتها هي ملكية عامة وشرط التعامل بها قطعاً تكون بما ألزمه القانون والدستور السوري، بأن تتحقق للمواطن حياة كريمة، وهذه الحياة لا تعطى بشعارات الحماس والصمود، بل بتوزيع عادل للثروة، والعمل على إعادة تشغيل المعامل وتأهيلها من جديد، والحث على افتتاح قطاعات جديدة من الإنتاج، وأيضاً حثّ الرأسمال الخاص لافتتاح منشآت صناعية والابتعاد عن الاقتصاد الريعي، والذي لا تستفيد منه إلا قلة قليله من الشعب، وهذا حتما سيؤدي إلى اختفاء البطالة.

إدارة السلامة والصحة المهنية /2/

أولاً: ما يتعلق بالمعدات، الآلات: يجب أن تكون هذه المعدات والآلات موضوعة ومركبة بشكل آمن أثناء تشغيلها، بحيث تمنع حدوث أي خطر ممكن أن يؤدي إلى حادث أو إصابة قد يتعرض لها العمال، هذا إضافة إلى العمل على صيانة هذه الآلات بشكل دوري دائما، في أوقات محددة، بحيث يستطيع العامل تجنب جميع الأعطال المحتملة والمتوقعة. وتوفير التجهيزات الخاصة بحماية الآلات والمعدات، يجب أن توضع موانع وحواجز للآلات والماكينات، وخاصة الآلات الحادة والقاطعة، من مراوح وقشط وغيرها.. أثناء العمل، وذلك حسب النوع الخاص لكل آلة.

■ نبيل عكام

وفيما يتعلق بالتدريب والتأهيل، يجب على جميع أصحاب العمل في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء، وضع برامج تدريب وتأهيل كافية على الأساليب الصحيحة والسليمة لاستخدام الآلات، والعمل عليها لجميع العمال، وتنفيذها، وذلك كل حسب نوع عمله، بحيث يستطيع العامل أن يحسن التصرف في حال حدوث أي طارئ أثناء العمل وراء الآلة.

الوسائل والتعليمات الإرشادية: وهي من مسؤوليات أصحاب العمل وإداراته الفنية، وأيضاً توفير اللوحات الإرشادية ووضع التعليمات العامة لكيفية وطريقة عمل الآلات والأخطار المحتملة من هذه الآلة، وكذلك اللوحات التحذيرية العامة لتنبيه العمال من الأخطار داخل مكان العمل.

وسائل الوقاية وتجهيزات الحماية الشخصية: من الضروري توفير تجهيزات الوقاية الشخصية الضرورية والمناسبة لجميع العمال أثناء العمل، وحث العمال وتوعيتهم على أهمية وسائل الوقاية لحمايتهم وحماية الآلة من مخاطر العمل.

ثانياً: من تصرفات العمال غير السليمة في مكان العمل:

– الاستهتار أثناء العمل، وهو أن يقوم العامل بأداء العمل بشيء من عدم الدقة أو عدم الشعور بالمسؤولية، وعدم الاكتراث بأهمية هذا العمل الذي يقوم به، فمثلا: أن يقوم العامل بالممازحة مع زملائه، فضلاً عن اللعب مع زميل له والقيام بأعمال صبيانية مع زملائه أثناء تأديتهم عمل فيه خطورة ما، أو أن يقوم العامل بنصب المكيدة لبعض زملائه لإحداث إصابات لهم بغاية الانتقام بسبب مشاكل أو مناكفات داخل العمل أو خارجه.

– الإهمال في تأدية العمل: وهو أن يقوم العامل في تأدية العمل الموكل إليه بشيء من السرعة وعدم التأني وعدم التفكير أثناء تأدية هذا العمل الموكل إليه، أو جعل ذهن العامل غير مركز في العمل الذي يقوم به، بل يشغل فكره في أشياء عديدة أخرى ليس لها علاقة بالعمل، هذا ومن أخطر التصرفات التي تنتج عنها حوادث وإصابات العمل، وذلك أن يقوم العامل بتشغيل أية آلة لم يتدرب عليها ولا تخصه في العمل.

ومن تصرفات العمل غير السليمة أيضاً– عدم الالتزام بالتعليمات والإرشادات العامة والخاصة بتشغيل الآلة التي يجب أن توفرها إدارة المنشأة، ومن الإرشادات العامة، الإرشادات التحذيرية، مثل: علامات الخطر وعلامات التحذير وعلامات التنبيه، إن عدم الالتزام بالتعليمات والإرشادات يؤدي إلى الوقوع في حوادث وإصابات للعمال نتيجة عدم الاهتمام بتنفيذ هذه التعليمات والإرشادات الخاصة بطرق التشغيل المختلفة للآلات. – كذلك هناك أهمية قصوى للنظافة والترتيب في مكان العمل، إن عدم وجود نظافة في مكان قد يؤدي إلى وقوع حوادث وإصابات بالغة، بسبب مخلفات الآلات من زيوت وشحوم وغيرها من المذيبات، أو من مخلفات المواد الأولية المختلفة التي تستخدمها الآلات، لذا لابد من إجراء النظافة اليومية لمكان العمل قبل الانصراف كحدٍ أدنى، وعلى صاحب العمل تأمين كافة مستلزمات النظافة في المنشأة، من مواد وأدوات التنظيف اللازمة والضرورية، وعلى العامل ترتيب مكان العمل، وخاصة الأدوات ومواد الإدخال التي يستخدمها أثناء العمل، بحيث لا تسبب أية إعاقة له أو لزملائه.

الطبقة العاملة

كندا– عمال البقالة

دخل حوالي 1400 عامل نقابي في إضراب في 11 متجراً من متاجر دومينيون للبقالة بمقاطعة نيوفا وندلاند الكندية بعد رفض عرض عقد عمل من الشركة الأم لوبلو كوس، ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء عن بيان لجيري دياس رئيس نقابة «يونيفور ناشيونال»، وهي أكبر نقابة للقطاع الخاص في كندا: «كانت هناك مكاسب في بعض المجالات، لكن في النهاية العرض المالي لا يلبي الحد المتوقع». وبدأ أعضاء نقابة يونيفور إضراباهم يوم 22 آب بسبب عدم حصول العمال على أية زيادة في الأجر منذ ربيع عام 2018، وكانوا يعملون بدون عقد عمل منذ تشرين الأول 2019 وفقاً للنقابة. وتعد «يونيفور» أكبر نقابة لعمال القطاع الخاص في كندا وتمثل 315 ألف شخص.

مصر– ضد الخصخصة

نظم مئات العمال والإداريين في شركة الدلتا للكيماويات وقفات احتجاجية على مدار الأيام الماضية تعبيراً عن رفضهم لبيع أو خصخصة الشركة، وعقد مجلس إدارة النقابة العامة للكيماويات التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، اجتماعاً طارئاً حول مصير شركتي الدلتا للأسمدة وراكتا للورق التابعتين للشركة القابضة للكيماويات، لمناقشة أزمة الشركتين واحتجاجات العمال الغاضبين، وقرر العمال تعليق الاحتجاجات إلى نهاية الأسبوع القادم، انتظاراً لما ستسفر عنه المفاوضات النقابية بشأن مصير شركتهم. وبالتزامن، نظم مئات العمال والإداريين في مصانع شركة الدلتا للصناعات الكيماوية والأسمدة «سماد طلخا»، وقفة احتجاجية للتعبير عن رفضهم لسعْي محافظ الدقهلية بيع أرض المصنع، وحصول المحافظة على جزء منها.

اليمن– عمال المطابع

نظم عمال وعاملات مؤسسة مطابع الكتاب المدرسي في المعلا يوم 23 آب وقفة احتجاجية ثانية رداً على توقف طباعة الكتاب المدرسي، بسبب عدم إقرار مجلس الوزراء لمناقصة توريد المواد الخام، ما أدى لتوقف الطباعة بالمؤسسة، وكان موظفو مؤسسة مطابع الكتاب المدرسي قد نفذوا قبل بضعة أيام وقفة احتجاجية في المنصورة مطالبين مجلس الوزراء بالعمل على تطوير المؤسسة، وليس إلى تدميرها. إلى ذلك فقد توافد المئات من عمال وعاملات مؤسسة مطابع الكتاب المدرسي إلى مبنى المؤسسة في المعلا رافعين شعارات تندد باستهداف مؤسسة المطابع، وتطالب بإنقاذ المؤسسة وعدم السماح لأية جهة بتدمير مؤسسة مطابع الكتاب المدرسي، وتشريد 500 موظف وموظفة.

قطر– العمال الآسيويون

نظم العمال الآسيويون في قطر وقفات احتجاج أمام سفارات بلادهم، ودعا المئات من العمال سفارات بلادهم لانتشالهم من الانتهاكات الصحية والاقتصادية والمعيشية التي يعانونها من جانب حكومة قطر وأرباب العمل، وللعام العاشر على التوالي، تنتقد مؤسسات ومنظمات دولية منها، في تقاريرها الدورية، انتهاك حقوق العمال الأجانب في قطر، العاملين في بناء منشآت كأس العالم، وأظهرت أحدث تلك التقارير فشل قطر في حماية العمال الأجانب لديها، خاصة تلك العاملة في منشآت كأس العالم، فقد بينت عمليات الاستقصاء أن جهود الحكومة وأرباب العمل في تلك المنشآت لم تكن كافية لتلبية الحد الأدنى من الحقوق العمالية.

ما يطلبه العمال غير..

جاء على صفحة الاتحاد العام لنقابات العمال «صوت عمالي» تحت عنوان ما يطلبه العمال، وهذا الطلب جاء قبل تشكل الوزرة الجديدة، حيث تم إرسال رسائل بصيغة تمنيات إلى الوزارة الجديدة، أن تلبي المطالب المطروحة من قبل صوت عمالي، ولكل وزير في وزارته، وهذا يعني أن الوزارات السابقة لم تلبِّ تلك المطالب التي هي مشروعة، وينص عليها قانون العمل الناظم لعلاقة عمال قطاع الدولة بالدولة، ولكن مع هذا كان التسويف هو دائماً سيد الموقف، مع أن أركان الحكومات السابقة التي تحضر اجتماعات المجلس كانت تعد باستمرار وتؤكد على طول الخط بأنها مع العمال بمطالبهم، بل وأكثر من ذلك فهم عمال مثلهم مثل الواقفين على خطوط الإنتاج ولهذا لا يحتاجون لتوصية من قبل الهيئات النقابية المختلفة بالطلب المتكرر منهم لتحقيق تلك المطالب، باعتبار الوزراء عمال ويأكلون مثل العمال، هكذا الدردري كان قد صرح في إحدى الجلسات بأنه يأكل فلافل مثله مثل العمال.

■ عادل ياسين

الفقر ليس طارئاً

جاء في مقدمة الطلب من الوزارة الجديدة، أن الآمال كبيرة بإيجاد حلول إسعافيه من الحكومة الجديدة، وهذه الحلول الإسعافية تعني في جوهرها أنها «مؤقتة» لمعالجة وضع طارئ، ونعتقد أن أوضاع العمال وما يعيشون به من فقر ليس طارئاً، بل هو مستمر وسيبقى طالما بقيت التشكيلة الرأسمالية المتوحشة، ولن يزول إلا بزوالها، أي بانتفاء الاستغلال والنهب وهذا لن تفيد معه الأمنيات الجميلة، ولا الترجي بتحقيق المطالب العمالية التي هي نفسها تُدوَّر في كل عام دون حلول حقيقية.

الحوافز الإنتاجية

جاء في الورقة، ومبررات طرحها، أن تحقيق المطالب الواردة ستحسن الوضع المعيشي للعمال، ولكن كيف لم تنبس الورقة ببنت شفة عن الطريقة التي ستتحقق بها المطالب، سوى أن الوزارة الجديدة والمأمول منها أن تحققها، والنقابات تعرف تمام المعرفة الوضع في المعامل والمنشآت الإنتاجية من حيث نسب تحقق الإنتاج التي من المفترض أن تؤدي إلى تأمين الحوافز الإنتاجية، فنسب الإنتاج متدنية في معظم المعامل العاملة حتى الان، وبهذا لا يمكن للعمال الحصول على حوافز إنتاجية تحسن أجورهم، وبالتالي تحسن مستوى معيشتهم، هذا جانب، والجانب الآخر تطالب الورقة بإعطاء العمال نسب من الأرباح، وهي مُقرّة بالقانون ولكن ليست هناك أرباح سوى في عدد من المعامل، قد تعد على أصابع اليد الواحدة، أي لن يغير هذا الأمر على أهميته لو تم تطبيقه شيئاً في حياة العمال.

تطالب الورقة «ما يطلبه العمال» الإفراج عن تعويضات الكوادر الطبية والوجبة الغذائية والحوافز الإنتاجية، والسؤال: لماذا يتم حجب تلك المطالب طوال الفترة الطويلة، مع أن الكوادر الطبية هي بوضع لا تحسد عليه، من حيث طبيعة عملهم المحفوفة بالمخاطر الكبيرة، وخاصة في ظروف جائحة كورونا.

بالنسبة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المطلوب منها تفعيل نظم الحماية الاجتماعية بكافة أنواعها، ومنها: التعطل عن العمل.

إن هذا المطلب هو ضروري، ولكن لا نعتقد أنه مرتبط بموقف لوزارة العمل من حيث تفعيله أو عدم تفعيله، بل مرتبط بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الحكومة، والنموذج الاقتصادي المتبنى من قبلها وهذا النموذج قد خبرته الطبقة العاملة سواء المتعطلون منهم أو من يعملون في معاملهم، وخير دليل في أزمة كورونا، ونتيجة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة ارتفع عدد العاطلين عن العمل أضعاف ما كانوا عليه، وقررت لهم معونة تعطل لمرة واحدة، ومن أخذوها هم القلة، وبقيت الأغلبية منهم تصارع الجوع بحثاً عن مصدر رزق آخر.

المطلب الأخر للورقة، هو تثبيت العمال المؤقتين، هذا المطلب الذي بحت فيه حناجر الكوادر العمالية وهي تطالب بتحقيقه، وعلى الأخص العمال المياومين وعمال البونات العاملين في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وهم ليسوا قليلي العدد، وهو مطلب قديم، ومع هذا لم تستجب الحكومة لحله.

المطلب الإضافي، هو مطالبة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بضبط الأسعار، وهو مطلب محق لكل الناس بعد أن اكتووا بنار الأسعار والدولار، ولا نعتقد أن الحكومة ووزارتها بريئة مما يجري في الأسواق، وارتفاع الأسعار الجنوني فيها، بل هي مساهم أساس في هذا الوضع، بسبب تخليها عن دورها في موضوع التجارة الداخلية والخارجية، وسلمت المهمة لمن همهم الأساس مراكمة الثروات عبر نهبها بأشكال مختلفة، تكون نتيجتها المزيد من الجوع والمزيد من الفقر والعوز.

المطلوب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تفعيل نظم الحماية الاجتماعية بكافة أنواعها ومنها التعطل عن العمل

أكثر ما كان يحز في نفوس النقابيين هي موضوعة زيادة قيمة الوجبة الغذائية، التي يتم طرحها على الطالع والنازل، ولكن بدون فائدة يترجاها النقابيون من طرحهم لها، ومع هذا يتم كيل الوعود لهم بزيادتها ولا تزاد.

ما نود تأكيده بكل ما طرحناه حول الورقة، أن سقف المطالب التي تتقدم بها منخفضة ولا تتناسب مع حجم الكارثة التي يعيشها العمال، فالورقة لم تقترب من جذر الأزمة التي تعيشها الطبقة العاملة وشعبنا الفقير عموماً، ألا وهي قضية الأجور باعتبارها الرافعة الأساس التي ستمكن العمال من تحسين أوضاعهم المعيشية، وزيادة الأجور ليست على الطريقة الحكومية التي تدفع بيد لتأخذ أضعافها باليد الأخرى، ويصبح العمال في مهاوي الردى كما يقال.. زيادة الأجور المطلوبة هي المرتبطة بمستوى وسطي المعيشة وفق سلم متحرك للأجور، حسب التغير الحاصل في مستوى الأسعار، الذي يحتاج من النقابات والطبقة العاملة في مقدمتها لنضال حقيقي وعنيد في مواجهة آلة النهب الكبيرة والاستغلال، وليس إلى ترجٍّ وأمنيات، ولا نعتقد ضمن الواقع الحالي للنقابات والطبقة العاملة حدوث ما يجب حدوثه، إن لم يجرّ تغيير حقيقي من أجل أعمق عدالة، وأعلى مستوى نمو، أي: أن يحدث التغيير السياسي المطلوب الذي يجعل الطبقة العاملة تدافع عن مطالبها وتحققها.

أوراسيا وتشبيك المنطقتين الحضاريتين

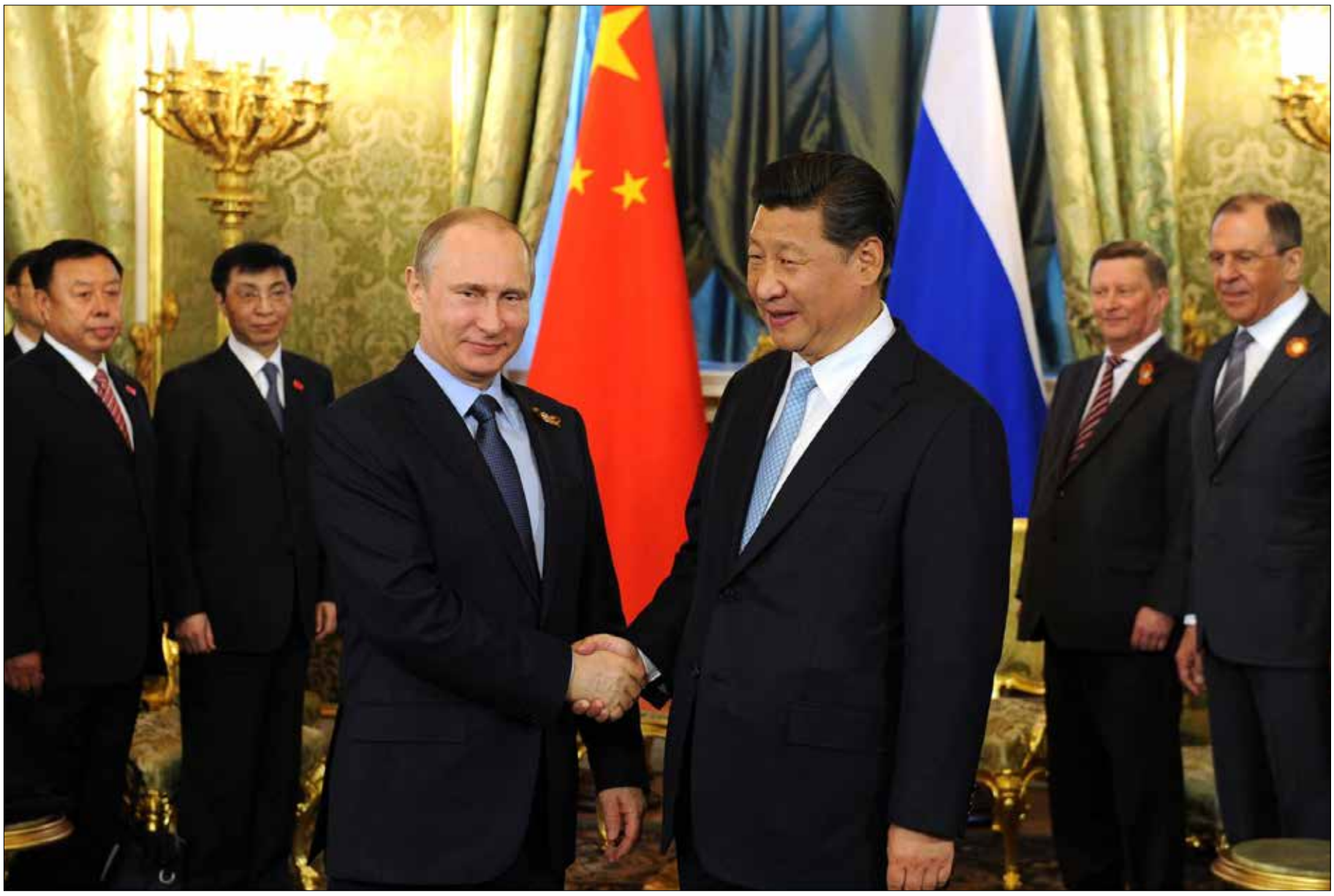

لطالما أعطت روسيا والصين الأولوية القصوى لعملية الإنشاء المشترك للمشروع الأوراسي، الذي يعطي فرصة للتعاون متبادل المنفعة. وفي سياق تثبيت أركان هذا المشروع، يعمل الجانبان بنشاط على الربط بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومبادرة الحزام والطريق، بوصفه الطريقة الأساس لدفع المشروع خطوات واسعة نحو الأمام.

■ إعداد: سعد خطار

يعتمد التطوير المشترك لمبادرات التكامل الموجودة اليوم على المتطلبات الاقتصادية العميقة للدول المشاركة، حيث أن مهمة عملية الربط هذه هي «تشبيك منطقتين حضاريتين معاً» وفقاً لتعبير وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الذي أكد مراراً على أن الربط بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي «EAEU» ومبادرة الطريق والحزام «BRI» سيضع الأسس لتشكيل فضاء جيوسياسي أوراسي جديد مفتوح لجميع الدول وتحالفات التكامل دون استثناء.

التعاون العملي بين «BRI» و«EAEU»

أدى التعاون في هذا المجال بين الصين وروسيا إلى عدد من النتائج العملية، ومنها مثلاً مبادرة الشراكة الأوراسية الخارجية، التي أكد الرئيسان الروسي والصيني على أنها تتناغم مع فكرتهما في إقامة شراكة أوراسية أكبر. وفي أواخر العام 2019، وقعت روسيا والصين اتفاقية جديدة بشأن تبادل المعلومات حول السلع والمركبات المشاركة في النقل الدولي عبر الحدود الجمركية للاتحاد الاقتصادي الأوراسي وجمهورية الصين الشعبية في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، وسيسمح تبادل المعلومات هذا بتسريع إجراءات التخليص الجمركي للسلع المستوردة إلى المناطق الجمركية في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والصين، وبالتالي زيادة جاذبية العبور عبر أراضي الموقعين على الاتفاقية.

وخلال هذا العام، دخلت اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والصين حيز التنفيذ، إذ تخلق الاتفاقية إطاراً قانونياً لمزيد من التفاعل حول مجموعة واسعة من القضايا. وتتمثل أهدافها في زيادة فعالية القوانين التنظيمية، وتبسيط الإجراءات التجارية، وتقليل الحواجز، وتطوير التعاون في مجموعة واسعة من القضايا، ما يعني فعلياً وضع الأساس لترسيخ منظومة تبادل تجاري مستقلة عن الهيمنة الأمريكية التقليدية.

وزادت التجارة المتبادلة في السنوات الأخيرة، فاعتباراً من نهاية العام 2018، نمت التجارة بين دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي للصين بنسبة 23%، لتصل إلى 126,3 مليار دولار، مع نمو صادرات الاتحاد إلى الصين بنسبة 39% وفي الوقت نفسه، شكلت الصين 16,8% من حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد. وتشير البيانات الأولية إلى أنه على الرغم من أن إجمالي حجم التداول التجاري لدول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي قد تقلص في عام 2019، إلا أنه نمت تجارته المتبادلة مع الصين بنسبة 5% إلى 132,5 مليار دولار، مع نمو الصادرات بنسبة 4% ونمو الواردات بنسبة 5,7%. وتمثل الصين الآن 18,1% من التجارة الخارجية للاتحاد. ولا تزال هنالك إمكانية كبيرة لزيادة تنمية التجارة المتبادلة. كما تهتم دول الاتحاد بتطوير تعاون استثماري واسع النطاق مع الصين، وتنفيذ مبادرات مشتركة في مجال مشاريع التعاون الصناعي، وكذلك مجال الربط بين البحوث والتكنولوجيات والابتكارات.

أدى التعاون بين الصين وروسيا إلى نتائج عملية منها مبادرة الشراكة الأوراسية الخارجية التي أكد الرئيسان الروسي والصيني على أنها تتناغم مع فكرتهما في إقامة شراكة أوراسية أكبر

آفاق التعاون في القطب الشمالي

كرست روسيا والصين الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة لتعاونهما المشترك في القطب الشمالي. وتشمل مجالات التفاعل ذات الأولوية استخدام طرق الشحن، وتنمية الموارد، والسياحة، والبحوث القطبية، وحماية البيئة. وينضوي التعاون المشترك بين روسيا والصين في مسألة القطب الشمالي على الكثير من الأهمية، نظراً لما يشكله من سلاح فعّال في مواجهة التعنت الأمريكي على الصعيد الاقتصادي عالمياً، ذلك أنه في حال نجاح المشروع الروسي الصيني في منطقة القطب الشمالي، من شأن ذلك أن يسرع مشاريع الربط الاقتصادي التي يعمل الجانبان على بنائها، كما أنه سيسرع من وتيرة انضواء الدول الأخرى في إطار هذه المشاريع التي لا تقف عند حدود المنفعة الاقتصادية المباشرة فحسب، بل والإستراتيجية كذلك.

وتجري حالياً مناقشة تطوير الشحن على طول طريق البحر الشمالي «NSR» بوتيرة متزايدة بين الجانبين. وأكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مؤخراً: إن روسيا تُؤمن بآفاق إنشاء طريق تنافسي عالمي يربط بين أوروبا وآسيا، مشدداً على أنه يمكن إنشاء هذا الطريق «من خلال ربط طريق البحر الشمالي والقسم البحري من مبادرة طريق الحرير الصيني الجديد»، وأشار كذلك إلى الأهمية الخاصة لطريق «القطب الشمالي، سيبيريا، آسيا» المحتمل، والذي تأمل روسيا أنه سيربط موانئ طريق البحر الشمالي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي، وهو الطريق الذي لا يحظى بالكثير من التغطية الإعلامية، بالرغم من أنه يشكل صفعة قوية لطريق التجارة الجنوبي الذي تهيمن عليه واشنطن «من خلال التحالفات المشتركة مع دول المنطقة في مواجهة الصين، وكذلك من خلال مجموعة من بؤر التوتر الموجودة في الدول المطلة على المحيطين الهادئ والهندي».

تنظر روسيا إلى الصين كشريك حاسم في استخدام طرق القطب الشمالي. فمن جهة، يمكن للشركات الصينية الاستثمار في مشاريع كبيرة وتوريد الحلول التكنولوجية والقيام بأعمال الهندسة والبناء، ومن جهة أخرى، تهتم الشركات الصينية بشكل كبيرٍ في الملاحة على طول «طريق البحر الشمالي» على امتداد الطريق بين الصين وأوروبا، على افتراض أن البنية التحتية اللازمة والظروف المواتية موجودة، وهنالك فرص كبيرة من أجل التأسيس لتدفق الشحن. وتعمل الصين بنشاط على بناء كاسحات الجليد والسفن المواتية للعمل في ظروف القطب الشمالي. ووفقاً لتقارير إعلامية، تخطط الصين للبدء في بناء كاسحات الجليد الخاصة بها والتي تعمل بالطاقة النووية.

«ليسقط مشعلو الحروب»!

يزداد التوتر في شرق المتوسط وتزداد مؤشرات احتمالات صدام عسكري... التوتر التركي- اليوناني الذي وصل إلى تخوم الحرب هو أحد أكثر المؤشرات دلالة على ذلك، ولكنه ليس الوحيد.

■ سعد صائب

وإذا كان التركيز الإعلامي في موضوع تركيا واليونان، يحاول تقديم صورة مصغرة ومبسطة عن نزاع مصالح وحدود بين دولتين متجاورتين يجمعهما تاريخ طويل من العداء، فإنّ ذلك كلّه، ورغم صحة أقسام كبيرة منه، ينبغي ألا يصرف انتباهنا عن الصورة الأوسع؛ فمنذ مطلع القرن العشرين لم يعد ممكناً تحليل وقراءة أية ظاهرة إقليمية بل وحتى محلية، دون فهم خلفياتها الدولية... فكثير من المحللين يحلو لهم تكرار عبارة «العالم أصبح قرية صغيرة» بمناسبة ودون مناسبة، ولكنهم فجأة ينسونها وينخرطون في تحليلات سياسية مبنية على «التعصب القومي الضيق»..

أزمة مركبة

تعيش المنظومة الإمبريالية العالمية أزمة عميقة ومركبة، داخلية وخارجية؛ داخلية: ضمنها وفيما بين مكوناتها، وخارجية مع العالم الآخر «الصاعد».

وإذا كانت احتمالات صدام كوني بين الكبار كما حصل سابقاً، وفي الحرب العالمية الثانية خصوصاً، هي احتمالات ضعيفة اليوم، بسبب التوازنات المستجدة بصعود قطب جديد نواته روسية- صينية، ولأن الكل مدجج حتى أسنانه بالسلاح النووي، فإن ذلك يفسح المجال للصدامات الأخرى- داخلها.

تأخذ هذا الصدامات منحى اجتماعياً- سياسياً بالدرجة الأولى، أي منحى الصدام مع الشعوب الغربية، وهذا ما نشهد أشكاله المختلفة خلال العقدين الماضيين في أوروبا والولايات المتحدة عبر الحراكات الشعبية.

الصدامات والتناقضات الداخلية ضمن المنظومة الإمبريالية، تأخذ أيضاً شكل الصدامات والتناقضات فيما بين مكوناتها ودولها، وهذا النوع من الصدامات يزداد ويشتد يوماً بعد يوم... يمكننا أن نذكر في السياق: «بريكست والتناقضات البريطانية الأوروبية، التناقضات بين الدول الأوروبية نفسها على مستوى شمال وجنوب، وبين بلدان الشمال، التناقضات بين أوروبا ككل والولايات المتحدة، بين الولايات المتحدة ونيوزيلاندا وأستراليا واليابان وتركيا والخليج العربي... إلخ».

شرق المتوسط غرب الجحيم

يمثل شرق المتوسط اليوم أبرز ساحات الصدامات الداخلية للمنظومة الإمبريالية، ولهذا الأمر أسبابه العميقة فيما نعتقد.

ليست المسألة محصورة بظننا في مسألة مصادر الطاقة وخطوطها كما اعتادت القول معظم التحليلات الخاصة بالموضوع، وليست متمحورة أيضاً حول الأهمية الاستثنائية بالمعنى الجيوسياسي لشرق المتوسط، رغم عدم إنكارنا لأهمية هذين الجانبين، بل وإسهامهما العميق في المسألة ككل، لكنهما ليسا العاملين الأكثر أهمية فيما نعتقد...

تكمن المسألة في أن ما يمكن أن نسميه السوبر إمبريالية التاريخية التقليدية «الأمريكية الإنجليزية الفرنسية إلخ»، مجبرة موضوعياً، في وضع الوهن المتعاظم الذي تعيشه، على التراجع السريع وصولاً إلى الانسحاب من مناطق عديدة حول العالم، وفي مقدمة تلك المناطق منطقة شرق المتوسط، وخاصة بسبب احتدام الصراع حولها مع القطب الآخر الروسي الصيني... وبسبب اضطرار المتراجع إلى إعادة ترتيب وإعادة موضعة قواه المتناقصة حول العالم، وتركيزها في المناطق التي يعتبرها أشد خطراً... بشكل خاص إعادة التموضع الأمريكي باتجاه تركيز الوجود على تخوم الصين وفي بحرها بشكل خاص.

ولأنّ عمليات الانسحاب اضطرارية بمعظمها، ولا مفر منها من وجهة نظر القوى «السوبر إمبريالية»، فإنها تسعى إلى إدارتها بحيث تخلق وراءها فراغات عديدة في تناسبات القوى بين الدول الموجودة في المناطق التي تنسحب منها، والتي كانت أوضاعها بمعنى النفوذ مستقرة على قياسات التوازنات الدولية السابقة لعقود طويلة...

الوجود «السوبر إمبريالي» المباشر في شرق المتوسط خلال عقود طويلة متتالية، ورغم أنه أدار حدود نفوذ كل دولة من الدول في المنطقة، إلا أنّه أدارها وفقاً لمصالحه دائماً وبغض النظر عن الأوزان الموضوعية لهذه الدول وتحولاتها عبر هذه الفترة الطويلة.

ما أقصده هو أنّ دولاً حازت نفوذاً أكبر من قواها الفعلية، وأخرى حازت نفوذاً أقل، وبالانسحاب السريع لموزع الأوراق من الطاولة، فإنه يدفع نحو حالة إرباك عامة ورغبة لدى كل طرف في السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأوراق، وبأسرع وقت.

ميني إمبرياليات

وإذا كنا قد استخدمنا على سبيل الاصطلاح تعبير القوى «السوبر إمبريالية»، فإننا نقصد ضمناً أنّ هنالك عدداً غير قليل من الدول المنتمية للمعسكر الغربي، والمتناقضة الآن شرق المتوسط، هي أيضاً دول إمبريالية، ولكن «ميني». على الأقل، يمكننا ببساطة أن نجد المعايير الخمسة الكلاسيكية التي وضعها لينين لتوصيف الإمبريالية، متحققة في هذه الدول؛ «وهي بشكل مختصر: 1- الاحتكار. 2- رأس المال المالي. 3- تصدير رأس المال. 4- التقاسم وإعادة التقاسم بين الاحتكارات العالمية. 5- التقسيم وإعادة التقسيم للنفوذ الإقليمي بين الدول».

وإذا كنا نتفق مع القول بأنّ تعريف الإمبريالية في الوقت الراهن بات أكثر تعقيداً مما كان عليه أيام لينين، إلا أنّنا نرى أيضاً أن تعريف لينين ما يزال صحيحاً تماماً من حيث جوهره... ما اختلف هو أشكال التجلي.

«فوضى خلاقة نسخة2»

بهذا المعنى، يمكننا القول: إنّ السوبر إمبرياليات، وبعد فشلها في الوصول بمشروع الفوضى الخلاقة إلى نهاياته المطلوبة، تحاول الآن أن تستثمر في عجزها وانسحابها الاضطراري لتوليد نسخة «جديدة» من هذا المشروع... فإذا كانت النسخة السابقة معتمدة على أدوات الفوالق الطائفية والقومية والدينية ضمن الدول نفسها، وضمناً على الأدوات الإرهابية، فإنها في نسختها «الجديدة» تتمركز على تشجيع التعصب القومي والمصالح الضيقة للميني إمبرياليات، لكي تخوض فيما بينها حروباً طاحنة على مستوى الدول.

حروب كهذه من شأنها أن تحقق أمرين معاً؛ أولاً: تملأ فراغ انسحاب السوبر إمبرياليات بالفوضى والدمار، وتمنع بذلك لسنوات طويلة أية إمكانات فعلية لاستثمار القوى الصاعدة لتفوقها الاقتصادي وتثبيته على أسس من عمليات الإعمار الشامل والتعاون الشامل عبر الحزام والطريق والمشروع الأوراسي. ثانياً: حروب كهذه، وبتنميتها للتعصب القومي ضمن كل بلد على حدة، تُنحي- إلى مرتبة ثانية- الصراع الاقتصادي- الاجتماعي الناضج للحل، وتوحد المجتمع ضمن الدولة توحيداً وهمياً يصب في مصلحة الناهبين الكبار، ويقدم عموم الناس دماءهم على مذبحه...

كيف تكون سورية وطناً يحضن أبناءه ويقدم لهم عيشاً كريماً وتعليماً متقدماً وصحة وافرة وحريات سياسية حقيقية ومساحات للأحلام الجميلة

ليسقط مشعلو الحروب

وصفنا «الفوضى الخلاقة النسخة2» بأنها «جديدة» بين قوسين، لأنها ليست جديدة تماماً، بل هي تكرار بطريقة أو بأخرى لسيناريو الحرب العالمية الأولى الذي استند إلى العمى والجشع القومي المتعصب الذي أججته الاحتكارات الكبرى لتستخدم الشعوب المذبوحة بالحرب لإعادة تقاسم النفوذ والثروات والاحتكارات فيما بينها.

والآن تجري محاولة لحرف نضال الشعوب مرة أخرى بعيداً عن الهدف والمهمة الأساسية في القضاء على منظومة الإجرام والنهب الدولي، المنظومة الإمبريالية، نحو صراعات بينية مدمّرة...

بين الحربين العالميتين، رفعت القوى التقدمية حول العالم شعار «ليسقط مشعلو الحروب»، وبذلت قصارى جهودها لمنع وقوع الحرب العالمية الثانية، ولكنها لم تتمكن من إسقاط مشعلي الحروب إلى عبر نار الحرب نفسها...

نعيش اليوم أمام فرصة تاريخية حقيقية بأنّ يتم إسقاط مشعلي الحروب عبر منعهم وردعهم عن الدفع باتجاه الحرب، فكما استطاعت القوى الصاعدة حتى الآن تطويق الحرائق الإمبريالية المتنقلة ومنعها من الانتشار، ومن ثم إطفاؤها تدريجياً، فإنّها مرشحة الآن لردع السوبر إمبرياليات عن اللعب بنار الحروب بين الميني إمبرياليات...

العمل لإسقاط مشعلي الحروب بات اليوم هو المهمة رقم 1 بالمعنى الإنساني، والذي يكافئه شعار تكريس الحلول السياسية.. وهو الأمر الذي لا بديل عنه لفتح الطريق أمام مستقبل جديد للبشرية جمعاء...

فلاشة: السوبر إمبرياليات بعد فشلها في الوصول بمشروع الفوضى الخلاقة إلى نهاياته المطلوبة تحاول الآن أن تستثمر في عجزها وانسحابها الاضطراري لتوليد نسخة «جديدة» من هذا المشروع

مرآتان للهوية الوطنية السورية

انتهت يوم السبت الماضي الجولة الثالثة من أعمال اللجنة الدستورية السورية في جنيف، ولا يبدو أنها أنتجت شيئاً جديداً مقارنة بسابقتيها. ولن أناقش هنا مدى جدوى هذه اللجنة، أو بشكل أدق نسبة إسهامها المتوقعة في العملية السياسية ككل؛ ليس ذلك هرباً من إشكالية الموضوع وتضارب الآراء حوله، ولكن ببساطة، لأنني أنا نفسي لا أملك رأياً جازماً حول هل ستساهم هذه اللجنة فعلاً في خروج السوريين من أزمتهم أم لا.؟ مع أني آمل ذلك.

■ ريم عيسى

ما سأناقشه هو الفكرة التي «قيل» إنها كانت محور أعمال هذه الجولة، أي فكرة الهوية الوطنية السورية. «واستخدمت «قيل»، لأنّ المباحثات سرية، وليس من سبيل للتثبت مما جرى بحثه فعلياً! وهذا بحد ذاته أمر عجيب؛ فمسألة الدستور تخص مستقبل السوريين جميعهم، فلماذا لا نستمع عبر نقل حي ومباشر إلى ما يقوله «ممثلونا الافتراضيون» حول مستقبلنا ومستقبل بلادنا؟!».

أياً يكن الأمر، فإنّ نقاش مسألة الهوية الوطنية السورية، هو أمر ضروري بعد كل ما مررنا به، سواء كان النقاش سيؤتي ثماره في هذه اللحظة عبر اللجنة الدستورية، أو في لحظة ما لاحقة.

سجال متوقع

لنقاش هذا الموضوع، أعتقد أنه من المفيد أن نقسمه إلى مستويين، سأصطلح لتسميتهما، المستوى الأول، الإيديولوجي، والمستوى الثاني، الانتماء.

ضمن المستوى الأول، يمكننا أن نتوقع اتفاقاً سهلاً على قضية أساسية هي عداء سورية والسوريين للكيان «الإسرائيلي» ومناصرتهم للقضية الفلسطينية، ولكن يمكن أيضاً أن نتوقع جدالاً طويلاً حول مجموعة مسائل: 1- ما هو موقع العروبة من الهوية الوطنية السورية؟ بما في ذلك اسم الجمهورية واسم جيشها وإلخ. 2- ماذا عن القوميات الأخرى؟ لغاتها، حقوقها الثقافية وإلخ. 3- ماذا عن الدين الإسلامي وموقعه؟ ماذا عن الأديان الأخرى؟ ماذا عن الطوائف؟ ماذا عن الآراء العلمانية؟

أعلم أنّ هذه القضايا إشكالية إلى حد بعيد؛ إذ يمكن بسهولة لمن يريد أن يحوّل النقاش إلى سجال عقيم أن يتكئ إليها، ولست من الخبرة والمعرفة بما يكفي لتقديم حلول ومخارج، ولكن مع ذلك فإنّ رأيي يُختصر بنقطتين: 1- نحتاج إلى صياغات دستورية تعترف بواقع انتماء سورية إلى فضاء ثقافي هو الفضاء العربي- الإسلامي، ولكن في الوقت نفسه، تعترف بتعددية المجتمع السوري وغناه، سواء على الصعيد القومي أو الديني أو الثقافي، بما يضمن مواطنة متساوية بشكل فعلي، لا يشوبها أي نوع من أنواع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الطائفة. 2- نحتاج إلى الابتعاد عن فرض الصيغ الإيديولوجية الجاهزة كهوية للدولة، وأقصد بذلك الابتعاد عن الصياغات التي تحشر سورية استباقياً ضمن فكرٍ قومي أو ديني أو طبقي محدد «رأسمالي أو اشتراكي».

المستوى الأهم

رغم أن غباراً كثيفاً، ومتوقعاً، أثير وربما يثار لاحقاً حول المستوى السابق الذكر، فما أعتقده أنه ليس هو المستوى الأهم...

الهوية الوطنية السورية، وإنْ كانت تعني في جانب من جوانبها، هويتنا كسوريين مقابل الآخر/ غير السوري، إلا أنها تعني أيضاً هويتنا كسوريين ينتمون إلى دولة لها رقعة محددة من الأرض، ولها مؤسساتها وقوانينها وتراثها وتاريخها وثقافتها ورموزها...

بكلام آخر، فللهوية الوطنية جانبان أساسيان؛ هويتنا كسوريين وكدولة سورية في مرآة غير السوريين والدول الأخرى، وهويتنا كسوريين اتجاه دولتنا نفسها، انتماؤنا إلى هذه الدولة، إلى هذا الوطن... أي نحن كمجتمع أمام مرآتنا «الشخصية».

وإذا كان من الواضح أنّ هنالك تقاطعات عديدة بين المستويين، «في الحديث مثلاً عن المواطنة المتساوية»، فإنّ لمستوى الانتماء أهمية خاصة، بالدرجة الأولى لأنه لا يولى الاهتمام الكافي عادة؛ حيث تشهد تجارب كتابة الدساتير بعد الأزمات، «مصر وتونس والسودان مثالاً»، أنّ القسم الأكبر من النقاش قد انصرف إلى الجانب الأول الذي أسميناه بالإيديولوجي، في حين لم تشهد الدساتير الجديدة نقلات نوعية عن سابقاتها بما يخص الجانب الثاني: الانتماء.

كيف تكون سورية وطناً يحضن أبناءه ويقدم لهم عيشاً كريماً وتعليماً متقدماً وصحة وافرة وحريات سياسية حقيقية ومساحات للأحلام الجميلة

واجبات، ولكن حقوق أيضاً!

كي لا يبقى الكلام عائماً، فما أقصده بالانتماء في هذا السياق، هو مجموع الآليات والقوانين والنصوص الدستورية التي تضمن للمواطن القاعدة المادية والروحية للانتماء إلى الوطن، بوصف ذلك الانتماء منظومة حقوق وواجبات، وليس واجبات فقط... فالانتماء إلى الوطن، وعبر القسم الأكبر من عمر الدولة السورية بشكلها الحديث، وبالنسبة للقسم الأعظم من السوريين، كان دائماً مكافئاً للتضحية وللشقاء وللأفواه المكمّة وللحريات السياسية المعدومة أو شديدة التدني، وللصراع اليومي المستمر لتأمين سبل العيش الكريم، من استطاع إليه سبيلاً...

بهذا المعنى، فإنّ الأبواب الدستورية المتعلقة بالحقوق السياسية والديمقراطية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، هي أيضاً أبواب لتثبيت الهوية الوطنية السورية، ولا يقتصر الأمر على العناوين العريضة التي عادة ما ترد في مقدمات الدساتير. وضمن هذه الأبواب المختلفة، ينبغي البحث عن أكبر قدر من الضمانات التي تحقق مبدأ سيادة الشعب بشكل عملي، وليس كشعار عام فحسب...

مفردات عديدة

ضمن المفردات المعنية ببلورة الهوية الوطنية السورية، أي ببلورة انتماء السوريين إلى بلدهم، المبادئ والقوانين الدستورية التي تضمن سيادتهم وقدرتهم على ممارسة السلطة بشكل فعلي؛ وهذا لا يختصر بما يسمى الحريات السياسية فحسب، بل يمتد أبعد من ذلك إلى طبيعة الانتخابات في الدولة، وطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث، وتوزيع الصلاحيات بينها، وكذلك يمتد إلى طبيعة العلاقة وتوزيع الصلاحيات بين المركز والأطراف...

تحويل الهوية الوطنية السورية من مجرد شعار للمشاغلة أو للتجارة إلى مسألة ملموسة ومرتبطة بمفهوم الانتماء إلى الوطن، هو عملية تحتاج إلى نقاش الدستور القادم بأكمله، انطلاقاً من مبدأ السلطة للشعب، وبكل مفردات وتفاصيل هذه السلطة...

الهوية الوطنية تتطلب البحث عميقاً في كيف تكون سورية وطناً يحضن أبناءه، ويقدم لهم عيشاً كريماً وتعليماً متقدماً وصحة وافرة وحريات سياسية حقيقية ومساحات للأحلام الجميلة... ومساحات لتحقيقها.

مزارعو التبغ.. شغيلة ببلاش..

التبغ محصول جديد يدخل بوابات الاستنزاف، وصولاً لتكريس تراجع زراعته واستبدالها بزراعات أخرى ذات جدوى اقتصادية وعائدية أفضل للمزارعين، برغم كل الحديث عن الدعم لهذا المحصول، وبرغم اعتباره من الزراعات المخططة والمحصورة والمقيدة.

■ عاصي اسماعيل

المزارعون العاملون على زراعة هذا المحصول بالكاد يغطون تكاليف إنتاجهم، التي ارتفعت بشكل مطرد خلال السنين الماضية، وتزايدت بشكل كبير خلال الموسم الحالي، فعلى الرغم من الزيادة المقرة رسمياً على أسعار أصناف هذا الموسم، إلا أنها لم تكن كافية لتغطي التكاليف بحسب بعض المزارعين.

الأسعار المشجعة غير مشجعة

الموسم يبدأ تسليمه للمؤسسة العامة للتبغ عادة مطلع شهر أيلول من كل عام، وقد صدرت توصية اللجنة الاقتصادية بالموافقة على الأسعار الجديدة لهذا الموسم نهاية الأسبوع الماضي.

وبحسب صفحة الحكومة: «أوصت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بالموافقة على تحديد سعر شراء مادة التبغ من الفلاحين لصالح المؤسسة العامة للتبغ لموسم هذا العام لكل صنف على حدة، بهدف تشجيع المزارعين على الاستمرار بزراعة هذا المحصول. وذلك بناء على الأسعار المقترحة من وزارة الصناعة لسعر الكيلو غرام الواحد من كل صنف، وفي ضوء ما تم الاتفاق عليه بين المؤسسة العامة للتبغ والاتحاد العام للفلاحين».

إن الأسعار المعتمدة لهذا الموسم ارتفعت عن أسعار الموسم الماضي، لكن بحسب المزارعين فإن الأسعار المقررة غير مشجعة على الاستمرار بزراعة هذا المحصول بحسب التصريح الرسمي، فتكاليفهم بالكاد تغطيها هذه الأسعار، بدون هوامش الربح التي من المفترض أن تغطي تكاليف معيشتهم، والنتيجة بحسب قول أحدهم: «نحن وأفراد أسرنا أصبحنا نعمل بهذا المحصول ببلاش».

في المقابل، لا يخفي هؤلاء المزارعين ما يتم عرضه عليهم من مغريات ومشجعات على مستوى الأسعار من قبل بعض التجار، بغاية شراء جزء من محاصيلهم المحصورة افتراضاً، كمنافسين لمؤسسة التبغ، وبعلمها أحياناً.

مطالب مكررة والخسائر مستمرة

تراكمت مشاكل وصعوبات العمل بزراعة هذا المحصول خلال السنين الماضية، وتراجع الإنتاج الزراعي عموماً لم يستثنِ هذا المحصول المخطط والمقيد افتراضاً، مع العلم أن التبغ كمحصول زراعي لا يقل أهمية عن باقي المحاصيل الزراعية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الزراعي.

لقد بدأت زراعة هذا المحصول تسجل تراجعاً على مستوى العاملين فيه والمساحات المزروعة تباعاً، حيث تحول هؤلاء لزراعات أخرى، أو استبدلوها بالبيوت البلاستيكية، بغاية الحصول على مردود أفضل يغطي تكاليف معيشتهم.

وعلى الرغم من المطالبات السنوية المكررة للمزارعين العاملين بهذا المحصول بحثاً عن الإنصاف إلّا أن الواقع يقول إن الواقع المعيشي لهؤلاء يزداد تردياً عاماً بعد آخر، ويسجل محصولهم السنوي المزيد من الخسائر، وبالحد الأدنى يخسرون جهدهم المبذول فيه.

يضاف إلى ما سبق دور لجان الاستلام المعتمدة، التي لا يخلو عمل بعضها من أوجه المحسوبية والفساد، وذلك من خلال تحديد المواصفة المرتبطة بالسعر عملياً أثناء عمليات الاستلام.

تكاليف وجهد

بعض الفلاحين أشاروا إلى أن مؤسسة التبغ عندما تقوم بحسابات التكلفة كي تسعر قيمة المحصول تأخذ بعين الاعتبار تكاليف «البذار والشتول والأدوية والأسمدة» ووفقاً لأسعارها التقديرية المعتمدة، وليس وفقاً لأسعار السوق الفعلية التي يتكبدوها، وتغض الطرف عن غالبية التكاليف الأخرى المتعلقة باليد العاملة والرعاية الدائمة، ذات الجهد العضلي المضني طيلة الموسم.

فالتكاليف الرئيسة يمكن حصرها بالتالي: ثمن البذار والشتول والأدوية والأسمدة، وهذه المستلزمات مرتفعة السعر ومتحكم بها، وخاصة الأسمدة والأدوية والمبيدات التي يتحكم بسعرها ومواصفتها بضعة تجار ومستوردين، يضاف إليها أجور اليد العاملة والجهد المبذول طيلة الموسم على زراعة ورعاية المحصول، اعتباراً من عمليات التسوية للمساكب مروراً بتعزيلها من الحجارة ومن الأعشاب، وصولاً لتغطيتها بالنايلون، وبعد البذر لا بد من الكشف الصباحي عليها يومياً قبل شروق الشمس لتعاد تغطيتها مع غيابها، طبعاً يتخلل ذلك عمليات الرش بالمياه بالإضافة لرش الأدوية بشكل دوري، حيث تتعرض النبتة لأمراض عديدة، مع عدم إغفال عملية الحراثة الأولية والفلاحة لأكثر من مرة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأراضي التي تزرع فيها هذه النبتة- في المرتفعات غالباً- التي لا تصلها آلات الحراثة، والعملية بمجملها يدوية، مع ما يعنيه ذلك من تكلفة مرتفعة كأجور لليد العاملة، بالإضافة للتعب والجهد المضني طبعاً طيلة الموسم، ليضاف إلى كل ذلك ما يمكن أن يتعرض له الموسم جراء العوامل الطبيعية، وخاصة المطر وحبات البرد، التي تؤثر على الموسم بالنتيجة، مع العلم أن غالبية العاملين في زراعة هذا المحصول هم من الأسر الريفية التي تعتمد على هذا المحصول كمصدر أساس للدخل.

بدأت زراعة محصول التبغ تسجل تراجعاً على مستوى العاملين فيه والمساحات المزروعة تباعاً حيث تحول هؤلاء لزراعات أخرى أو استبدلوها بالبيوت البلاستيكية

المصير المحتوم في ظل السياسات

المؤشرات تقول إن مصير هذا المحصول الإستراتيجي لن يكون أفضل من غيره من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية الأخرى، والإنتاج الزراعي والصناعي عموماً، الذي توجه إليه سهام التقويض، بشكل مباشر وغير مباشر، بغاية وقف الإنتاج بكل أنواعه وأشكاله، للاعتماد على بدائله عبر الاستيراد لتغطية الاحتياجات المحلية، بما يحقق مصالح حفنة من حيتان المال والثراء والفساد، المستفيدين من جملة السياسات الليبرالية التي تخدم مصالحهم، دوناً عن مصالح بقية الشرائح الاجتماعية، والمصلحة الاقتصادية، بل ودوناً عن المصلحة الوطنية العامة.

فمشكلة تأمين مستلزمات الإنتاج والعملية الإنتاجية، وصولاً لمشاكل التسويق والتوزيع، قديمة مستجدة تنطبق على كل الإنتاج المحلي وحلقاته، سواء كان زراعياً أو صناعياً، ولا يمكن فصل هذه المشاكل عن السياسات الحكومية المتبعة، ومن خلفها من المستفيدين طبعاً، التي لا يمكن تجاوز نتائجها السلبية المتراكمة إلا عبر تجاوزها وتغييرها جملة وتفصيلاً، بما يحقق المصلحة الوطنية أولاً، ومصلحة غالبية الشرائح الاجتماعية ثانياً.

دراسات علمية نظرية فقط

بحسب إحدى الدراسات المقدمة إلى كلية الاقتصاد- جامعة تشرين في عام 2015: «تتركز زراعة التبغ في سورية بشكل أساس في الساحل السوري، فبلغت نسبة مساحة الأراضي المزروعة بالتبغ في الساحل السوري من المساحة الإجمالية المزروعة بالتبغ في سورية حوالي 63% خلال عام 2011».

ومن دراسة منشورة في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية عام 2015، نقتطع التالي:

في عام 2011 كان عدد العاملين في تصنيع التبغ بحدود 11800 شخص، ويعمل في زراعته أكثر من 37000 أسرة.

يساهم التبغ السوري من خلال زراعته وصناعته وتسويقه في تحقيق ايرادات متميزة لخزينة الدولة، ثم تحقيق أرباح وعائدات مالية كبيرة.

خلال السنوات الماضية تناقصت مساحة زراعات بعض الأصناف، حيث توجه بعض المزارعين نحو زراعات بديلة أكثر جدوى اقتصادية «حمضيات- بيوت بلاستيكية»، بمقابل زيادة مساحة زراعات أصناف أخرى تحقق مردوداً اقتصادياً أفضل.

أكثر الأصناف المنتجة في الساحل السوري مساهمة في الناتج المحلي الزراعي، وبالتالي دفع عجلة التنمية الزراعية نحو الأمام، هو «شك البنت» والذي يمكن اعتباره من أهم أصناف التبغ على الإطلاق، يليه «الفيرجينيا والتنباك».

مع العلم أن هناك الكثير من الدراسات التخصصية بمحصول التبغ، وخاصة في المنطقة الساحلية، سواء من قبل بعض الطلاب من أجل الحصول على درجات الماجستير والدكتوراه في الجامعات السورية، أو من قبل بعض الجهات العلمية ومراكز الأبحاث، والتي تتضمن الكثير من الملاحظات والمقترحات، لكن مع الأسف، فإن مصير هذه الدراسات أن تبقى ذات طابع نظري غالباً.

الإسمنت و«مصلحة المستهلك» على أيدي الرسميين!

تم رفع سعر الإسمنت مؤخراً باسم «مصلحة المستهلك»، فقد «وافقت اللجنة الاقتصادية على مذكرة وزارة الصناعة المتضمنة تكاليف إنتاج طن الإسمنت»، وقد أصبح سعر كيس الإسمنت بحدود 3500 ليرة.

■ عادل ابراهيم

باتت عبارة «مصلحة المستهلك» شمّاعة تعلق عليها الكثير من القرارات الرسمية التي لا علاقة لها بهذه المصلحة لا من قريب ولا من بعيد، بل من الناحية العملية فإنها أصبحت تشكل ضرراً مباشراً على هذه المصلحة، وعبئاً إضافياً على المواطنين عموماً.

فأين هي مصلحة المستهلك عندما يتكبد المزيد من الإنفاق على حاجاته وخدماته وضروراته عملياً؟

من النفي إلى الإضرار بمصلحة المستهلك

بداية لا بد من الإشارة إلى تصريح وزير الصناعة منتصف شهر حزيران الفائت المتضمن «نفي كل ما يشاع عن ارتفاع أسعار الإسمنت، مؤكداً أنه ما يزال معمولاً بالسعر القديم وهو مستقر»، وذلك بحسب ما نقل عبر وسائل الإعلام بحينه.

كذلك تجدر الإشارة إلى تصريح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مطلع الشهر الجاري حول فروقات الأسعار لمادة الإسمنت بين العام والخاص والسوق السوداء، وقوله: إن «تحديد أسعار الإسمنت تم بشكل دقيق بالتوافق مع وزارة الصناعة.. بحيث لن يكون هناك رفع كبير بالأسعار، وإنما النسبة ستكون ضئيلة ولمصلحة المستهلك».

الترجمة العملية للتصريحين أعلاه بالمقارنة مع السعر الجديد الذي تم إقراره توضح أن استقرار سعر الإسمنت ذهب أدراج الرياح، وكذلك نفي الوزير لرفع السعر، على الطرف المقابل لم تكن نسبة الرفع في السعر ضئيلة بحسب التصريح الرسمي، ولم تحقق مصلحة المستهلك من الناحية العملية، بل شكلت ضرراً على هذه المصلحة.

على سبيل المثال: فقد حدد القرار سعر طن الإسمنت البورتلاندي الأسود عيار 32,5 للمستهلك بعد إضافة رسم الإنفاق الاستهلاكي وحصة الصندوق المعدل للأسعار، وعمولة مؤسسة عمران /66900/ ليرة، وبعد إضافة الرسوم المكانية، ورسم إعادة الإعمار يصل السعر إلى حدود 70000 ليرة تقريباً على المستهلك، وبواقع 3500 للكيس بوزن 50 كغ، بينما كان سعر هذا الكيس بحدود 2300 ليرة تقريباً، وسعر الطن بحدود /46000/ ليرة.

السعر الرسمي تجاوز سعر السوداء

سعر كيس الإسمنت في السوق السوداء قبل الرفع الأخير كان قد وصل إلى حدود 5000 ليرة، ولا ندري أين سيصل هذا السعر بعد التعديل الأخير على السعر الرسمي.

فمن دون شك ستستشيط السوق السوداء وفقاً للسعر الرسمي الجديد، وبالنسبة والتناسب قد يصل سعر السوق السوداء إلى 150000 ليرة لكل طن، وبواقع 7500 ليرة لكل كيس إسمنت.

ولا رهان بهذا المجال طبعاً على عمليات الرقابة والمتابعة على الأسواق، فلو كان لها دور إيجابي حقيقي لما وصلت حال الفلتان إلى ما وصلت إليه خلال كل السنوات السابقة، وحتى الآن على مستوى الأسعار والمواصفات عموماً، كما على مستوى امتداد واستطالة شبكات السوق السوداء، المدعومة أو المسكوت عنها فساداً، والتي تتحكم بالكثير من السلع والمواد في الأسواق، وخاصة الرئيسة منها.

لا رهان على عمليات الرقابة على الأسواق فلو كان لها دور إيجابي لما وصلت حال الفلتان إلى ما وصلت اليه على مستوى الأسعار والمواصفات

إعاقة جديدة لاستعادة الاستقرار

المفروغ منه، أن رفع سعر الإسمنت الرسمي الأخير سيؤثر على أسعار العقارات عموماً، فمن المفروغ منه أن يقوم سماسرة وتجار العقارات باحتساب وإعادة احتساب تكاليفهم وفقاً لكل زيادة على سعر أي مكون من مكونات هذه التكلفة وبحسب نسبتها، طبعاً مع إضافة هوامش أرباحهم الإجمالية التي تتزايد أيضاً وفقاً لهذه النسب، وكذلك ربما ترتفع بدلات الإيجار أيضاً.

والأهم، أن الرفع الرسمي الأخير سيؤثر على تكاليف عمليات الترميم والصيانة التي يعمل عليها المواطنون تباعاً، بحسب إمكانات كل منهم، بما يخص بيوتهم المدمرة كلياً أو جزئياً في البلدات والمناطق التي تعرضت للقذائف خلال سنوات الحرب، واضطروا للنزوح عنها، مع الأخذ بعين الاعتبار ما طرأ من رفع لأسعار بقية مواد البناء والإكساء عموماً خلال الأشهر القريبة الماضية، وكذلك أجور اليد العاملة بمجالات البيتون والإكساء.

والنتيجة، أن البعض من المواطنين لن يستطيعوا استكمال عمليات الترميم التي بدأوها، وبالتالي لن يتمكنوا من العودة لبيوتهم، والبعض الآخر سيستنكف عن عمليات الترميم التي كانوا ينوون البدء بها أيضاً، نظراً لضيق ذات اليد بالمقارنة مع التكاليف التي ترتفع بين الحين والآخر.

وبكل اختصار يمكننا القول إن معيقات عودة المواطنين لمناطقهم وبلداتهم ولبيوتهم بحثاً عن استعادة الاستقرار بحدوده الدنيا، تساهم فيها الكثير من القرارات الرسمية بالعمق، بشكل مباشر وغير مباشر، والأكثر من ذلك، أن هؤلاء لن يتمكنوا من الاستقرار في البيوت التي استأجروها مؤقتاً أيضاً بسبب مطالبتهم بزيادة بدلات الإيجار بالتوازي مع موجات ارتفاعات الأسعار التي تساهم فيها القرارات الرسمية أيضاً.

ماذا عن المؤسسات الحكومية؟

من المفروغ منه أيضاً، بعد الرفع الأخير لسعر الإسمنت، وما سبقه أو سيليه من رفع لأسعار بقية مواد البناء، أن تقوم المؤسسات الحكومية التي تنفذ بعض المشاريع الإنشائية والسكنية من إعادة دراسة تكاليفها وفقاً لنسب رفع الأسعار على هذه المواد.

ولعل ما يعني المواطنين بهذا المجال، مثلاً: كيف ستترجم المؤسسة العامة للإسكان هذه الزيادات من خلال إعادة دراسة تكاليفها على المشاريع السكنية التي تقع بعهدتها ومسؤوليتها منذ زمن «شبابي- عمالي- ادخار»، حيث ستكبد المواطنين المكتتبين على هذه المشاريع السكنية بفروقات الأسعار، كما جرت العادة طبعاً وبكل راحة ضمير، بعيداً عن كل اعتبارات تأخرها في التنفيذ الذي يدفع ضريبته هؤلاء المكتتبين أولاً وآخراً!

فهل رأيتم كيف يترجم الرسميون «مصلحة المستهلك» عبر قراراتهم؟!

حلب.. ملف الانهيارات بانتظار حلول بعيدة المدى!

انضم ضحايا جدد بنتيجة انهيار مبنى سكني آخر في محافظة حلب مؤخراً إلى قوائم الضحايا السابقين للسبب نفسه، مع عدم اليقين من أن هذا الملف سيغلق بالشكل المطلوب بما يضمن عدم زيادة تعداد الضحايا لاحقاً، بسبب استمرار الاستهتار الرسمي المزمن بسلامة وحياة المواطنين واحتياجاتهم.

■ مراسل قاسيون

حادثة الانهيار التي جرت مؤخراً لأحد الأبنية في حي الصالحين في حلب لم تكن الأولى، فقد سبقتها عدة حوادث انهيار سابقة، ويبدو أنها لن تكون الأخيرة، طالما استمرت آليات العمل الرسمي على السياق نفسه من اللامبالاة، مع طغيان أوجه الفساد عليها.

فالبناء المنهار بقدرة قادر لم يتم لحظه من قبل اللجان المكلفة من المحافظة للكشف على سلامة الأبنية في المناطق المتضررة! وبقدرة قادر كان هناك استمرار للمخالفة فيه تمثلت ببناء طابق إضافي خامس، ربما كانت سبباً مباشراً للانهيار! وهذه بعض التفاصيل التي رشحت عبر بعض وسائل الإعلام عن الحادثة المؤسفة، وبعد وقوعها.

آلاف الأسر مهددة والخطط بعيدة المدى

ما يفقأ العين مع تكرار هذه المأساة، وبعد وقوع الكارثة الأخيرة وضحاياها، والحديث عن «فتح تحقيق للوقوف على تفاصيل الحادثة» بحسب توجيه المحافظ، هو ما رشح من تفاصيل تخص عمل المحافظة عبر «إذاعة الخبر» نهاية الأسبوع الماضي، عن لسان أحد أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة حلب، بأن المدينة «تشمل 23 منطقة مخالفات و60% من المدينة سكن عشوائي»، وبأنه: «بحسب تقارير لجنة السلامة العامة، فإن ثلاثة آلاف تقرير تشير إلى ضرورة إخلاء السكان لمنازلهم، ويبدو ذلك صعباً في ظل عدم وجود أماكن سكن بديلة».

بمعنى آخر، فإن محافظة حلب قد تركت هذه الأسر لمصيرها مع علمها بالمخاطر عليها، مع ترك الباب مفتوحاً أمام تسجيل المزيد من المآسي والضحايا لاحقاً، والسبب عدم توفر المساكن البديلة، وهو عذر مشروع على ما يبدو بنظر المحافظة، بغض النظر عن كل النتائج الوخيمة المتوقعة.

ولعله من المفترض أن يبدأ التحقيق في هذه المعلومات، باعتبار أن مصدرها المحافظة نفسها، وهي بعهدتها ومسؤوليتها أولاً وآخراً.

وبهذا الصدد نتساءل عن «الحلول على المدى الطويل» والمتمثلة بـ«المخططات التفصيلية للمناطق كل منطقة على حدة، وتنفيذ المخطط التنظيمي لحلب، والذي تمت المصادقة عليه مؤخراً»، بحسب عضو المكتب التنفيذي، وهل من الممكن للأبنية المهددة، المقدرة بالآلاف، أن تنتظر تلك الحلول بعيدة المدى؟

أكثر من تهرب من المسؤولية

بداية لا بد من التأكيد على أن المواطنين يلجؤون اضطراراً للسكن في الأبنية غير المنظمة، وغير المستوفية لشروط السلامة والصحة في مناطق المخالفات والعشوائيات، ولو أتيحت لهم البدائل المناسبة سعراً ومواصفة لما امتنعوا عنها بكل تأكيد، فموضوع التأخر بالمخططات التنظيمية مزمن، وموضوع المشاريع السكنية التي من المفترض أن تتصدى لها الدولة لحل مشكلة السكن والإسكان أقدم بكثير.

فمناطق المخالفات ليست حالة طارئة وليدة المرحلة الزمنية الراهنة أو القريبة، بل هي تراكم لعشرات السنين من الإهمال والتهرب من المسؤوليات على المستوى الرسمي، وعلى كافة المستويات، والتي تزايدت خلال العقود الأخيرة تماشياً مع السياسات الليبرالية التي كرست تراجع دور الدولة وانكفائها عن مهامها الرئيسية والثانوية، لتأتي سنوات الحرب والأزمة مخرجة كل قباحة هذه السياسات المتراكمة دفعة واحدة، والتي يدفع ضريبتها المفقرون والمهمشون فقط دوناً عن سواهم.

والمفارقة، هي القفز على الواقع والتعالي على مآسي هؤلاء المضطرين، والأسوأ هو تحميلهم أوزار تقاعس كل الجهات الرسمية، ليس الآن ولهذه الحادثة فقط، بل خلال كل السنوات والعقود الماضية، وعلى حساب احتمالية بقائهم على قيد الحياة من عدمها، عبر تركهم لمصيرهم المفتوح على الأسوأ! فهل من استهتار رسمي أكثر من ذلك؟!

مخالفة الكمامة ليست 600 ليرة فقط!

فاجأني أحد السائقين عند سؤاله عن التزامه بوضع الكمامة، حفاظاً على صحته وسلامته والسلامة العامة، وتفادياً للمخالفة، ببعض التفاصيل غير المعروفة عن هذه المخالفة!

■ نوار الدمشقي

بدأ السائق حديثه مؤكداً على التزامه على المستوى الشخصي بكل التدابير والاحتياطات الصحية الواجبة للوقاية من الكورونا، اعتباراً من الكمامة، مروراً بالمعقمات، وليس انتهاء بتكرار غسل يديه، بالإضافة لغسل السيارة وتنظيفها، ومعاودة مسح أسطحها الداخلية بالكحول.

التزام بالاحتياطات

أكد السائق أيضاً على التزامه في بيته مع أفراد أسرته بهذه الإجراءات خوفاً من الوباء، وخشية انتقاله إلى أفراد أسرته من خلاله، كون مهنته تفرض عليه المخالطة في بيئة السيارة الصغيرة شبه المغلقة.

وقد أشار إلى للنظر إلى عبوة الكحول الموجودة بالقرب منه، وإلى عبوة المياه والصابونة الموجودة في جيب باب السيارة بجانبه.

وبالفعل، فقد كانت رائحة الكحول واضحة في السيارة عند دخولي إليها، كدليل على أنه قد استخدمه قبل فترة وجيزة، وهذا ما فتح حديثي مع السائق أصلاً، فقد كان يضع الكمامة، وربما ما كان هناك من مبرر لسؤالي له عن التزامه بها.

ما بيقع إلّا الشاطر

قال السائق: إنه وبرغم كل احتياطاته والتزامه، حفاظاً على صحته وسلامته وسلامة من يركب معه في السيارة، بعيداً عن موضوع المخالفة، فقد تمّ رصده من قبل أحد عناصر شرطة المرور بدون كمامة، وقد حلف الأيمان المعظمة والمغلظة أن لحظة رصد الشرطي له كانت عند محاولة استبداله كمامته المستهلكة بأخرى جديدة، لكن الشرطي لم يقتنع منه، وسطره مخالفة عدم الالتزام بوضع الكمامة محتجزاً أوراقه، لتبدأ سلسلة معاناة تسديد قيمة هذه المخالفة.

وبحسب السائق، فإن جميع السائقين يعلمون أن استعادة الأوراق المحتجزة، وتسديد قيمة المخالفات، تتطلب مراجعة كوات قسم المرور، وهو ما عزم عليه وفعله في اليوم التالي.

تفاصيل المفاجأة

يقول السائق إن تسديد المخالفة يتطلب بداية الحصول على براءة ذمة للمركبة، فهي إحدى الوثائق التي يجب أن ترفق مع وصل تسديد قيمة المخالفة الأخيرة من أجل استعادة الأوراق، وطبعاً هذه وتلك تفرض الوقوف في طوابير الانتظار الطويلة.

أما المفاجأة فقد تمثلت بأنه مع وصل تسديد قيمة المخالفة البالغ 600 ليرة كان عليه أن يسدد، بوصل رسمي آخر، مبلغاً وقدره 5000 ليرة لصالح المحافظة!

وبحسب السائق، فإن مخالفته بعدم وضع الكمامة كلفته أكثر من 15000 ليرة، بين مبلغ المخالفة ووصل المحافظة وبراءة الذمة والطوابع والرسوم الصغيرة الأخرى، يضاف إليها تعطله عن العمل لعدة ساعات لإنجاز المهمة كاملة، والتي تعني خسارة رزقه ومصدر معيشته، ناهيك عن تعبه وإرهاقه، موضحاً بأن الحديث الرسمي عن المخالفة، وما صدر عبر وسائل الإعلام عنها كان فقط عن مبلغ الـ 600 ليرة، ولم يجر أي حديث عن المحافظة، ومبلغ الوصل المقتطع لصالحها!

وكذلك لم يتم التعرض بالحديث عن الطوابير وساعات الانتظار الطويلة التي يجري اقتطاعها على حساب ساعات العمل ومصدر الرزق، لتكتمل فصول الكارثة التي تبدو خلالها قيمة مبلغ المخالفة الأصلي ضئيلة أمامها.

وقد ختم السائق حديثه بموعظة على شكل دعابة قائلاً: «الكمامة تاج على أفواه السائقين لا يراها إلّا المخالفين!

فصل الهرهرة اللي دنبو مبلول

متل كل سنة، وبكل سنة في عنا نحنا السوريين شهر «النكبة والنقمة».. اللي اسمو «أيلول».. شهر كسرة الضهر وكسر الخاطر للكبير والصغير والمقمط بالسرير..

■ دعاء دادو

بتعرفوا أكيد إنو مصاريف هالشهر لحالا بتجيب الجلطة بين المونة وبداية السنة الدراسية وبداية الشتوية والمازوت، وأجار البيت والذي منو يا عيوني... وشو رأيكون هل البلاوي هي كلها تحت إشراف ومعرفة حكومتنا الموقرة؟ ما علينا...

«مكدووووووووس»

مكدوس، هو أكلة شعبية معروفة من زمان ببلاد الشام ولازم يكون موجود ع وجبة الفطور، يعني فيكون تقولوا «عادات وتقاليد»، وبيجي موسم مونتو من شهر أيلول لـ تشرين الأول بالتوازي مع وقت البيتنجان أكيد، وفي منو البلدي والحمصي والحموي كمان....

صح ونسيت خبركون كيف مونتو... «يحفظ المكدوس مغموراً بزيت الزيتون لمدة طويلة يا حبيباتي»..

وزيت الزيتون صارت تنكتو بـ 100 ألف يا تقبروا غيري...

طبعاً، أنا عم أحكي عن المكدوس لأنو في كتار من الأطفال ما بيعرفوه... بيسمعوا عنو بس... بس لا شكل ولا طعمة تشرفوا بمعرفتو يا حرام....

لأنو اليوم صارت المكدوسة بتكلف بحدود الـ 1000 ليرة... وللتذكير الرواتب 50 ألف ليرة... والمكدوس والبدائل تبعو أغلى من الـ 50000 ولك بتكسر الخاطر والله...

يعني حبو يقلولكون يلي عم يتشاطر ويدور ع بدائل للمكدوس، لا بقى يتشاطر...

غلو الأسعار على جميع الجهات ومن جميع الأطراف... يعني ولو بدك تقلص الكمية مارح يخلوك تقضي الشهوة، لك مين أنت يا مشحر يلي اسمك «مواطن سوري» لتاكل مكدوس؟ آآآآه، قلي مين أنت؟

ميزانية التعليم

كان ياما كان ويا ريتو ما كان لأنو بطّل يكون بهل الزمان... عنا شي اسمو «فرحة اسمها غراض مدرسة».. بس هي الفرحة مالا عادات وتقاليد متل غيرا... أبداً، هي متعة وتشجيع ع الدراسة وع الإقبال عليها والذي منو...

بس كمان هي صارت من المنسيات بسورية يا عيوني... لك شفاطين المصاري صار هدفون يخلو الجهل والفقر الثقافي يعشش بأرض الوطن.. متل ما خلو الفقر والتشرد والحاجة يعشش فيها...

ما عاد حدا قادر يدفع للابن الواحد بحدود الـ 70 ألف بين حق شنتة ضهر وشوية دفاتر وأقلام.... طبعاً ما جبنا سيرة البدلات والمريولات لأنو يكتر خير وزارة التربية يلي نطقت بعصر زمانها وقالت: «لا تدققوا ع اللباس»..

وللأمانة قالت كمان: «اختصروا من متطلبات الدفاتر والقرطاسية».. وهاد كان تسليف من الوزارة لأنو الناس بالأساس ما معها تاكل متل العالم.. وعم تمشي حالا بالزور وبالويل لحتى يكون معها تحط هل المبالغ الكبيرة يلي بيتطلبها التعليم الشبه المجاني في الوطن الحبيب- سورية...

ضمنياً، في كتار كتير من الأهالي قالوا: ما رح يبعتوا ولادون ع المدارس خوف عليهون من الكورونا... بس يمكن السبب الرئيسي ويلي كلنا منعرفوا هو مو الكورونا...

كلنا ميتين نفسياً وروحياً وجيبياً وما في شي معيش روحنا غير هل الأكسجين يلي لهلق الحمدلله ما حدا احتكروا... لهيك بيجوز ما حدا خايف من الكورونا أبداً.... بس حاطين حجتوا أولاً وأخيراً كرمال العالم ما تقهر ولادها أكتر وتكسر حالا قدامون- مو قدرتون يجيبولون شي للمدرسة يا حسرتي...

شفاطين المصاري صار هدفون يخلو الجهل والفقر الثقافي يعشش بأرض الوطن.. متل ما خلو الفقر والتشرد والحاجة يعشش فيها..

«مازوووووووووووت»

أكيد لما قريتو الكلمة يلي فوق فوراً راح ذهنكون وفكركون وتذكرتوا أيام ما كنا نسمع هل الكلمة من البياع وهو عم يدور ع الطنبر وعم يندو «مازوووووووت»؟؟!!!

وأكيد بعد ما سرحتوا بخيالكون الواسع لأيام ما كنتوا تسمعوها حزت بنفسكون إنو ولادكون ما بيعرفوا هل الأيام...

أكيد حيكون في صعوبة إنك تدخل لمخ طفل ولد بالحرب معنى كلمة «طنبر»... أصلاً إذا قدر يستوعب عليك شو يعني ما رح يقدر يستوعب شكل الطنبر ووظيفتو يا عيوني... وأصلاً، مارح يصدقك بعد ما شاف الموت والقتال والبرد إنو كان المازوت ينباع ع الطنابر... والله...

بكل الأحوال، ما زال سعر اللتر متل ما هو عليه من السنة الماضية عند الدولة... بس!!! وتحتا مليون خط أحمر.. لأنو ارتفع سعرو بالسوق السودا.. وما منعرف إذا كان هاد تمهيد لشي يا سمح الله.. ولا تلاعب تجار ع قولتون!!!

يعني بدكون تجهزو حالكون هل الشتوية أيها المقاتلون السوريون الشجعان وتستعدوا للصقيع القادم متل كل سنة بدون كهربا ومازوت... وأصلاً مين حسن يوفر حق المازوت من بداية الصيف لليوم بهل الغلا الفاحش.. ويلي ما رحم حدا غير شفيطين المصاري الكبار والصغار طبعاً..

لا حلول بديلة

«إذا ضربناها يمين بتجي شمال، وإذا ضربناها شمال بتجي يمين».. «قد ما حسبتا ما عم تزبط»... «ولك شو البديددييللل؟؟؟؟»... «الله لا يوفقون ما خلولنا بديل».. «الله يموتني ويريحني من هل الهم!!»...

أي حبيباتي، حكومتنا وطمع تجارنا يمكن خلت الكل مندون ولا استثناء يحكو هيك مع حالون...

المصاريف كلها يلي حكينا عنا ويلي جبنا سيرتا من الأكل والشرب والاحتياجات اليومية ع مدار الـ 24 ساعة بالـ 360 يوم بالسنة عم «نكنسلا» شوي شوي.. هية وبدائلها من حياتنا...

متل الزيت والزعتر مثلاً يلي عوضناه بالمي- بعد غلاء الزيت، لك وكمان غلولنا الزعتر يا جماعة وصار حتى هو عبء ع جيبتنا!!!

بالمختصر، لا بالورقة ولا بالقلم عم توفي معنا... كمية النهب والاستغلال وشفط المصاري ع حسابنا وحساب يلي متل ما اعتبروها إلنا «رفاهية بالغذاء مثلاً» وهية حق لأي إنسان عايش ع هالأرض إنو يتغذى ويأكل...

الوراق الصفرا ح تهر

يلي قال ورقو أصفر لأيلول ما كذب...

وضمنياً منعرف كتير منيح الانحطاط الأخلاقي يلي عم يتبعوه مع هالشعب جماعة الحيتان والحرامية وتجار الأزمات «المُفتعلة».. واللي عم يمارسو معنا أسلوب «والله لنخليكون تشتهو الموت»..

ويمكن هدول عملياً هنن الورق الأصفر اللي لازم يهر بـ هالبلد.. إن عاجلاً أو آجلاً.. مشان تبقى ونقدر نعيش فيها..

يعني ثقوا تماماً، نحنا مارح نموت قبل أوانا، وما رح نموت قبل ما نحصل ع حقنا ونطلعوا من عيونكون وع حساب حرقة أعصابكون... أوكيتو!

بس يمكن لازم تتعود يا أخي المواطن إنك دائماً وأبداً تدفي حالك بحرارة إيمانك وعزيمتك.. مشان تقدر تتغلب ع كل ظالم وجشع.. وتاخد حقك من عيونو...

ترتفع أسعار السلع المستوردة الأساسية في سورية بمعدلات قياسية، إذا ما تمت مقارنتها مع الكلف وأسعار الاستيراد العالمية... البعض يقول إن كلف العقوبات هي السبب، ولكن بعض المقارنات مع الأسعار في إيران «التي تعاني من عقوبات توصف بأنها الأشد عالمياً» تُطرح تساؤلات إن كانت فعلاً العقوبات هي السبب فعلياً، وما هو سبب نسب الربح الاستثنائية السورية في الاستيراد؟

«العجائب السورية» في كيلو الرز
مقارنة مع مصر وإيران

قاسيون، ترصد سعر مادة الرز المستورد بين سورية وإيران ومصر مقارنة بتكاليف الاستيراد الأساسية كواحدة من أهم الحبوب المستوردة في البلدان الثلاثة، حيث المقارنة مع إيران توضّح حقيقة أثر العقوبات بينما المقارنة مع مصر تفيد في مقارنة هوامش الربح فوق التكلفة.

سعر الرز متقارب في الدول الثلاث

إن أسعار الرز المستورد في الأسواق المحلية للدول الثلاث سجلت مستويات وسطية متقاربة في شهر حزيران 2020 وأتت كالتالي:

السعر الوسطي في سورية كان 0,9 دولار تقريباً، وحوالي 2000 ل.س وسطي مبيع لسعر الرز الحر في السوق، الذي تراوحت أسعاره بين 1700 وليرة للكيلو صولاً إلى أعلى من 2200 ليرة. «سيتم اتخاذ سعر دولار السوق للقياس والذي تسعّر على أساسه كل المواد في السوق السورية».

بينما السعر الوسطي في إيران بلغ 0,8 دولار تقريباً، وحوالي 16500 تومان إيراني حيث سجّل ارتفاعاً قياسياً مع انخفاض قيمة العملة الإيرانية في حينها، لتصل إلى 20 ألف تومان مقابل الدولار. مع العلم أن إيران تنتج جزءاً هاماً من استهلاكها للرز ولكن سعر الرز المحلي يفوق 1 دولار للكغ وأعلى من سعر المستورد.

أما في مصر فإن السعر الوسطي بلغ 1,1 دولار تقريباً، وحوالي 18 جنيه مصري، وذلك للرز المستورد الذي تراوحت أسعاره بين 10–26 جنيه. مع العلم أن مصر أيضاً تنتج الجزء الأكبر من استهلاكها من الرز وتبيع على البطاقة التموينية كما في سورية رزاً بسعر 8 جنيه للكيلو، حيث سعر الرز المحلي أقل من نصف سعر المستورد.

ومقابل هذه الأسعار المتقاربة بين البلدان الثلاثة فإن الكلف متباينة إلى حد بعيد...

كلف الاستيراد والتعرفة الجمركية

تختلف أسعار طن الرز المستورد بحسب منشئه وجودته اختلافات هامة، ولكن تتيح بيانات مركز التجارة الدولي ict بيانات عن أسعار الاستيراد الوسطية ما يسمح بتقدير الكلفة المختلفة لسورية ولمصر ولإيران. وسيتم أخذ بيانات عام 2019 كونها آخر البيانات المتوفرة، إضافة إلى أن أسعار الغذائيات والرز لم ترتفع منذ العام الماضي بل مالت للانخفاض عالمياً.

تستورد سورية أنخاباً من الرز أقل جودة وسعراً من الأنواع المستوردة إلى كل من إيران ومصر. وعلى الرغم من أن الهند والصين هي الوجهات الأساسية لاستيراد الدول الثلاث، إلا أن المستوردين السوريين استوردوا رزاً بسعر وسطي 611 دولار للطن. بينما سعر الاستيراد الوسطي في إيران 1039 دولار للطن، بينما في مصر 1045 دولار. أي أن كلفة استيراد الطن الوسطية إلى سورية أقل منها إلى مصر وإيران بما يعادل 40% تقريباً!

كما تختلف التعرفة الجمركية في كل من الدول الثلاث على استيراد الرز، فبينما يعفى استيراد الرز في مصر من أية تعرفة جمركية، فإن التعرفة في سورية تقارب 1% للطن، وبالمقابل، تصل التعرفة في إيران إلى 10% وذلك بعد تخفيضها خلال السنوات الماضية من 36% إلى 26% ثم إلى 10% «حيث تعتمد إيران سياسة حماية ودعم لزراعة الرز، بينما تسمح مصر لشركات الرز بشراء رز المزارعين بسعر أقل من 500 دولار للطن تقريباً».

عملياً، وبالمقارنة، فإن الكلف الأساسية للاستيراد والتعرفة الجمركية في كل من البلدان الثلاثة أتت على الشكل التالي:

إيران التكلفة 1,14 دولار والبيع أقل من الكلفة!

1,14 دولار للكغ، مقدار التكلفة الوسطية للرز المستورد في إيران، وهي أعلى من سعر الرز المستورد المباع محلياً في شهر حزيران 2020 ما يعني: أن الكثير من مستوردي الرز اضطروا للبيع في هذا الشهر بسعر أقل من التكلفة! رغم أن هذا الشهر شهد ارتفاعاً غير مسبوق في الأسعار المحلية نتيجة انهيار سعر التومان الإيراني.

ولكن الدلالة الأهم، أنه في إيران لا تؤثر العقوبات على سعر المستوردات، ولا توجد كلف إضافية تحمّل على السعر بذريعة العقوبات... بل على العكس يمكن للسلع المستوردة أن تباع بأقل من التكلفة وسطياً حتى في لحظة انهيار العملة، التي شكلت لحظة خسارة للجميع سواء المستوردين أو المستهلكين في إيران.

مصر التكلفة 1 دولار والربح 10% وسطياً

1 دولار للكغ مقدار التكلفة الوسطية للرز المستورد في مصر، أي أن السعر المحلي الوسطي للبيع في شهر حزيران 2020 أعلى من التكلفة بنسبة 10% تقريباً، وهو يحقق هامش ربح بما يقارب 3 جنيه في الكغ تقريباً. ويعتبر معدل ربح مرتفع في قطاع استيراد الغذائيات، ويعطي دلالة على هامش ربح المستوردين في سوق واسعة ومحررة ومعفاة جمركياً، إذ لم يتعدّ هامش الربح الوسطي فوق التكلفة 10% وذلك لأنواع الرز مرتفعة الجودة والثمن، والتي لا تعتبر في إطار الاستهلاك الشعبي.

فمصر تنتج رزاً محلياً يغطي معظم الاستهلاك، وتبيع الدولة جزءاً منه عبر البطاقة التموينية كما الحال في سورية بسعر 8 جنيه، أي أقل من وسطي المستورد بـ 10 جنيهات...

والمثال المصري يوضح أن 10% فوق تكلفة الاستيراد في مصر كافية لربح المستوردين وما تبقى من تكاليف هامشية...

سورية التكلفة 0,62 دولار والربح 45% فوق التكلفة!

0,62 دولار للكغ في سورية، هي التكلفة الوسطية لاستيراد وجمارك الرز الواصل إلى سورية، أي أن السعر المحلي أعلى من التكلفة بنسبة 45% تقريباً! ويوجد هامش ربح بما يقارب 640 ليرة في كل كيلو غرام وسطياً...

إن التسعير بمعدل 45% إضافية فوق تكلفة الاستيراد والجمارك هو معدل مرتفع جداً، وهي تكاليف تحتاج إلى تفسير... فهل تفسرها العقوبات؟ المثال الإيراني ينفي ذلك، فها هي إيران التي تطبق عليها أقصى عقوبات دولية، يبيع مستوردوها عند حدود تكلفة الاستيراد الدولية عموماً، بل أقل منها في الحالات الاستثنائية كما في شهر حزيران. أما أسعار مصر فتشير إلى أن الأسعار في سوق محررة قد ترتفع نسبة 10% عن التكلفة ولا تصل إلى 45%...

هل المشكلة سعر دولار؟ إذا كان هذا الارتفاع هو كلفة الدولار فإن دولار الاستيراد يسعّر عملياً على أساس 3200 ليرة، وهو أعلى من سعر السوق بكثير!

إنّ هذه الـ 45% في الرز توجد نسب أعلى منها في المواد الأخرى، وتحديداً في الغذائيات، وهي بالفعل نسبة خارج قوانين العقوبات والسوق والمضاربة على الدولار، فما هي القوانين الخاصة التي ترفع الكلف والأسعار المحلية إلى هذا الحد؟! وأين تذهب هذه المليارات؟!

معدل ارتفاع سعر الرز المحلي عن تكلفة الاستيراد والجمارك في حزيران 2020

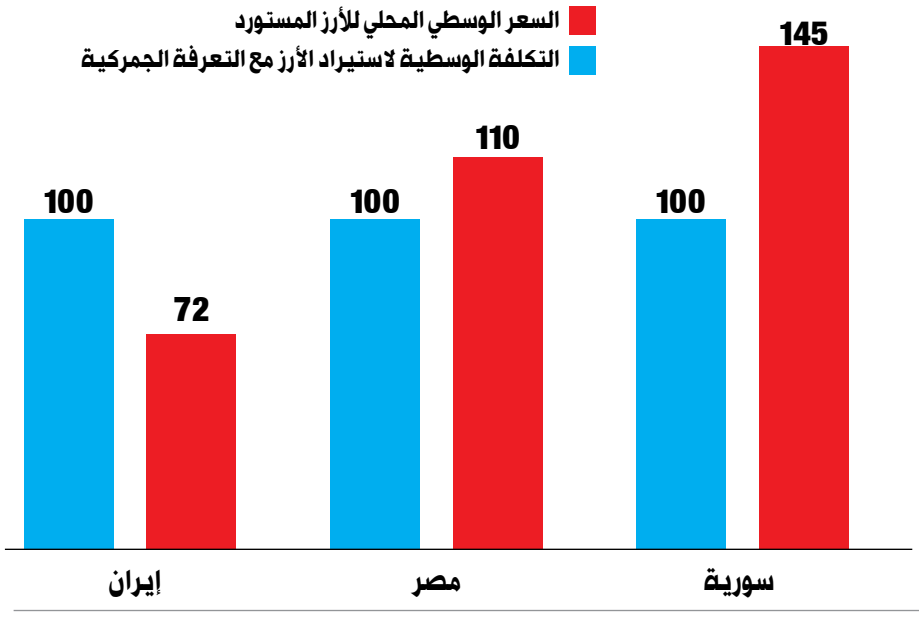

السياسات الاقتصادية السورية... «التصالح مع الجوع»!

هل يمكن الحديث في سورية اليوم عن «سياسات اقتصادية»؟! هل يمكن إعطاءها صفة وتعريف؟! بالطبع يمكن نظرياً، لأن السياسات باعتبارها نهجاً يعكس آليات عمل المنظومة الاقتصادية- السياسية هي ظاهرة قابلة للتحديد، ويمكن الوصول إلى توصيف يختزل هذه المنظومة... ولكن عملياً، يصعب التعبير بوضوح عن النتائج في «الأجواء الديمقراطية السورية».

■ عشتار محمود

يمكن أن نستعمل أسلوباً آخر لنجيب عن سؤال: كيف تكون السياسات الاقتصادية وطنية؟

يمكن إعطاء صفة «الوطنية» على السياسات الاقتصادية عندما تحمي الوطن، وتدفعه قدماً للأمام... وفي الحالة السورية فإن السياسات كي تكون وطنية عليها على الأقل أن توقف تدهور البلاد، وتضع مساراً لوحدة السوريين، ولم شملهم واستعادة كرامتهم.

تتدهور البلاد عندما تُفتح احتمالات الفوضى، التي أساسها تعمّق اليأس من المستقبل، وضيق فرص العيش بكرامة وبالحدود الدنيا.

وبهذا المقياس، فإن البلاد على نار ساخنة، والسياسات لا تقوم بأية إجراءات توقف هذا التدهور، بل على العكس! ولعلّ أبرز مثال هو تحدّي الجوع... فالجوع يؤدي «للكفر بالبلاد» ويغذي اليأس والعنف.

إن الجوع هو أزمة موصّفة في سورية منذ عام 2016 على الأقل، ومنذ ذلك الحين يُصنف الوضع الغذائي السوري كأزمة غذاء دولية، واليوم وصلنا إلى أكثر من 9 ملايين جائع، بتسارع قياسي في العام الحالي والماضي، فما الذي قامت به السياسات؟!

هل قامت بأي إجراء لتخفيض أسعار الغذاء؟! لا... إذ لا يزال الغذاء مرتبطاً بالاستيراد والدولار، بل على العكس تم تقليص كميات الغذاء المدعوم، وإيجاد خطة تقشف ليتم توزيع كميات أقل للأسرة عبر البطاقة، وللأسر حصراً مع حرمان العازبين والمطلقات من هذه «الحصة السخية».

وبالمقابل، تحوّل الغذاء المستورد إلى مادة الربح الأساس، وأسعاره أعلى من الأسعار العالمية بنسب قياسية! وهذه النسب لا تنجم عن كلف العقوبات، فالسوق الإيرانية معاقبة ولكن أسعارها دولية، وليست هذه النسب عائدة لارتفاع سعر الدولار، لأن التسعيرة المحلية تفوق أعلى من أسعار دولار السوق! بل إنها تكلفة استثنائية، لا نعلم على ماذا تُدفع ولمَنْ... إجابات ينبغي أن تتيحها الجهات التي تطبّق السياسات، والتي تعطي المستوردين إجازات استيرادهم وترهنها ببيانات تكلفة، وتستطيع أن تضيّق إن رغبت على «أعتى رجال المال»... ولكنها لم تطرح حتى تساؤلاً أو استفساراً حول الكلف الجنونية لأسعار الغذاء المستورد! بل تعتمد نهج «التسامح والتصالح» مع هذا المستوى من التسعير الذي يتسبب بتقليص كميات الأساسيات التي يتغذى عليها الملايين ممن يدفعون هذه الضريبة المخفية في سعر الرز والسكر والبيض والزيت وغيرها...

السياسات تتعامل مع إنتاج الغذاء أيضاً ببرود، ولم تستطع كل التصريحات والخطط أن تصل لأفعال ونتائج: كأن يتم تأمين عودة المزارعين إلى قراهم وزراعة أراضيهم لتوسيع المساحات المزروعة، أو أن يتم استعادة غلة المحاصيل المتدهورة عبر إعادة تأهيل البذار المحسنة وتأمينها وتخفيض الأسمدة وإصلاح منظومة الري.

كما لم تتم استعادة منظومة التمويل للمزارعين عبر المصرف الزراعي «الذي يقرض اليوم الحكومة لا المزارعين»، ولم تتم استعادة إنتاج الغذاء البديل عن الاستيراد، كما في استعادة منظومة الشوندر السكري عوضاً عن استيراد السكر، أو الوصول إلى بدائل لأعلاف الدواجن المستوردة، أو حتى توزيعها مدعومة، كما في السكر والرز لإنقاذ قطاع الدواجن، أو أن يتم التخطيط لإكثار الثروة الحيوانية مجدداً ، أو حتى تخفيض رسوم عبور القطعان لتصل إلى أماكن الاستهلاك بسعر قريب من سعرها في مناطق التربية، فسعر الخروف في دمشق ضعف سعره في حماة وهذا الفارق يتم دفعه إتاوات على طريق النقل!

السياسات المطبّقة متصالحة مع «أزمة الجوع»، ولا ترى أنها تحتاج أية إجراءات غير عادية و«حامية»... وإن كانت تدرس أمراً ما بجدية، فربما هي تدرس تخفيض تكاليف دعم الخبز... والسياسات التي تتصالح مع الجوع، لا ترى مشكلة في تراجع الإنتاج وتدهور المنتجين الصناعيين، ولا ترى مشكلة في انتشار قطاعات الفوضى والإثراء الفاحش لأمراء الحرب والقطاعات السوداء. لأن جوع شعب كامل هو حد فاصل يُعرّي السياسات من كل زيف وشعارات، ويكشف حقيقة «دورها الوطني».

المصرف الزراعي ممولّ أم وسيط؟!

يعتبر المصرف الزراعي السوري المؤسسة المعنية بتمويل إقراض الفلاحين والعمليات الزراعية تاريخياً في سورية، ولكن يبدو أنّه يفقد هذا الدور... بينما يقوم بأدوار أخرى! فالمصرف الذي أعلن أنه قد تمّ منح قروض بقيمة 352 مليار ليرة حتى شهر 7–2020 لم يوجّه هذا التمويل للعمليات الزراعية، بل معظمها ذهب للجهات الحكومية.

تعود معظم هذه القروض إلى المؤسسات والجهات الحكومية: المؤسسة العامة للحبوب 310 مليار، حلج وتسويق الأقطان 7 مليار، إكثار البذار 31 مليار ليرة. بينما قروض المزارعين لم تتعد 4,3 مليار ليرة ونسبة 1% من كتلة الإقراض.

منذ عام 2019 قفزت مبالغ تمويل المصرف الزراعي إلى مئات المليارات، وأصبح تمويل هذه المؤسسات يعتبر إقراضاً من المصرف الزراعي.

ومن المفترض أن تكون عمليات تمويل هذه المؤسسات هي مخصصات إنفاق حكومي زراعي، وليست قروضاً بفائدة من جهة حكومية إلى جهة حكومية أخرى!

الأهم من هذا، هي المخصصات القليلة لقروض الفلاحين، والتي تشكل أقل من ثلث المبالغ التي يدفعها المزارعون لقاء الأسمدة، والتي يقوم المصرف الزراعي أيضاً بتنظيم عمليات بيعها لاعباً دور الوسيط أيضاً لا أكثر.

حيث باع المصرف الزراعي بمبلغ قارب 12,8 مليار ليرة حوالي 75 ألف طن من الأسمدة المتنوعة، وبسعر وسطي للطن 170 ألف ليرة.

لا يمكن أن يتطور الإنتاج الزراعي دون استعادة عمليات تمويل استثمارات المزارعين والتي بأغلبها استثمارات لمساحات صغيرة، ولعمليات زراعية بسيطة، ولكن السياسات لم تطلق يد الإقراض حتى الآن، رغم أن معدل الفائدة يصل إلى 13% في قروض المصرف...

اللغز الصيني ورأسمالية الدولة الاشتراكية

بينما ينشغل الباحثون الاقتصاديون، في الأعوام الأخيرة، بتفكيك «اللغز الصيني» لفهم الآليات التي استطاعت من خلالها الشركات المملوكة للدولة الصينية، والمدارة مركزياً من قبل الحزب الشيوعي الصيني، كسر القوانين الاقتصادية ومخالفة التوقعات وتحقيق نجاح كبير، حيث حققت الصين أسرع نمو اقتصادي في آخر 40 عاماً من خلال الاعتماد على الشركات المملوكة للدولة، هذا وبعد الإقرار بأن بعض هذه الشركات «العملاقة منها» لم تعد تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الصيني وحسب، بل وفي الاقتصاد العالمي ككل، تنشغل أقلام بعض الكتّاب والمترجمين العرب، بعد تعامل الحكومة الصينية الموفق مع فيروس كورونا، بمناقشة مسألة ما إن كانت الصين ذات نظام رأسمالي أم اشتراكي! حيث يتم التعامل مع مفهوم «رأسمالية الدولة الاشتراكية» كمفهوم مبهم وغير واضح المعالم في الصين، فيخلص هؤلاء إلى أن الصين «رأسمالية» كاليابان الرأسمالية، وهكذا يحاولون ترسيخ مفهوم أن «كل الأبقار في الليل سوداء» في ذهن القارئ العربي.

■ ملاذ اليوسف

مثال بسيط عن «اللغز الصيني»

في مدينة ووهان ثلاث مدن صغيرة «ووتشانغ، خانكو، هانيان». في العام الفائت انتقلتُ من «ووتشانغ» إلى منزلي الجديد في «خانكو»، وكان لزاماً عليَّ مراجعة شركة الاتصالات التي أتعامل معها منذ سنوات «China Mobile» لأخبرهم بعنوان سكني الجديد كي يمدّوه بخدمة الإنترنت. عندما قصدت أقرب مركز في «خانكو» تأسف الموظف عن عدم قدرته على مساعدتي كوني بحاجة للعودة إلى المركز الرئيسي في «ووتشانغ» وتعديل بعض المعلومات «رقم جواز السفر الجديد، ورقم الإقامة». وكوني أعيش في بلد يتمتع بمزايا «اقتصاد السوق» وبما تقدمه له «المنافسة الحرّة بين الرأسماليين» من مزايا، قلتُ للموظف: إني سأقصد شركة أخرى منافسة قريبة من منزلي كوني أستصعب الذهاب إلى «ووتشانغ». في حينها حاول الموظف التواصل مع المركز الرئيسي بغية تعديل المعلومات دون ذهابي شخصياً إلى هناك. في تلك الأثناء بدأ موظف آخر بطرح العروض المجانية التي تقدمها شركة «China Mobile»، وعندما شعرت بالملل من طول الانتظار، اعتذرت منهما وخرجت من المركز. في طريقي نحو شركة اتصالات منافسة «China Telecom» استمرت العروض تلاحقني من خلال الرسائل التي تصلني على هاتفي الخلوي من شركة «China Mobile». ما أن دخلت مركز الشركة المنافسة «China Telecom» وبدأت بشرح مشكلتي للموظف، بدأت العروض المجانية التي لا تقاوم تنهال علي: خدمة إنترنت لمدة عام، صندوق قنوات تلفزيونية مدفوعة الأجر لمدة عام، اتصالات مجانية داخل ووهان وخارجها لمدة عام كامل، وكل هذا بسعر منافس! يا لاقتصاد السوق، ويا للمنافسة الحرة وما تقدمه للمرء من منافع ومزايا.

الآن، إذا قلت لكم إن شركة «China Mobile» وشركة «China Telecom» مملوكتان للدولة الصينية «GOE– Government Owned Enterprise» فمن هم المتنافسون في «اقتصاد السوق» في الصين؟ هل الدولة الصينية تنافس نفسها؟ لماذا حاول الموظفان إغراقي بالعروض المنافسة إذاً؟ هل ترغب الدولة في أن تزيح شركة تمتلكها من قبل شركة أخرى تمتلكها أيضاً؟!

ماهية «اللغز الصيني»

إذا أردنا تعريف الشركات المملوكة للدولة «GOEs»، بشكل عام، فهي الشركات التي تمتلكها الدولة بشكل كامل أو بشكل جزئي «تمتلك الدولة نسبة من أسهم الشركة».

تكمن المشكلة في هذه الشركات، بالنسبة للأفراد أصحاب رؤوس الأموال والمساهمين في هذه الشركة، في أن الدولة تقوم في كثير من الأحيان بالتدخل وإعطاء التوجيهات ليس بهدف تحقيق أكبر كم ممكن من الربح «فائض القيمة» كما يرغبون، بل أنها تتدخل لأهداف تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها، وهذا ما قيل عنه أنه يؤثر سلباً على الكفاءة التشغيلية «Operational efficiency» والكفاءة الإنتاجية «Production Efficiency». تقول القوانين والتوقعات الاقتصادية: أنه عندما لا يدعم النظام القانوني حرية الأسواق، وتقوم الدولة بالتدخل لتوجيه هذه الأسواق، فإن هذا النظام سيعيق النمو الاقتصادي. وهنا يكمن «اللغز الصيني»: بالرغم من عدم وجود مؤسسات قانونية تدعم حرية الأسواق في الصين بشكل واضح، وبالرغم من تدخلات الدولة المتكررة وتحكمها بهذه الأسواق بشكل مباشر وغير مباشر، إلا أن معدلات النمو في الصين قد خالفت القوانين والتوقعات الاقتصادية! أي أن تدخل الدولة وتملّكها للشركات لم يؤثر على الكفاءة التشغيلية ولا الكفاءة الإنتاجية، لا بل قدم نتائج مبهرة خلال العقود الأربعة الأخيرة! فكيف تمّ ذلك؟!

تفكيك «اللغز الصيني»

بالنسبة للنموذج الصيني، فإن تعريف «الشركات المملوكة للدولة» يختلف من حيث الجوهر، فالشركات المملوكة للدولة الاشتراكية في الصين هي الشركات التي تهيمن الدولة على اتخاذ القرارات فيها وعلى توجيه نشاطها، سواء ما إذا كانت مملوكة بشكل كامل للدولة أو بشكل جزئي «الدولة هنا تمتلك أكبر نسبة من الأسهم، وهي التي توجه النشاط» أو من خلال تعيين مديرين مسؤولين عن اتخاذ القرارات في هذه الشركات، حيث يمثّل هذا التملّك والتدخل تأكيداً لهيمنة علاقات الإنتاج الاشتراكية على علاقات الإنتاج الرأسمالية في الصين، حيث تعيش الأخيرة إلى جوار الأولى عبر وجود شركات خاصة غير مملوكة للدولة «POE– Private Owned Enterprise» وعبر الاستثمار الأجنبي «FDI– foreign Direct Investment» وعبر ملكية الفلاحين للأرض. هذه الهيمنة لعلاقات الإنتاج الاشتراكية على علاقات الإنتاج الرأسمالية، تعني أن ملكية وسائل الإنتاج هي ملكية عامة تديرها الدولة الاشتراكية في الصين، وفق ما تقتضيه حاجات الشعب الصيني وحركة الأسواق في آن معاً. إذاً: الدولة الصينية تتحكم بشريان الاقتصاد في الصين، ولكن، كيف استطاعت الدولة الصينية أن تبقي هذا الشريان حياً حتى اليوم بالرغم من التدخلات المتكررة؟ الجواب العريض هو: أن الدولة الصينية أجبرت الشركات التي تمتلكها على مواجهة التحديات التنافسية في سوق تتعايش فيه هذه الشركات مع أنواع الملكية المختلفة، وعليها أن تكون ذات كفاءة عالية، وإلا فإنها ستُزاح من السوق ولو من قبل شركات مملوكة للدولة أيضاً. أي: نعم، شركات الدولة الصينية تنافس بعضها البعض أيضاً.

البعض يحاولون إخفاء نجاح مفهوم «رأسمالية الدولة الاشتراكية» في تحقيق التنمية والوصول إلى أعلى معدلات نمو في العقود الأربعة الأخيرة في الصين

كيف وصلت الصين إلى هذا التعايش؟

هذا ما جاء نتيجة الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ منذ عام 1978 وما زال مستمراً حتى اليوم. وكعرض سريع لما حصل ويحصل في الصين سنقوم هنا بتقسيم هذا الإصلاح إلى فترتين، على أن تكون الأولى بمرحلتين والثانية بثلاث مراحل:

الفترة الإصلاحية الأولى، والتي لم تكن موفقة، تشمل مرحلتين: الأولى «1978–1984» حيث تم زيادة الحقوق التشغيلية فيها، وتسريح فائض العمال من الشركات مقابل مكافئات للعمال المنتجين الذين يحققون الأهداف الإنتاجية. المرحلة الثانية «1984–1992» التي شهدت نظام المسؤولية العقدية «CNS» حيث يتم تعاقد الدولة مع مديرين للشركات مقابل إعطاء الأخيرين جزء من الأرباح بغية تحفيز الإنتاج.

أما الفترة الإصلاحية الثانية، والتي جاءت نتيجة خسائر طالت 40% من الشركات المملوكة للدولة الصينية في أوائل التسعينات، تنقسم إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى «1992– 2002» إنشاء نظام مؤسسي حديث يعتمد على اقتصاد السوق. في حينها ألقى دنغ شياو بينغ ، كبير المهندسين للإصلاح والانفتاح في الصين، سلسلة من الخطب الهامة لتعزيز دور السوق في التنمية الاقتصادية. وفي نفس العام، ذكر المؤتمر الوطني الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني بوضوح أن «هدف الإصلاح الاقتصادي الصيني هو إقامة اقتصاد السوق الاشتراكي» حيث تلى هذا الانفتاح والتحول مرحلتين إصلاحيتين «2002–2012» وهي المرحلة الثانية التي تم فيها إصلاح نظام إدارة الأصول المملوكة للدولة. والمرحلة الثالثة «2012 إلى الوقت الحاضر» والتي يتم فيها إصلاح شامل للشركات المملوكة للدولة.

أخيراً:

لا وقت للصينين لإجراء المقارنات بين «الماوية» و«الشياوية – نسبة إلى دنغ شياو بينغ» كما يفعل الماويون الأوروبيون، فالصينيون مشغولون بكتابة التاريخ، ويعتبرون أن طريق الصين واحدٌ قد بدأ منذ عام 1949 وما زال مستمراً حتى اليوم. أما أولئك الذين يريدون إقناعنا بأن درب الوصول إلى الاشتراكية الكاملة في الصين قد هُزم عام 1978 من خلال المقارنات المقتطعة من سياقها التاريخي، ويريدون إقناعنا بأن الاشتراكية «فكرة» لم يثبت نجاحها على مستوى الممارسة العملية، وأن نموذج التنمية المستدامة الناجح في الصين هو نموذج رأسمالي خالص، وأن على دول العالم الفقيرة والمنهوبة والمتخلفة «على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي» ألا تأخذ نموذج التنمية الصيني كمثال يحتذى به، وألا تتأمل بحل غير الحل البربري الرأسمالي الخالص، فهؤلاء يحاولون تأبيد اللاعقلانية الذي يعيشها العالم المحكوم بالنظام الرأسمالي، ويحاولون إخفاء نجاح مفهوم «رأسمالية الدولة الاشتراكية» في تحقيق التنمية والوصول إلى أعلى معدلات نمو في العقود الأربعة الأخيرة في الصين. إنهم يحاولون التعتيم على هذا النموذج الفريد الذي قدمه الحزب الشيوعي الصيني للبشرية التي تسير في ذلك الدرب الطويل، والمفعم بالعذاب، للوصول نحو عالم معقول، نحو الاشتراكية الكاملة.

اختناقات على مادة البنزين والسبب رسمي!

«لا أزمة بنزين ولا اختناقات ولا تغيراً في أسعار البنزين»، هذا كان مضمون ما نقل عن مصدر في شركة محروقات مطلع الأسبوع الماضي عبر وسائل الإعلام، مع مطالبة المواطنين بعدم الانجرار وراء الشائعات.

■ سمير علي

حديث المصدر أعلاه لم يأت من فراغ، بل كان نتيجة وجود خلل في توزيع مادة البنزين في بعض المحافظات، والذي أدى إلى وجود ازدحام كبير أمام بعض الكازيات فيها، والتي برره المصدر بأنها زيادة على الطلب بنتيجة التنقل بين المحافظات والسياحة الداخلية.

مبررات غير مقنعة

من الناحية العملية، فقد تم رصد حال الازدحام في بعض المحافظات أمام الكازيات، وذلك من قبل بعض وسائل الإعلام، وهذا ما لم يتم نفيه من قبل المصدر في محروقات عملياً، لكن جرى تبريره بحسب السياق أعلاه.

المحافظات التي عانت من الازدحام أمام كازياتها هي: «حلب- حماة- طرطوس- اللاذقية»، وفي بعضها كان الازدحام شديداً.

فهل فعلاً كان السبب تزايد التنقل ين المحافظات، أو السياحة الداخلية؟

بحسب رأي المواطنين فإن الأسباب أعلاه لم تكن مقنعة، فحركة التنقلات بين المحافظات لم تختلف خلال الفترة القريبة الماضية، وكذلك هي حال السياحة الداخلية التي يمكن اعتبارها بحدودها الدنيا، بحيث أنه من السهولة عدم اعتبارها سبباً بأية حالة ازدحام على الكازيات.

قرارات جرى تجاهلها

ربما بهذا السياق تجدر الإشارة إلى قرارات وقف التعامل مع بعض الكازيات في بعض المحافظات الصادرة خلال الفترة القريبة الماضية، والتي ربما كان لها دور في بروز حال الاختناق والنقص في المادة.

قرار بتاريخ 2020/8/12 يقضي بوقف التعامل مع خمس محطات للوقود في مدينة حماة حتى إشعار آخر بسبب التلاعب بعملية بيع مادة البنزين.

قرار بتاريخ 2020/8/17 يقضي بوقف التعامل مع أربع محطات للوقود في مدينة حلب حتى اشعار آخر، بسبب التلاعب بعملية بيع مادة البنزين.

قرار بتاريخ 2020/8/20 يقضي بوقف التعامل مع محطة وقود في مدينة طرطوس حتى إشعار آخر بسبب التلاعب بعملية بيع مادة البنزين.

قرار بتاريخ 2020/8/24 يقضي بوقف التعامل مع محطة وقود في مدينة اللاذقية حتى إشعار آخر بسبب التلاعب بالعدادات.

قرار بتاريخ 2020/8/25 يقضي بوقف التعامل مع محطة وقود في محافظة دير الزور حتى إشعار آخر بسبب مخالفة تكرار رفض استلام وتفريغ مادة بترولية.

وبمجموع وقدره 12 محطة في خمس محافظات خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين فقط، مع عدم وجود ما يشعر بتعويض الكميات التي من المفترض توزيعها عبر هذه الكازيات المخالفة بالحال الطبيعية من خلال كازيات أخرى مستمرة في العمل في المحافظات نفسها، سواء لمادة البنزين، أو لغيرها من مواد المحروقات الأخرى، منعاً من حدوث أية اختناقات بها!

تساؤلات مشروعة

هل كان لهذه القرارات أثر على ما جرى على مستوى الاختناقات التي حصلت على مادة البنزين والازدحام على الكازيات في بعض المحافظات؟

وهل غفلت المصادر، التي تطلب من المواطنين عدم الانجرار وراء الشائعات، عن الخلل أعلاه، أم أنها تجاهلته مع نتائجه باعتبارها متسببة به؟

بمطلق الأحوال، فإن القرارات أعلاه ساهمت بشكل أو بآخر بالاختناقات والازدحام على بعض الكازيات في بعض المحافظات، مما عزز نشوء أجواء شبيهة بأزمة نقص المادة، لكن الأسوأ هو أن هذه الأجواء أتاحت الفرصة أمام القائمين على السوق السوداء لاستغلال الفرصة، بما في ذلك ربما إطلاق شائعات رفع السعر كونها مستفيدة منه عملياً، والتي نتمنى أن تستمر كونها شائعة فقط، مع التشبث بنفيها رسمياً!

فهل سيتم ذلك، أم أن كل ما جرى ويجري ما هو إلا مقدمات تسبق رفع السعر، كما جرت العادة؟!

ننتظر لنرى ونقيّم!

حدث في القدموس

مشكلة انقطاع المياه في منطقة القدموس وقراها المحيطة قديمة ومزمنة دون حلول، على الرغم من تكرار الشكاوى حيالها طيلة هذه السنين دون جدوى، وقد وصلت فترات القطع المتواصل إلى عشرات الأيام المتتالية في بعض القرى.

■ مراسل قاسيون

هذه المعاناة المستمرة كانت سبباً لتجمع عدد من الأهالي، بالعشرات، أمام مؤسسة المياه في طرطوس نهاية الأسبوع الماضي، وذلك بغاية ممارسة الضغوط للمطالبة بحقهم بالتزود بالمياه عبر الشبكة الرسمية.

مشكلة مزمنة

سبق للأهالي في بلدات وقرى القدموس أن لجأوا إلى بعض وسائل الإعلام، بعد فشل مساعيهم بالشكاوى عبر الأقنية النظامية، عسى ولعل تلقى مطالبهم بعض الاهتمام من المسؤولين عن استمرار مشكلة المياه، لكن دون جدوى أيضاً، وفي كل مرة تكون هناك ذريعة مختلفة عما سبقها.

فقد صرح مصدر في مؤسسة مياه طرطوس عبر إحدى المحطات الإذاعية بتاريخ 2020/6/26، تعقيباً على شكاوى الأهالي، أن: «المؤسسة تتابع عملها لتحسين الواقع المائي لقطاع القدموس وريفها، لا سيما بعد الأعمال الضخمة التي تم تنفيذها لتحسين واقع القطاع من استثمار خط الجر الثاني للقدموس»، مشيراً إلى أن: «المؤسسة أنهت حفر وإكساء بئرين في دير البشل بريف بانياس واللذان سيشكلان المصدر المائي لتنفيذ خط جر ثالث للقدموس، والذي سيكون مساره عبر مشروع نعمو الجرد لدعم نهايات نعمو، بالإضافة لقرى القطاع الشمالي الغربي لقرى القدموس».

بالمقابل، أردف المصدر أن: «مخطط المؤسسة أن يتم الانتهاء من تنفيذ خط الجر للقدموس خلال السنوات الخمس القادمة ابتداءً من بداية عام 2020».

أي، إن مشكلة تأمين المياه من الناحية العملية للمنطقة وبشكل شبه نهائي تحتاج إلى خمسة أعوام إضافية على أقل تقدير، بحال تم تنفيذ هذا المخطط الموضوع دون معيقات.

مشاكل اضافية

البدائل المتاحة أمام هؤلاء السكان طيلة فترة معاناتهم من عدم توفر المياه تمثلت بالاستعانة بصهاريج المياه، لكن ارتفاع تكاليفها الشهرية أصبحت تشكل عبئاً كبيراً عليهم، في ظل تدهور الواقع المعيشي العام، وفي ظل التحكم بهم واستغلال حاجتهم من قبل أصحاب الصهاريج، عبر فرض أسعار مرتفعة لقاء كل عملية تعبئة للمياه، بالإضافة طبعاً إلى عدم التيقن من صلاحية هذه المياه، وما قد ينجم عن ذلك من احتمال الإصابة ببعض الأمراض المعوية أيضاً.

احتجاج مشروع

جميع الأسباب أعلاه وغيرها الكثير، وأهمها: قطع الوعود المكررة دون التقيد بالتنفيذ، مع طول مدة الانتظار بلا طائل، ومع الكثير من الذرائع الممجوجة دون جدوى، كانت سبباً مباشراً لتحرك بعض أهالي وسكان بعض القرى والبلدات التابعة لمنطقة القدموس «الجماسة القبلية- بسقاية السعنونية- الدردارة- بسموقة- ضهر القبلي- الخريبة- الدليبة- وغيرها من القرى في ريف القدموس» بحسب بعض وسائل الإعلام، للتحرك محتجين على عمل وأداء مؤسسة المياه، مطالبين بحقهم بالتزود بالمياه، خاصة وأن المشكلة بهذه القرى أصبحت مزمنة، في مقابل حلها جزئياً في قرى أخرى، بما في ذلك القدموس نفسها.

وكحالها في كل مرة، عبر الذرائع القديمة المستجدة، فقد نُقل عن مؤسسة المياه في طرطوس بحسب بعض وسائل الإعلام أن: «الأزمة مرتبطة بانخفاض غزارة غاطسة «السعنونية» لوجود عطل فيها ما اضطر إلى رفعها وإرسالها خارج المحافظة للإصلاح.. وأثناء تركيب الجديدة حدث خلل في أمبيرات المضخة مما أطال في أزمة قطع المياه عن قرى المنطقة».

وقد قُطع وعد جديد للأهالي المتجمهرين أنه مع بداية الأسبوع الحالي سيتم الانتهاء من معالجة الخلل.

بانتظار تنفيذ الوعود بالمعالجة مع الأهالي، مع وقفة أخرى ربما!

«ذاكرة الحرير» ابتكار صيني لتخزين المعلومات وزرعها في الجسم!

توصل فريق تابع لمعهد شنغهاي للأنظمة الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع باحِثِين صينيين في جامعات أمريكية في نيويورك وتكساس، إلى ابتكار تقنية التخزين البيولوجي عالي السعة، القائم على بروتين الحرير الطبيعي لأول مرة. ويتمتع بروتين الحرير بتوافق حيوي جيد، وسهولة تثبيطه وتنشيطه الوظيفي، وبمعدل تحلل قابل للتحكم به، كوسيط لتخزين المعلومات باستخدام تكنولوجيا «الطباعة النانوية بالأشعة تحت الحمراء بالحقل القريب» كطريقة لكتابة المعلومات الرقمية. واستطاع الفريق باستخدام هذه التقنية الجديدة، النجاح بالتسجيل الدقيق والتخزين والقراءة لملفات صور وصوت، حتى الآن. وتم نشر النتائج في مجلة «نيتشر نانوتكنولوجي» العالمية في 10 آب 2020.

■ معهد شنغهاي للأنظمة الدقيقة
تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

مع تطور العلم والتكنولوجيا والحضارة، أصبحت الأنشطة البشرية تعتمد على المعلومات بشكل متزايد الكمية والتعقيد. ولكن شروط تخزينها تزايدت أيضاً، وتواجه تقنية التخزين على الوسائط الصلبة الحالية، المصنوعة من أنصاف الموصلات، صعوبةً متزايدة في تلبية الطلب المتزايد على التخزين. ونتيجة التكامل بين علوم الحياة وتكنولوجيا أنصاف الموصلات، نشأت أفكار جديدة لتخزين المعلومات، فظهرت تقنيات مختلفة تعتمد على الوسائط البيولوجية، كتقنية تخزين الحمض النووي عالية السعة، وتكنولوجيا التخزين على «قليلات الببتيد».

خمس ميزات لـ«الذاكرة الحريرية»

إنّ «فيبروئين» الحرير **silk fibroin** هو بروتين طبيعي مشتق من ديدان القز **Bombyx mori**، ويعتبر مناسباً تماماً كوسيط «أخضر» متوافق حيوياً. يخضع الحرير لتحولات متعددة الأشكال بمقياس نانوي عند التعرض للإلكترونات أو للحزم الشاردية «الأيونات» أو الضوء. ولطالما حظيت بروتينات الحرير بالتقدير لمتانتها الميكانيكية، وتوافقها الحيوي، وقابليتها للتحلل البيولوجي، وسهولة التشغيل، وقابلية ذوبان في الماء قابلة للضبط.

وبالتضافر بين الخصائص المتأصلة في بروتين الحرير، وطرق القراءة والكتابة السريعة عالية الدقة باستخدام تصوير مجهري خاص «سترد تفاصيله بعد قليل»، وُجِدَ أن ذاكرة بروتين الحرير تتمتع بالمزايا التالية: 1- سعة تخزين كبيرة، حوالي 64 جيغابايت على الإنش المربّع. 2- قابلية الكتابة والمحو المتكرر موضعياً. 3- يمكن أن تعمل بثبات لفترة طويلة في البيئات القاسية كرطوبة عالية تصل حتى 90%، وحقل مغناطيسي عالٍ يصل حتى 7 تسلا، أو حتى التعرض لإشعاعٍ قوي يصل حتى 25 كيلو غراي. 4- يمكن تخزين المعلومات الرقمية الثنائية بشكل آني وربطها مباشرة بأنشطة الحياة والمعلومات البيولوجية. 5- يمكن حفظ وسيطة التخزين الحريرية هذه بشكل دائم مزروعة في الجسم الحي، ويمكن التحكم في التوقيت الزمني لتحللها في وقت يحدَّد سلفاً.

المخترع الرئيس الأول لهذه التكنولوجيا هو الباحث «تاو هو»، مدير «مختبر شنغهاي لتخوم علم الأنظمة الدقيقة 2020»، والذي علّق قائلاً: «إن ذاكرة بروتين الحرير، باعتبارها تقنية تخزين جديدة عالية السعة والموثوقية، لا تستطيع فقط أداء وظيفة مشابهة للأقراص الصلبة العادية من أنصاف الموصلات. بل ويمكنها أيضاً أن توفر منصة قوية لتخزين المعلومات البيولوجية النشطة، فضلاً عن تخزين الحمض النووي البشري وعينات الدم. ويمكن التحكم في الاحتفاظ بهذا النوع من الذاكرة وبتدميرها وفقاً لتسلسل زمني محدد مسبقاً، وبالتالي تستخدم لسرّية المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأنه يتم خلط ذاكرة بروتين الحرير بسهولة مع جزيئات وظيفية مختلفة للتشغيل، يمكنها أن تزيد من أبعاد تخزين المعلومات. في المستقبل، من خلال التحسين المستمر وتحسين سعة التخزين وسرعة القراءة والكتابة لذاكرة بروتين الحرير، قد تشكل هذه التكنولوجيا الجيل القادم من تقنية تخزين المعلومات عالية السعة والموثوقية».

التحدي التقني والاقتصادي لسعة التخزين

في العقدين الماضيين، تم تطوير العديد من إستراتيجيات الطباعة الحجرية **lithography**، بما فيها التي تستخدم مصادر الضوء فوق البنفسجي العميق، أو الأشعة فوق البنفسجية الشديدة، وأنظمة الحزمة المزدوجة، وبنى التخزين ثلاثي الأبعاد، لزيادة كثافة التخزين البصري إلى عدة مئات من الجيغابايت في الإنش المربّع. ومع ذلك، ولتحقيق دقة مكانية عالية، تتطلب العديد من هذه الأساليب حتماً إجراءات تصنيع معقدة غير مجدية من حيث الوقت والتكلفة. علاوة على ذلك، تعاني الطباعة الحجرية الضوئية التقليدية من مشكلة «حد الانعراج» **diffraction limit**، مما يمنع زيادة كثافة التخزين من أن تتجاوز المعيار الصناعي الحالي. في مطلع القرن 21، وصفت شركة **IBM** نظاماً لتخزين البيانات يستند إلى مجهر القوة الذرية **AFM** المسمى «**Millipede**»، والذي كانت لديه القدرة على تحقيق سعة تصل إلى عدة تيرابايتات في الإنش المربع، مع سرعات كتابة وقراءة عالية للبيانات، ودقة مكانية 30 إلى 40 نانومتر. ولكن على الرغم من أنّ هذا شكّل قفزة تكنولوجية، وأدى إلى مزيد من البحث حول مخططات التخزين القائمة على المسبار، إلا أن تطبيقاته التجارية لا تزال بعيدة المنال.

التغلب على «حد الانعراج»

يوفر «الفحص المجهري البصري ذي المجال القريب التشتّتي النمط»، واختصاراً **s-SNOM**، خياراً واعداً لتصنيع نانوي عالي الدقة، خاصة على المواد اللينة، ويتيح تحقيق تصوير فائق الدقة يتجاوز حد الانعراج. تعمل الموجة المتلاشية للحقل القريب التي يولدها **s-SNOM** كأداة فعالة للحث على ظواهر بصرية عالية المجال محصورة موضعياً. وقد مكّن هذا من تصنيع، ومعالجة، وتوصيف الهياكل الحساسة للضوء على المستوى النانوي. على وجه الخصوص، تم استخدام الحقول المتلاشية في معالجة سمات المقياس النانوي على أسطح المواد، لتصنيع الأجهزة النانوية الضوئية وللطباعة النانوية للمواد البوليمرية. وتعد **s-SNOM** بالأشعة تحت الحمراء المتوسطة مناسبة أيضاً للتوصيف النانوي للمواد الحيوية التي يمكنها شلّ حركة الكيانات البيولوجية، والتفاعل معها، مثل: البكتيريا والفيروسات والإنزيمات والواسمات الحيوية. من خلال تطوير قدرات الطباعة الحجرية باستخدام هذه التقنية، والاحتفاظ بقدرات التصوير الخاصة بها، يمكن بالتالي دمج المعالجة النانوية وتوصيف المواد الحيوية الوظيفية في منصة واحدة. يمكن لمنصة الطباعة الحجرية ذات الحلقة المغلقة هذه، تبسيط التصنيع الحيوي وإنتاج مخططات تخزين قائمة على المسبار لتخزين المعلومات البيولوجية ومعالجتها.

يمكن تخزين 64 جيغابايت في الإنش المربّع على شريحة حرير، قابلة للزرع في الجسم والتحكم بتوقيت تحلّلها

تجربة زرع المعلومات في الجرذان

وفقاً للمقال المنشور عن هذا الاختراع في مجلة الطبيعة لتقنية النانو «نيتشر نانوتكنولوجي» كتب الباحثون: «لقد أجرينا مجموعة من التجارب في الجسم الحي لتقييم جدوى محركات الأقراص الحريرية القائمة على البروتين بشكل مغلّف في «جيب حريري». تم استخدام نوعين من محركات الأقراص الحريرية، أحدهما حرير معالَج بالتجسير المتصالب **cross-linked** والآخر غير معالج بهذه الطريقة، وتم تخزين البيانات عليهما. تم تسجيل رسالة نصية تقول «تم زرعه في الفئران بتاريخ 10 شباط 2020» مكتوبة بشيفرة «آسكي» **ASCII** الثنائية على الأجهزة المزروعة، ثم تم غرس الجهازين بعد ذلك تحت الجلد، كل واحد في جرذ من نوع **Sprague Dawley**. ثم تم سحبها وفحصها بعد أسبوع واحد. أظهرت الصور المجهرية أنّ الأنماط النانوية الموجودة على ركيزة الحرير المعالجة بالتجسير المتصالب بقيت سليمة، وتم استرداد المعلومات المخزنة عليها بنجاح. في المقابل، ضاعت المعلومات المخزنة بالأنماط النانوية الموجودة على الركيزة غير المُصالَبة بسبب تحللها. وهذا يؤكد فعالية الجهاز الأول «الحرير المصالَب». كما أظهرت المقاطع النسيجية أن أنسجة الجرذ المحيطة بمواقع الزرع «لكلا نوعي الحرير» كانت خالية من أية أضرار أو استجابات التهابية غير مرغوبة».

هل ستنقرض الأقراص الصلبة؟

قال البروفيسور «ليو مينجكون» من جامعة ولاية نيويورك في ستوني بروك، بصفته المؤلف المراسل المشارك بالبحث: «بالمقارنة مع الطباعة الحجرية التقليدية بالأشعة فوق البنفسجية والطباعة الحجرية بشعاع الإلكترون، فإن تقنية بصريات المجال القريب القائمة على مجهر القوة الذرية تعمل على المعالجة البؤرية الموضعية للمواد الحيوية بمقياس النانومتر. مع توفير إمكانية التركيز البؤري لضوء الأشعة تحت الحمراء على نطاق صغير جداً من خلال طرف إبرة النانو، وتعديل بروتين الحرير لتحقيق الغرض المطلوب لتخزين المعلومات وقراءتها. في وقت لاحق، يمكن دمج ذلك بشكل أكبر مع تقنية المعالجة المتوازية متعددة المجسّات ومنصة الحركة السريعة. وفي المستقبل، سيكون لديها القدرة على تحقيق كثافة التخزين وسرعة القراءة والكتابة بمستوى يضاهي جودة التخزين على القرص الصلب التجاري».

■ المصادر: 1- تقرير إخباري في 17 آب 2020 منشور على موقع «المؤسسة الوطنية الصينية للعلم الطبيعي» نقلاً عن «معهد شنغهاي للأنظمة الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات». 2- المقال الأساسي عن الاختراع، المنشور في مجلة **Nature Nanotechnology** في 10 آب 2020، والذي كتبه فريق البحث المؤلَّف بالكامل من 9 صينيين ينتمون إلى 9 معاهد أكاديمية «6 منها في الصين و3 في أمريكا».

فلسطين: دربٌ طويلة ولكنها ممكنة

تشهد الفصائل الفلسطينية تحركات ولقاءات كان آخرها الاجتماع الذي عقد في مقر منظمة التحرير الفلسطينية في مدينة رام الله، وكان حضور ممثلين عن «حماس» و«الجهاد الإسلامي» سبباً كافياً لتتوجه الأنظار إلى هذا الاجتماع الذي سيناقش «تعزيز الموقف الوطني الرافض للضم والتطبيع»، ويضاف إلى ذلك تحركات روسية جديدة والإعلان عن اتصالات مع ممثلين عن الفصائل الفلسطينية، فماذا يمكن أن ينتج عن هذه التحركات؟

■ علاء ابوفراج

قد يسجل التاريخ أن الولايات المتحدة دعمت القضية الفلسطينية ولو مرةً واحدة في تاريخيها يوم أعلنت أنها ستخرج عن الشرعية الدولية وستأخذ الكيان الصهيوني إلى طريق مظلمة خطرة ربما لا يعود منها

شكّل الاجتماع الذي عقد في رام الله في 18 من شهر آب خطوة إيجابية في ملف وحدة الصف الفلسطيني، وبدت الأجواء التي رافقت هذا الاجتماع إيجابية، فتجاوز الفصائل لخلافاتها عبر بحثها عن تقاطعات وتوافقات يساهم برصّ الصفوف في وجه الهجمة الأمريكية على حقوق الشعب الفلسطيني، ودعمهم للكيان الصهيوني، بعد إعلان واشنطن عن تجاهلها لكل قرارات مجلس الأمن، ومحاولة الالتفاف على ما يشكل نقطة مركزية في الحقوق الفلسطينية، لم يعد من الممكن التراجع عنها، وخصوصاً مع ملائمة المناخ الدولي لتطبيق هذه القرارات المجمدة منذ عقود.

اجتماع رام الله وما بعده

على الرغم من أن الاجتماع الذي عقد في رام الله ما هو إلا خطوة أولى في طريقٍ وعرة، إلا أنه ملمح إيجابي لطبيعة المرحلة الحساسة التي تعيشها القضية الفلسطينية، فما جمع مندوبو الفصائل هذه المرة واقعٌ ضاغط، فالإعلان عن تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني ودولة الإمارات يضع الجميع أمام استحقاق لا يمكن تجاهله هذه المرة، فباتت الفصائل والمنظمات التي يفترض منها تمثيل الشعب الفلسطيني معنية بإعلان موقف بعيد عن المواربة، موقفٍ واضحٍ مما يجري، ويشكّل إعلان المواقف – التي ملّها البعض، وبات يرى فيها قصوراً – خطوة تورّط أصحابها بخطوات ملموسة على أرض الواقع، وتفرض على أصحاب المفاصل المتكلسة تحريكها أخيراً، فتترقب الساحة الفلسطينية إعلاناً عن موعد لاجتماع يضم الأمناء العامين للفصائل، ويعتبر انعقاد هذا الاجتماع تجاوزاً لمجموعة من الخلافات، ويفتح الباب أخيراً لصياغة إستراتيجية جديدة، أملاً في أن تنجح الفصائل الفلسطينية في التصدي للمهمات الصعاب القادمة. وقد حمل البيان الختامي لاجتماع رام الله رفضاً واضحاً للتطبيع مع العدو، وأكد على أهمية تفعيل المقاومة الشعبية وحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه وأرضه ومقدساته، وطالبت القيادة الفلسطينية في اجتماعها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بتحمل مسؤوليتها بالدفاع عن قراراتها، داعيةً أمين عام الأمم المتحدة إلى رفض كل ما يخالف ميثاق المنظمة وقرارات مجلس الأمن.

وفي حديث لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية قال بعد أن أعلن قبول الحركة لحضور «اجتماع الأمناء» إن الاجتماع يجري في «مرحلة مهمة للحديث عن كيفية وضع برنامج وطني، والإستراتيجية النضالية، وترتيب المرجعية القيادية»، بما في ذلك ترتيبات تسمح بدخول «حماس» و«الجهاد الإسلامي» إلى منظمة التحرير، وما سيرافق هذه العملية من إعادة لبناء المنظمة. ومن جانبه شدد عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي محمد الهندي على أن يكون هذا اللقاء «بدايةً لمسار جديد لمواجهة تحديات تصفية ما تبقى من قضية فلسطين».

بصمات روسية

على الرغم من أن موعداً لم يحدد بعد للاجتماع المرتقب في موسكو، إلا أن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أعلن عن نية بلاده عقد لقاء لممثلي الأحزاب والحركات الفلسطينية الرئيسة فور ما يسمح الوضع الوبائي بذلك، وترافق تصريحات وزير الخارجية اتصالات مكثفة يجريها المبعوث الخاص للرئيس الروسي للشرق الأوسط والدول الإفريقية ميخائيل بوغدانوف مع عدد من الفصائل الفلسطينية، وبحث المبعوث الخاص مع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني، المستجدات، وتحديداً تلك التي تتعلق بتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وأبدى بوغدانوف ارتياحه لما يحدث من تقدم في ملف المصالحة، وجرى نقاشٌ مع الأطراف المتعددة حول التحضيرات الجارية للقاء موسكو.

يبدو واضحاً أن ضغطاً روسياً يدفع الأمور باتجاه محدد، وتبدو ملامح هذا الاتجاه شديدة الوضوح، فتجري الخطوات الروسية هذه على مجموعة من الأسس الثابتة، أولها: رفضٌ صريح لمولود واشنطن الميت «صفقة القرن»، والتي وإن بات واضحاً أنها فشلت، إلا أن تركيز موسكو على رفض هذه «الصفقة» سمح ببلورة موقف مقابل للسلوك الأمريكي، بل خطة عمل مرحلية، تنطلق من توحيد الصف الفلسطيني على الأرضية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ليتلو هذه الخطوة صراعٌ في سبيل تطبيق قرارات مجلس الأمن، التي تحاول واشنطن الالتفاف عليها بعد أن تجاهلتها لعقود، لتشكل روسيا مظلةً دولية يمكن الاعتماد عليها إلى جانب طرف فلسطيني موحد قادرٍ على إنجاز هذه المهمة.

على الرغم من أن الاجتماع الذي عقد في رام الله ما هو إلا خطوة أولى في طريقٍ وعرةٍ إلا أنه ملمح إيجابي لطبيعة المرحلة الحساسة التي تعيشها القضية الفلسطينية

دربٌ طويلة

قد يسجل التاريخ أن الولايات المتحدة دعمت القضية الفلسطينية ولو مرةً واحدة في تاريخيها، وتلك يوم أعلنت أنها ستخرج عن الشرعية الدولية وستأخذ الكيان الصهيوني إلى طريق مظلمة خطرة ربما لا يعود منها، فإن كانت المحاولات الروسية لرأب الصدع في الجسد الفلسطيني لم تثمر سريعاً، فقد شكّل الانتهاك الصارخ للحقوق الفلسطينية والمضي في التطبيع مع الإمارات وغيرها من خطوات ترامب ونتنياهو أثراً يشبه «حقنة أدرينالين» توقظ الجسد الخامل. فقد شكلت هذه الانتهاكات السريعة والمتلاحقة صدمات فرضت على القوى المختلفة أن ترتقي لخطورة المرحلة، وضرورة ضمان حقوق الشعب الفلسطيني واسترداد ما سلب منها، فإن كانت مواقف السلطة الفلسطينية من التطبيع مستهجنة بالنسبة للبعض فهي مفهومة إذا ما أخذت ضمن الظرف العام، فالشعب الفلسطيني يتحول إلى سيل جارف سيصب في ما يخدم مصلحتَه في نهاية المطاف ويرد حقوقه، لذلك لن تكون الفصائل في مأمنٍ من هذا السيل، وخصوصاً وأنها تلقّى في موقفها الرافض للسلوك الأمريكي والصهيوني مناخاً دولياً داعماً يحرمها من التذرع بأسباب واهية أمام الشعب.

وإذا ما نظرنا مجدداً لكل هذه العناصر مجتمعة، فلنا الحق أن نسأل ما هي الأسس التي تريد الفصائل أن تنجز وحدتها ضمنها؟ فإذا كانت هذه الوحدة ستجري على أساس رفض خطط الضهاينة وصفقة القرن ومقاومتها ورفض التطبيع واتخاذ إجراءات جدية في وجهه، يعني أن تجري إعادة هيكلة سياسية حقيقية للجسم الجامع، يرفض التواطؤ مع الكيان الصهيوني ضد مصالح الفلسطينيين، ولا يستثني المقاومة الشعبية من الخيارات لاسترداد الحقوق المشروعة.

العراق... التغيير المطلوب لم ينجز بعد!

يُعاني العراق من أزمة سياسية حادة على المستويين الداخلي والخارجي، فبين تناقض بُنية النظام السياسي مع مصالح العراقيين، ومحاولة الأحزاب السياسية للمناورة بين شعارات تلبية مطالب المنتفضين شكلاً، والدفع باتجاه مصالحهم الخاصة فعلياً، تتعمق الفجوة مُنذرةً بموجة احتجاجات أخرى، أشدّ، تلوح في الأفق، وتُضاف إليها المتغيرات الدولية، وعلى رأسها انسحاب القوات العسكرية الأمريكية ومجمل قوات التحالف الدولي من البلاد، ثم الصراع الإيراني- الأمريكي الذي أشعل ذروته اغتيال الجنرال قاسم السليماني في أوائل العام الحالي، وأخيراً وليس آخراً: الأزمة العراقية- التركية...

■ يزن بوظو

إثر كل هذه المعادلات، جاء نتاجها رئيس الحكومة الحالي مصطفى الكاظمي- شكلاً- ليتخذ مظهر «الحياد» والتوفيق بين القوى السياسية الداخلية والخارجية، بينما- عملياً- بات يتضح نشاط الحكومة الحالية، بالتعاون مع واشنطن، بالسعي نحو تحقيق هدفين عامين: محاولة إنعاش نظام المحاصصة العراقي وفق معادلات الخروج العسكري الأمريكي الجديدة، وهو ما تتفق عليه القوى السياسية، وإضعاف العلاقات الإيرانية، الأمر المُختلف عليها داخلياً.

ثنائية النظام- التواجد الأمريكي

إنّ العلاقة بين «النظام السياسي العراقي» القائم منذ الاحتلال الأمريكي، و«التواجد العسكري الأمريكي المباشر» على الأرض، طيلة هذه السنين، علاقة عضوية لا يمكن غض النظر عنها أو تناسيها من أيّ متتبع للمشهد العراقي، حيث ضعف أو زوال واحدة منها سيؤدي إلى ضعف وزوال الأخرى، فلا يمكن تحقيق المطالب الشعبية العراقية التي أوضحتها في «انتفاضة تشرين» بتغيير منظومة المحاصصة دون خروج الأمريكي، وبالمثل، لا يمكن تحقيق المطالب بخروج الأمريكي دون تغيير هذا النظام التابع أمريكياً بأساسه... وعليه، فإن انتفاضة تشرين ورغم عدم تحقيق أيّ من مطالبها بعد، إلا أنها هزّت أركان هذه العلاقة وأدت- بالإضافة إلى المتغيرات الدولية كتأثيرات خارجية- إلى إضعاف طرفيها على حدٍّ سواء؛ ففي حين كان النظام يُعاني شهوراً من «أزمة تشكيل حكم»، كانت القواعد العسكرية تتعرض لقصف صاروخيّ بشكل شبه يوميّ لايزال مستمراً حتى الآن، ويتلوها انسحابات أمريكية وتسليمٌ لهذه القواعد.

الحكومة الحالية أداة لتنفيذ عملية جراحية:

● 1- التمهيد

على مستوى القوى السياسية الداخلية في العراق، فإن جميعها تتفق على نهج «إصلاحي» للنظام السياسي القائم، والذي يعني بطبيعة الحال عدم رغبة أيٍّ منها بالدفع نحو أي تغيير فيه أبعد من محاولات تحقيق موازين جديدة ضمنه لصالح كتلة على حساب أخرى كما تجري العادة دائماً، وتختلف هذه القوى فيما بينها على السياسة الخارجية، فيما يتعلق بالولايات المتحدة وإيران، لكن على إثر المتغيرات والضغوطات الأخيرة، جرت بعد طول محاولات فاشلة بتشكيل حكومة مؤقتة، التوافق على رئاسة «مصطفى الكاظمي» كوسيط بين الجميع، بتوصية أمريكية، ولتلعبَ الحكومة هذا الدور منذ انطلاقها قبل ثلاثة أشهر وفق ما سُمي بـ«الابتعاد عن سياسة المحاور» والادّعاء بإبقاء الحكومة على الحياد تجاه جميع القوى داخلياً وخارجياً، لكن وبعيداً عن التسمية، فإن نشاط الحكومة كما بات يظهر يُختزل بأنه: محاولة لانتقال النظام العراقي من علاقات سياسية داخلية وخارجية مبنية على الوجود الأمريكي المباشر بما يحمله من أوزان وتأثيرات محلية وإقليمية، إلى علاقات بغير هذا الوجود تحفظ استمرار النظام العراقي وتحفظ معه تبعيته الأمريكية.

محاولة إعادة تثبيت مفاصل النظام العراقي نفسه على أسسٍ جديدة بعد الاختلال الحاصل إثر الانسحابات الأمريكية والاحتجاجات الشعبية

لا يمكن فصل أيّة حكومة عراقية ضمن المنظومة نفسها عن واشنطن، أو افتراض أنها قد تسير بخُطى مغايرة لمصلحة الولايات المتحدة أو نظام «بريمر»، لتكون الحكومة الحالية تسير ضمن هذا الاتجاه خلف كل دعايات «الحياد» الإعلامية، لتبدأ نتائج عملها بغاياتها وأهدافها بالظهور تباعاً، وصولاً إلى اللقاء الذي جمع بين رئيسها الكاظمي وترامب قبل أسبوع.

● 2- براغماتية مع الشرق لتهدئة الداخل

دأبت هذه الحكومة ممثلة برئيسها باللعب على حبليّ الشرق والغرب، لتبدأ نشاطها بسياسة براغماتية مع إيران كنوع من التهدئة، ففي بداية الشهر الجاري مثلاً، أجري اتصال بين الكاظمي وروحاني، وبحسب بيان صدر عن مكتب الأخير، أكد فيه أن زيارة الكاظمي الأخيرة إلى طهران كانت بناءة، مضيفاً أن الاتفاقات المبرمة خلالها ستؤدي إلى تطورات إيجابية وواعدة، وستمثل خطوة إلى الأمام في العلاقات بين الدولتين. ومن ثم جرى الإعلان عن رفع التجارة بين إيران والعراق إلى 20 مليار دولار، أما في العلاقة مع روسيا فقد جاء في بيان عن مكتب مستشار الأمن الوطني العراقي، قاسم الأعرجي، حول لقائه مع السفير الروسي في بغداد، أن «السفير الروسي نقل رغبة حكومة بلاده في تطوير علاقاتها مع العراق في مجالات الأمن وغيرها».

● 3- انعطافات نحو تعزيز العلاقات الغربية

لكن كلّ هذه الخطوات- الإعلامية/ الخلّبية- قد خفت ضوؤها بعد الإعلان عن لقاء بين الكاظمي وترامب، بما تخلله وما تلاه من خطوات سياسية وعملية، ليعلن وزير الخارجية الأمريكي في 19 من الشهر الجاري عن تعهده بـ200 مليون دولار للعراق ودعم واشنطن لانتخابات مبكرة، ليؤكد رئيس الحكومة العراقي وترامب عن التزاماتهما بعلاقات ثنائية قوية ومثمرة، وكان من بين الانتقادات الموجهة، بيان أصدرته «فصائل المقاومة العراقية» حول عدم تطرق رئيس الحكومة الجديد لموضوع خروج القوات الأمريكية أثناء اللقاء، جاء فيه: «تفاجأنا أن زيارة الكاظمي لم تتضمن تنفيذ قرار إخراج القوات المحتلة الأمريكية بشكل كامل، ونعد ذلك التفافاً على سيادة العراق وكرامة شعبه والتفافاً على الدستور والقانون الذي يلزمه بتنفيذ قرار مجلس النواب»، وبالإضافة لذلك فقد قال

رغم تغيّب الحراك الشعبي العراقي عن المشهد عامةً إثر الوباء الفيروسي إلا أنه لم ينقطع تماماً

النائب الأول لمساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، جودي هود، حول لقاء الكاظمي وترامب: «أكدنا احترامنا لسيادة العراق، وهو تعهد بحمايتنا وباقي الضيوف الدولية من هجمات الفصائل المسلحة».

ثم تلاه في اليوم التالي مباشرةً إعلانٌ من وزير المالية العراقي، علي علاوي، عن توقيعه 3 اتفاقيات مع شركات أمريكية لدعم الاقتصاد وتمويل المشاريع الكبيرة وتطوير قطاع الكهرباء، أولها مع وكالة التنمية الأمريكي «USAID» لـ«إعادة برامجهم» في العراق خاصة في مجال «التنمية الاجتماعية»، وفي اليوم نفسه جرى الإعلان عن موعد قمّة ثلاثية لرؤساء العراق والأردن ومصر، التي نوقشت خلالها قضايا تتعلق بـ«الطاقة والربط الكهربائي والبنية الأساسية والغذاء» بين البلدان الثلاثة، ويجري الآن حديثٌ غير رسمي بعد، عن مشروع ربط جزء من الشبكة الكهربائية العراقية مع منظومة الطاقة التابعة لمجلس التعاون الخليجي، بعد زيارة الكاظمي للملك السعودي سلمان عبد العزيز المزمع إجراؤها خلال الأسابيع القادمة.

● 4- النتائج والغايات

في مقابلة لرئيس الحكومة العراقي مع صحيفة «الواشنطن بوست– Washington Post» أكد أنّ «بلاده ليست بحاجة إلى قوات قتالية أمريكية بعد هزيمة تنظيم داعش، وإنما بحاجة إلى قوات أمريكية تركز على التدريب وبناء القدرات»، الأمر الذي يتناقض مباشرةً مع قرار مجلس النواب بإخراج جميع القوات الأجنبية، ويؤكد أن الحكومة الجديدة لا تعد تمثيلاً عن التغيير المطلوب شعبياً ، لكن وبسياق التصريح وتركيبه مع مجمل نشاط الحكومة منذ الإعلان عنها إلى الآن، تعطي مؤشرات عدّة اختصارها: محاولة إعادة تثبيت مفاصل النظام العراقي نفسه على أسس جديدة بعد الاختلال الحاصل إثر الانسحابات الأمريكية والاحتجاجات الشعبية، لتبدأ أولاً بمحاولات إضعاف العلاقات مع إيران، بما تشمله من اتفاقيات اقتصادية وخدمية على رأسها «الكهرباء» –الذي سيكون موعد تجديد عقدها من عدمه في 2021– عبر الاستعاضة عنها مع دول أخرى، كالخليج والأردن ومصر، لضمانَ العراق بلداً حليفاً لواشنطن لأطول مدة ممكنة بعد خروجها الكامل مستقبلاً، ومن جهة ثانية متوتراً وممزقاً– كخطة باء سارية المفعول– وفق سيناريو آخر جرى توريط تركيا به مؤخراً، فضلاً عن إبقاء خلايا لداعش، والتي تنشط كل حين وآخر في الداخل العراقي.

الأزمة العراقية- التركية جزء من كُل

على غرار ملف شمال– شرق سورية، أدت الانسحابات الأمريكية بكيفيتها ومواعيدها والتصريحات السياسية المرافقة لها، إلى فتح المجال لتحرّك عسكري تركي في شمال العراق ضد «حزب العمال الكردستاني» وفقاً لما تعتبره أنقرة حمايةً لأمنها القومي، مدفوعةً بإشارات وتحريضات أمريكية لهذا السلوك، بغية تسعير الفالق الكردي– العربي، والكردي– التركي في المنطقة، لتطلق حملتها العسكرية جواً وبراً منذ ما يقارب الثلاثة أشهر.

لكن لا يمكن الحديث عن تركيا دون الانطلاق من أزمتها الاقتصادية والانقسام الجاري في إدارتها وقواها الداخلية أولاً حول موضوعة الانعطاف شرقاً، ثم العودة من تأثير هكذا حملات عسكرية وسياسية على أوضاعها الداخلية نفسها، ليكون نشاطها العسكري في الشمال العراقي رغم قُربه وطول مدته وما يرافقه من تهويل إعلاميّ محدوداً ومسقوفاً كمحصلة لهذهِ التناقضات.

فتركيا، عضو الناتو الأقوى أوروبياً، والاقتصاد القائم بعلاقاته غربياً، وما تعانيه من أزمة اقتصادية كصدى للأزمة العالمية فضلاً عن العقوبات والحصار الأمريكي، وتحالفها السياسي ضمن ترويكا أستانا، وصفقات إس–400 مع روسيا، فضلاً عن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بينها وبين موسكو وطهران، وأخيراً صراعها في البحر الأبيض المتوسط حول الغاز وترسيم الحدود، والأزمة الليبية؛ كلّ هذه الصراعات والتناقضات بتباين حدّتها ومشروعيتها من عدمه تمثّل مخاضاً خاصاً لتركيا بانشقاقها عن موقعٍ جيوسياسي تاريخي متشابك مع الغرب، وانتقالها نحو الشرق في موازين القوى الدولية وفضاءاتها السياسية الجديدة... مخاضٌ تظهر فيه أحياناً– إثر سوء فهمه– وكأنها تتخذ وزناً خاصاً «ثالثاً» ومتفرداً بعيداً عن الشرق والغرب وبمعزلٍ عن الميزان الدولي الجديد.

فمثلاً، بالنسبة لإيران ورغم ما تحتويه من تناقض مع المسألة الكردية، إلا أن مصلحتَها اليوم باتت تقف عند حدود تأريض استخدامها كورقةٍ لدى الأمريكيين، وبالنسبة لروسيا فلا تُعنى مصلحتها بتفاصيل كيفية حلّ القضية داخلياً في أيّ من البلدان الأربعة المتعلقة بها، شرط ألّا يكون أيّ منها فتيل توتر أمني وعسكري أولاً، ولصالح واشنطنَ ثانياً... ليبقى الجانب التركي وحيداً– مؤقتاً– ضمن تحالف أستانا يرى في النشاط الكردي تهديداً إستراتيجياً دون ربط هذا التهديد بالتخريب الأمريكي بأساساته، نظراً لعدم اكتمال «انتقالها/مخاضها» ذاك، وهو ما سيجري في نهاية المطاف بالتوازي مع تأثيرات الخروج الأمريكي على القوى الكردية، بما فيها التي في العراق، وينسجم الطرفان في سياسات الحوار والتسويات وعلاقات التعاون والتكافؤ وإلخ.. مما تفرضه التطورات الدولية والفضاءات السياسية الجديدة الناجمة عنها.

ليكون النشاط الأمريكي هنا عبارة عن محاولات الاستفادة من الوقت المستقطع التركي الجاري، عبر محاولة تسعير أزمتها مع الأكراد، وصنع أزمة تركية– عراقية، وتحمية الفالق الكردي– العربي في الداخل العراقي، وما سيرتد على تركيا داخلاً إثر هذا النشاط، ضمن سياسة ضرب الكل بالكل، وما تخلفه من فوضى تؤثر على إيران وروسيا وتركيا كلّ على حدة، وعلى تحالفهم مجتمعين.

الشعب العراقي يُثبت استمرارية حضوره ومطالبه

رغم تغيّب الحراك الشعبي العراقي عن المشهد عامةً إثر الوباء الفيروسي، إلا أنه لم ينقطع تماماً، بل على العكس، حيث إن التحركات الجزئية المحدودة التي ظلت تخرج كل حين ومن مختلف المحافظات العراقية، تمثل استمراراً لـ«انتفاضة تشرين» وإنذاراً قائماً بموجة شعبية عامة أخرى قد تنطلق، وما تزال عمليات القمع مستمرة، حيث كان عنوانها الأخير اغتيال عدد من نشطاء الحراك، سُرعان ما جرى تدويله بغية التذرّع به لتدخلات أمريكية وأوروبية كمحاولة لتسلق الحراك من جهة، وإذكاء ناره من جهة ثانية من أجل الفوضى نفسها، إلا أنّ الانتفاضة أثبتت نفسها سابقاً، ولن تكون المُقبلة سوى تطويراً عنها، مما قد يفرز قيادات لها لتتمكن من رفع لواء التغيير، بالتوازي مع التطورات السياسية الداخلية والخارجية على العراق الذي سيكون راعي منظومته الأمريكي قد خرج، مما يعطي العراق وشعبه فرصةً وإمكانيةً أكبر من كل ما سبقها لفرض وتنفيذ التغيير المطلوب شعبياً.

الصورة عالمياً

• وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذين احتجوا في واشنطن مساء الخميس بأنهم «بلطجية»، وجاء وصف ترامب للمحتجين أثناء إلقائه خطاب قبول ترشيحه للانتخابات الرئاسية في المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري.

• قال وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر إن بلاده تعتزم توزيع القوات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بطريقة تمكنها من مواجهة الصين وروسيا في أي مكان في العالم.

• قالت وزارة الخارجية الصينية: إنه ليس من العدل أن تفرض الولايات المتحدة عقوبات على الشركات الصينية المشاركة في البناء في بحر الصين الجنوبي لأن هذه الأنشطة تجري على أراض صينية.

• أعلن رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي خلال مؤتمر صحفي اليوم الجمعة، أنه سيواصل مسيرته السياسية وسيخوض الانتخابات المقبلة، رغم استقالته من منصبه بسبب مشاكل صحية.

• وصف إبراهيم قالن، المتحدث باسم الرئاسة التركية، طلب واشنطن من تركيا التخلي عن أنظمة الدفاع الجوي الروسية «إس– 400» كشرط لتعزيز علاقاتها مع أنقرة بـ«الأمر الخاطئ».

• انتقدت متحدثة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا دعوة وجهها برلماني إستوني إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو للتدخل في الوضع في بيلاروس، مشيرة إلى أن هذه الدعوة تتجاهل حقائق أساسية.

ليبيا: غياب الدولة وشركات

منذ ما يقرب العشر سنوات، ركزت وسائل الإعلام الدولية على الوضع العسكري والسياسي في ليبيا. واليوم، يدور في هذه المنطقة أقرب نزاع مسلح مفتوح إلى الاتحاد الأوروبي. يضم النزاع وحدات مسلحة من كل شكل ونوع ممكن، حيث تبدأ التشكيلة من الجماعات الجهادية مروراً بالميليشيات الخاصة والشركات الأمنية وصولاً إلى القوات المسلحة الأجنبية.

■ أندريه ماسلوف
تعريب وإعداد: عروة درويش

بحلول عام 2019، اتحدت هذه المجموعات المتنوعة وراء قطبي نشاط رئيسيين: «الشرق» بمقرهم الرئيسي في بنغازي، و «الغرب» المتمركز في طرابلس. وتبقى السمة المحددة للنزاع الداخلي في ليبيا– «وهو الذي لم تنطبق عليه أبداً ومطلقاً صفة حرب أهليّة خالصة» – هي أنّ كلتا القوتين تعترفان عموماً بشرعيّة الطرف الآخر. تضمّ طرابلس حكومة الوفاق الوطني التي تدعمها الأمم المتحدة بقيادة فايز السراج. أمّا الشخصيات المركزيّة في الشرق فهما رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وخليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي المعيّن من قبل المجلس الرئاسي الليبي الذي يرأسه فعلياً فايز السراج ذاته.

بعد تشكيله– وفقاً لشروط الاتفاق السياسي الليبي 2015– يضطلع المجلس الرئاسي المنتخب بالوظائف المناطة برأس الدولة. المجلس الرئاسي هو مصدر الشرعية لكلا قطبي الشرق والغرب، لكنّه معطّل وغير فاعل في الواقع. يضمّ ستّة أعضاء، ولهؤلاء الستّة جميعاً حقّ الاعتراض «الفيتو» على أيّ قرار يراد اتخاذه. وفي ظلّ بيئة النزاع القائمة يعني هذا الأمر عدم قدرة المجلس على تقرير أيّ شيء. كمثال: نائب الرئيس علي فرج قطراني، حليف خليفة حفتر الرئيسيّ في المجلس الرئاسي، لم يظهر في طرابلس على الإطلاق منذ عام 2019. وحفتر الذي حاصر طرابلس لقرابة العام، لا يمكن من حيث المبدأ إبعاده أو استبداله دون موافقة قطراني. علاوة على ذلك، فإنّ ضباط «الجيش الوطني الليبي» المسجلين، استمروا في قبض رواتبهم بشكل رسمي حتّى توقفت منذ وقت قصير.

في نيسان 2019، أطلق الجيش الوطني الليبي هجوماً ضدّ طرابلس، والذي تحوّل بعد وقت قصير إلى حصار شبه تام. في آذار 2020 تمّ رفع الحصار مع عودة الشرق إلى سرت– الجفرة التي بقيت الحدود الطبيعية الفاصلة التي يملك كلا الطرفين تأثيراً عليها فيما يخصّ التركيب الإثني– العشائري والمصالح الاقتصادية، حيث بقيت أصول إنتاج النفط الرئيسة في الشرق تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي. ومنذ ذلك الحين لم تعد هناك تغييرات هامّة، ويعلن كلا الطرفين نيتهما التفاوض في الوقت الحالي.

كان الهدف المعلن لزحف حفتر إلى طرابلس هو الحاجة إلى «تحرير» حكومة السرّاج المعترف بها من الأمم المتحدة من تأثير «الإرهابيين والقوى الخارجية والإخوان» وغيرهم من المجموعات غير الشرعية. يمكن تشبيه الحرب الليبية في هذا السياق «دون أن يقتصر الأمر على هذا السياق»، بحروب أوروبا المقدسة في العصور الوسطى قبل نشوء الدولة القومية. ولهذا ليس مفاجئاً أن تكون البنية السياسية لما بعد الدولة الليبية، هي ذاتها البنية التي كانت قائمة منذ ما قبل إسقاط الدولة.

يمكن تشبيه الحرب الليبية بحروب أوروبا المقدسة في العصور الوسطى قبل نشوء الدولة القومية فالبنية السياسية هي بنية ما قبل إسقاط الدولة

القوى الخارجية والمسيطر الحقيقي

ما بين وقت وآخر، تؤدي قوات مسلحة نظامية من تركيا ومصر والولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا عمليات في ليبيا. عملياتٌ ومهامٌ تتم دون الإعلانٍ عنها. في 2020، دخلت تركيا إلى اللعبة كأبرز اللاعبين الظاهرين لتدعم حكومة الوفاق الوطني. حكومة الوفاق مدعومة بشكل نشط أيضاً من إيطاليا. الشرق مدعوم من الإمارات المتحدة والسعودية وفرنسا.

في 2020 أيضاً كونت روسيا موقفاً متوازناً، ويعود ذلك بشكل رئيسي للجهود التي بذلتها وزارة الخارجية الروسية. ففي الوقت الذي قام فيه إيمانويل ماكرون بالاعتراف بحكومة طرابلس، ثمّ وجّه الدعم بشكل مباشر لحفتر، الذي التقاه أربع مرّات على الأقل، كان فايز السرّاج هو الشخص الذي تمّت دعوته إلى مؤتمر روسيا– إفريقيا في سوتشي من قبل فلاديمير بوتين. أبقت وزارة الخارجية الروسية حواراً مفتوحاً مع حكومة طرابلس، بينما تعاونت وزارة الدفاع الروسية مع الجيش الوطني وخليفة حفتر، معتبرين بأنّه الجهة العسكرية الشرعية التي يتوجب الحديث معها.

لكن وبشكل يثير الدهشة، استمرّت الشركات متعددة الجنسيات في العمل في ليبيا دون انقطاع أثناء الحرب الدائرة، فأوقفوا الإنتاج في البدء ثمّ استأنفوه، وأخلوا طواقمهم، ثمّ أعادوا بعضها. أعطت الحرب الليبية للشركات دفعاً كبيراً لتطوير تقنيات السيطرة على العمليات عن بعد، قبل وقت طويل من ظهور كوفيد–19. كامل الأصول النفطيّة الليبية مملوكة من قبل 23 شركات نفط وغاز أجنبية. يأتي على رأس هذه الشركات «إني Eni» الإيطالية، وتوتال الفرنسية و«OMV» النمساوية و «وينترشال Wintershall DEA» الألمانية و«سنكور Suncor» الكندية.

يتم بشكل يومي توريد 13 مليون متر مكعب من الغاز إلى إيطاليا، عبر خط أنابيب الدفق الأخضر «Green Stream». يتم إنتاج النفط في حقول بحر السلام والوفاء البحرية المسيطر عليها من قبل طرابلس. تقوم إيطاليا بمراقبة وتأمين البنية النفطية في أعالي البحار، ويعدّ حضورها عاملاً هاماً في دعم حكومة الوفاق في طرابلس. عملت أنظمة الغاز في ليبيا دون انقطاع تقريباً خلال كامل فترة الحرب، ويشمل ذلك التوصيل إلى محطات الطاقة بين قطبي الشرق والغرب على طرفي جبهة القتال في الشرق.

شركة إني الإيطالية هي حاملة الأسهم الرئيسية في الغرب. بينما شركاء «شركة النفط الوطنية» في الشرق، والذين يعملون في الهلال النفطي، هما شركتا توتال الفرنسية وسنكور الكندية المعروفة سابقاً باسم بترو– كندا. وكأيّة شركات أجنبية أخرى، تعمل هذه الشركات في ليبيا تحت أسماء محليّة مستعارة وضمن المشاريع المشتركة التي أسسوها بالتعاون مع شركة النفط الوطنية. مثال: شركة ميليتا هي المشروع المشترك الذي يضمّ شركة إني. أمّا سنكور، وهي أكبر شركة نفط كندية، فهي جزء من مشروع الهروج المتمركز في المناطق التي يسيطر عليها حفتر. وسرير هو المشروع مع الشركة الألمانية، بينما الواحة ومبروك «وغيرهما» هي المشاريع المشتركة مع توتال الفرنسية. أمّا أكاكوس فهو تحالف شركات يجمع شركة ريبسول الإسبانية و«OMV» النمساوية وإكينور النرويجية وتوتال الفرنسية أيضاً.

لم تغادر ولا حتّى شركة نفط أجنبية واحدة ليبيا بعد اندلاع الحرب. بقي الإنتاج جذاباً حتّى عندما تهاوت الأسواق. صناعة النفط الليبية بالمجمل مسيطر عليها من الشركات الأوربية المتمركزة في دول

النفط التي تكدّس سلطاتها

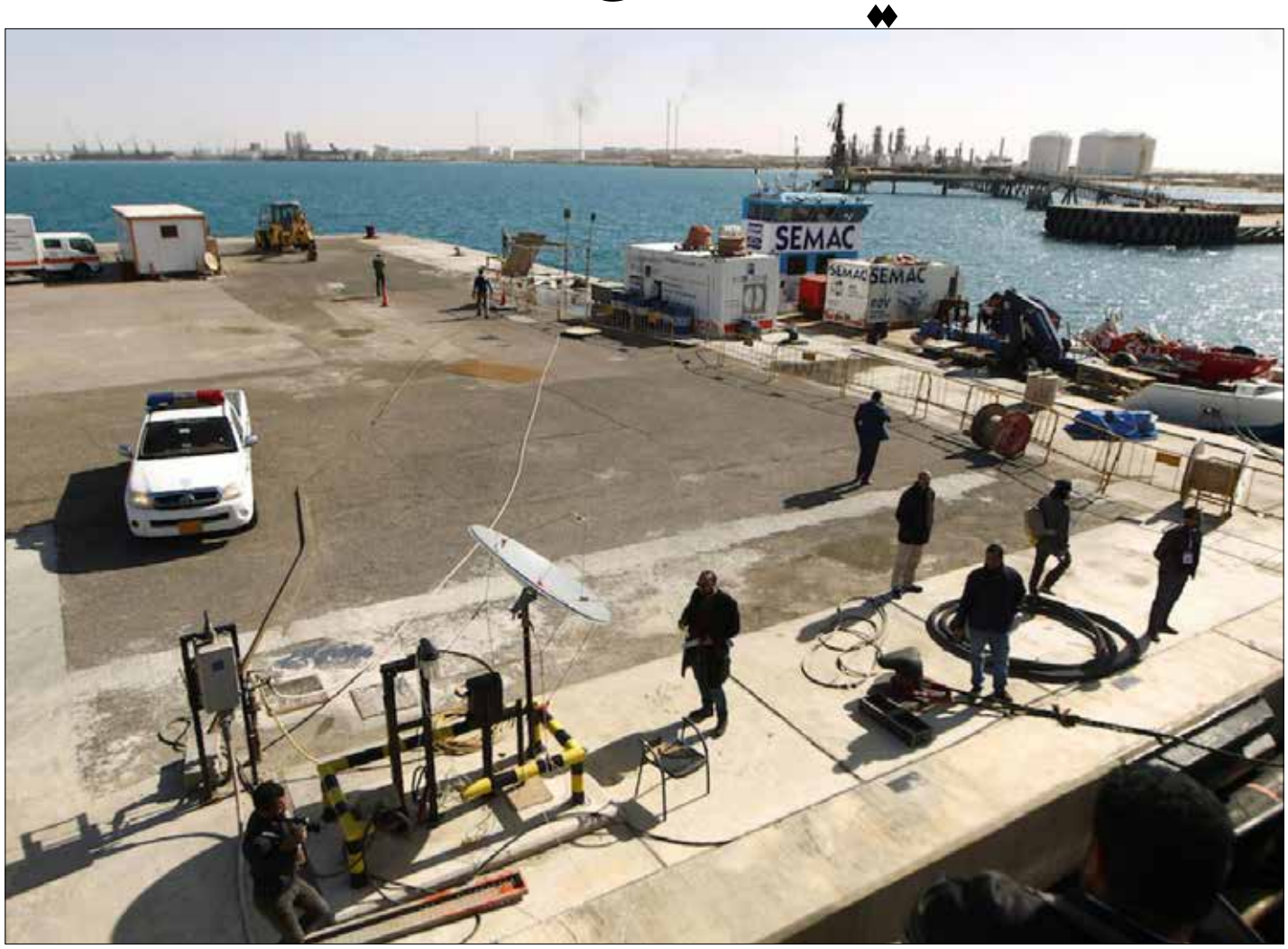

فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا والنمسا. أمّا الشركات المتمركزة في دول من خارج الاتحاد الأوروبي «في المملكة المتحدة والنرويج وكندا والولايات المتحدة» فقد تقلّص وجودها بشكل طفيف خلال الحرب. المستثمرون الصينيون والشرق أوسطيون فشلوا حتّى الآن في الوصول إلى الأصول النفطية الليبية. النفط الليبي ليس للمشاركة، وليبيا هي واحدة من آخر معاقل ما بعد الفترة الاستعمارية، التي تسيطر عليها الشركات الأوروبية العابرة للحدود.

النفط والغاز واستمرار التدفق

لم تكن شركات النفط العابرة للحدود العاملة في ليبيا وحدها من أيّد في بداية الأمر قيام حفتر بالسيطرة على الشطر الشرقي من ليبيا بين عامي 2016–2018، بل كانت شركة النفط الوطنية في طرابلس، وهي ذات التأثير الكبير، تؤيد ذلك أيضاً. ترافق صعود حفتر إلى الصدارة مع النمو في إنتاج النفط واستئناف العمليات الخالية من المشاكل في محطات التصدير، فكانت سيطرة حفتر ستعني وجود مركز موحّد يحافظ على أمن العمليات من البئر إلى الميناء.

لم يؤدِ زحف حفتر على طرابلس في 2019 في البدء إلى إيقاف إنتاج النفط. استمر كلا جانبي النزاع في العمل مع شركة النفط الوطنية، حيث كانا يتلقيان الرواتب والتمويل، بل وحتى زيوت التشحيم من المصدر المركزي. تغيّر هذا التوازن في كانون الثاني، حيث قرر المسيطرون على الشرق أن يوقفوا الصادرات من المحطات التي يسيطرون عليها. وكنتيجة لذلك، انخفض الناتج الإجمالي من 1,2 مليون برميل يومياً إلى 0,3 ثمّ لاحقاً إلى 0,1 مليون برميل، ليثبت حالياً عند هذا المستوى.

ما حدث بعد ذلك هو كوفيد–19 وانهيار أسعار النفط. ربّما قرر رعاة حفتر في الشرق الأوسط: الإمارات المتحدة والسعودية، بأنّه من المبكر جداً استئناف إنتاج النفط. على الرغم من أنّ الوضع في أيّار 2020 على الجبهة قد عاد إلى ما كانت الحال عليه في بداية عام 2019، وأنّ بنية النظام السياسي في ليبيا لم تتغيّر منذ ذلك الوقت بأيّ شكل، فقد كان إنتاج النفط مستمراً في تلك المرحلة، وتوقّف الآن. واليوم العامل الجديد الأهم الذي سيلعب دوراً هو سوق النفط، لكنّ هذا قد يتغيّر عمّا قريب عندما يرتفع الطلب وتشهد الولايات المتحدة انخفاضاً في إنتاجها المحلي.

ترافق صعود حفتر إلى الصدارة مع النمو في إنتاج النفط واستئناف العمليات الخالية من المشاكل في محطات التصدير

يمكننا ترقّب عودة النفط الليبي للتدفق من جديد إلى الأسواق، بعد أن تسمح له الإمارات المتحدة والسعودية بذلك، بسبب ما تملكه من تأثير كبير على المجموعات المسلحة التي تسيطر على شرق وجنوب ليبيا، وبالتالي تسيطر على إنتاج ونقل النفط وبنيته التحتية. كانت التصريحات الأخيرة الصادرة عن شركة النفط الوطنية إلى «الدول الإقليمية» تطلب إيقاف استئناف إنتاج النفط. إن استغرقت استعادة أسواق النفط حيويتها وقتاً طويلاً، يمكننا أن نتوقّع أن يقود هذا التعليق إلى تغيير ملكية بعض الأصول المغلقة. في الوقت ذاته قد يغتنم اللاعبون في الشرق الفرصة للتفاوض على إعادة توزيع محددة لعائدات النفط.

إنّ شركة النفط الوطنية تطبّق استراتيجيتها الخاصة بصناعة النفط بغض النظر عن التغيرات الحاصلة في النظام السياسي منذ عام 2011 وبشكل شبه مستقل. بحلول 2024، ستمنح الاحتياطيات المتاحة للشركة القدرة على تعزيز إنتاجها ليصل إلى 3,5 مليون برميل يومياً.

ويمكننا كي نفهم سمات البنية السياسية المعاصرة لليبيا أن نستعير مصطلح «حالة مرضيّة مستقرة SPC» من الفيزيولوجيا–العصبية. وفقاً للدكتورة ناتاليا بيخترياف، يمكن تعريف هذه الحالة بأنّها انحراف واضح عن الوضع الطبيعي، لكن حيث لا يُظهر النظام ديناميكيات زيادة في درجة هذا الانحراف. فالوضع في ليبيا هو أنّ مؤسسات حكومية في حالة صراع رسمي تنظمه اتفاقات لاعبين غير رسميين.

حتّى وإن لم يتمكن الإنتاج من العودة إلى مستويات عام 2019، فلا يزال هناك احتمال إنتاج وتوريد ما قيمته 15 إلى 20 مليار دولار من النفط عالي الجودة سنوياً، الأمر الذي سيفي باحتياجات عدد السكان القليل نسبياً والبالغ 6,5 مليون إنسان، وهو ما سيضمن استمرار تدفق الواردات الحيوية. وكنتيجة لذلك، قد ينتهي الأمر بليبيا لتصبح دولة مجزأة، إن بقيت موحدة فقط من الناحية الرسمية دون كيان في القمّة يتخذ القرارات. لكن سيبقى البنك المركزي موحداً، والأهم، شركة الغاز الوطنية، وكذلك عدد من وكالات إنفاذ القانون لتطبق عدداً من القوانين التي كانت مقبولة في ظلّ حكم القذافي، وخصوصاً القوانين الناظمة لصناعة النفط والغاز التي لا تزال سارية ومقبولة من الجميع حتّى اللحظة.

كيف تعمل الشركات الأجنبية في ظلّ غياب الدولة؟

حتّى تستمر الشركات متعددة الجنسيات بالعمل في ظلّ غياب مؤسسات الدولة الرسمية، فهي بحاجة لوسطاء يمكنهم حلّ المشاكل التي تظهر جرّاء غياب الشرعية في ليبيا. وقد استطاعت لعب دور هذا الوسيط، تبعاً لبنيتها شبه المتكاملة الأعلى من أطراف النزاع السياسي: «شركة النفط الوطنيّة»، وهي كيانٌ قائم من أيّام النظام السابق.

وكي تتمكن شركة النفط الوطنية من ملء الفراغ الشرعي الحاصل تحتاج لذراع عسكري، ولهذا تدعم مؤسسة «حرس المنشآت النفطية PFG»، وهي مؤسسة أمنية مستقلة تمّ إنشاؤها في عهد القذافي. وقد تطورت هذه المؤسسة الأمنية اليوم لتصبح شكلاً من المؤسسات المتنوعة التي تتبع لها سلسلة من المجموعات العسكرية القادرة على ضمان أمن منشأة نفط أو غاز. تعمل مؤسسة حرس المنشآت النفطية في كل من: الشرق حيث يتم تنسيق تعيين قادتها مع حفتر، وفي الغرب حيث يتمّ التنسيق مع السراج، وهي ناجحة في عملها إذا ما استخدمنا هذا المعيار في الحكم عليها. فالبنية التحتية للنفط والغاز لم تتضرر إلّا بشكل طفيف أثناء الحرب الدائرة منذ عشرة أعوام.

ومن المهم جداً أن ندرك بأنّ إضعاف الدولة في ليبيا لم يؤدِ حتّى اللحظة إلى عدم أخذ الحكومة لنصيبها من عائدات النفط، رغم أنّ الأمر قد يسوء في الفترات القادمة، إذا ما استمرّت حالة الحرب ولم تتوصل الأطراف الفاعلة إلى اتفاق. القوانين المركزية الصارمة التي تمّ اعتمادها في آخر سنين حكم القذافي لا تزال سارية ومطبقة. بل الأكثر من ذلك أنّ حزمة القوانين المسماة «EPSA IV» التي أعدّت في زمنه، تمّ تبنيها بشكل مطلق بعد خلعه.

أدّت الأحداث وتتاليها إلى وضع شركة النفط الوطنية في مركز جامع العائدات الرئيسي والمستفيد الأهم منها، وقد باتت لها سلطات كبيرة في التأثير على توزيع التمويل بين المجتمعات المحلية والجيش والموازنة ... الخ.

تمّ استخدام تعليق الإنتاج من قبل عدد متنوع من الميليشيات المحليّة في الشرق لمراجعة النهج المتبع في توزيع الدخل. حتى الآن، تبدو الجهود التي تبذلها بعض القوى في الشرق لمراجعة تشريعات النفط والغاز مجرّد خطب طوباوية ذات أهداف دعائية أكثر منها واقعية. في الوقت ذاته اللامركزية الجارية في الواقع يتم تعزيزها وتطبيقها من خلال آليات «المسؤولية الاجتماعية الشركاتية CSR»، والتي تؤدي بشكل متزايد إلى نقل اختصاصات وسلطات الدولة إلى يد الشركات والمؤسسات الخاصة.

يتعامل مشغلو الشركات مع شركة النفط الوطنية، وهم مرنون للاستجابة لعدم الاستقرار، ويأخذون في اعتبارهم المخاطر والتكاليف، ويعدلون بالتعاون معها نفقات التأمين والأمن. في الوقت ذاته تقوم هذه الشركات المشغلة بتولي بعض وظائف الدولة، مثل: ضمان القانون والنظام في المناطق المجاورة، وتشرف وتسيطر على نظام الرعاية الصحي والاستجابة للطوارئ والمعالجة، وكذلك صيانة الطرق وأنابيب المياه.

يقود مثل هذا الوضع بشكل حتمي إلى المزيد من البيروقراطية وانتشار الالتزامات غير ذات الصفة الرسمية والمشاكل السياسية.

حتّى الآن، لاتزال الشركات الأوروبية الكبرى في وضع أفضل من غيرها «مثل الشركات الصينية والأمريكية» من خلال قدرتها على نسج خيوط لتعاملها مع الأطراف المتنازعة. يقومون بضخّ الإنتاج على طول خطوط القتال، ضامنين أمن أصولهم، متعاملين مع مجموعات مسلحة عسكرية شبه رسمية. هذه الشركات ماهرة في تمييز الظلال المتغيرة بسرعة لشرعيتها.

■ المصدر: Libya: How Corporations Get Along Without the State

انهيار عقل «حضارة» الليبرالية تحت وزن الزمن المتكثِّف

مجدداً، إن جانباً مهماً من الأزمة الرأسمالية ما زال بحاجة إلى إبراز في الخطاب العام، وما زالت القوى الحاملة له قليلة. إنه الجانب الذي يعبّر عن وصول إحداثيات المجتمع الرأسمالي كلها إلى حدودها التاريخية. وكنا قد أشرنا أن العقل في بنيته الليبرالية، إن كان في تناقضه الداخلي وأرضيته ومعاييره التي تحدد العلاقة مع العالم، هو من أهم هذه الإحداثيات التي تصطدم اليوم بالحدود التاريخية للمجتمع الرأسمالي. وهذا يظهر اليوم في التقاء أزمة الفرد مع أزمة المجتمع بشكل وثيق، تاركاً نتائجه على الظاهرة العقلية عالمياً، والتي لا زلنا في بدايات تشكلها كخط عام يحمل احتمالين: اتجاه بديل تقدمي، وآخر عدمي تعبير عن انهيار العقل نفسه.

■ محمد المعوش

معالم مبكرة

من معالم أزمة «الحضار الغربية» المبكرة هو النقد الذي تبلور في الغرب تحديداً، حيث تطورت فيه أزمة الفرد الليبرالي بشكل سابق عن تبلورها في المجتمعات التابعة. فالمجتمع الغربي يمثل ذروة تطور الليبرالية على مستوى الثقافة والعلاقات، ونمط الحياة بشكل عام. فالرأسمالية في المركز لم تكن مكبوحة كما تلك التي في الأطراف. وحسب ماركس، في تطور الظاهرة إلى شكلها الناضج يمكن الكشف عن قانونها العام. وإذا ما كان الاقتصاد السياسي للرأسمالية تم تطويره في الفضاء الذي تطورت فيه الرأسمالية بشكلها الناضج، فإن أزمة الفرد الرأسمالي، كان لا بد أن تتم بلورتها نظرياً في هذا المجتمع بالذات بشكل مبكر عن تطورها في المجتمعات الأخرى. وهنا يمكن أن نعود إلى المنتج الفكري للتيارات النقدية في الغرب، ماركسية وغير ماركسية. ومن أهمها: مدرسة فرانكفورت، التي بغض النظر عن منهجها، أو تعدد المناهج للمنتمين إليها، التي ضمت ماركسيين وغير ماركسيين، قدمت الإشكاليات التي يعاني منها «الإنسان الغربي». واتسمت ملامح النقد الفرانكفورتي بطابع وجودي عامة. وما يهمنا منها هي الإشكاليات المبكرة التي قدمتها. من الكتب «خسوف العقل» لماكس هوركهامير وثودور أدورنو، و«مستقبل الطبيعة الإنسانية نحو نسل ليبرالي» ليورغن هابرماس، و«الإنسان ذو البعد الواحد»، «الحب والحضارة»، و«العقل والثورة» لهربرت ماركوز.

خبوت النقد

على ضوء تراجع الخط الثوري عالمياً تراجع النقد للجانب الفرداني من الأزمة الرأسمالية، في الغرب بشكل خاص، حيث غرق العالم الغربي بوهم الليبرالية وطروحاتها التي موّهت الأزمة، ولم تلغها، فتعايَش المجتمع مع أزمته، وهذا ما سمحت به بنية الرأسمالية المركزية «الاستيعابية» على عكس بنية الرأسمالية الطرفية «الرفضية». ولم يصل هذا النقد في المجتمعات الطرفية إلى درجة من النضج اللازم، بسبب طبيعة الصراع في الدول التابعة، الذي أخذ ملامح التحرر الوطني، وحرب التحرير والمقاومة المباشرة ضد الاستعمار، وبقيت أزمة الذات الفردية تتسم بملامح مباشرة، إلى أن تطورت الليبرالية في مرحلة التسعينات بشكل كبير في المجتمعات التابعة.

أزمة العقل وإشراقه ترتبط مباشرة بعملية التغيير السياسي وتحقيق ظروف حياة نقيضة تحافظ على العقل وتتجاوز أرضيته ذات المرجعية الليبرالية

عودة النقد، ولكن!

يعود النقد مجدداً من باب الأزمة العميقة، حيث تتلاقى الأزمة الفردية مع الأزمة الاقتصادية–السياسية للرأسمالية، التي لم تعد تستطيع تمويه الفردي لا في المركز ولا في الأطراف. ولكن الليبرالية طبعت جميع الدوائر الأكاديمية والعلمية والسياسية بطابعها. ولهذا فإن اتجاهين عامين يطبعان العقل في مرحلة ذروة الأزمة: اتجاه انحدار العقل ليسقط في عدمية هدّامة وإحباط عام، واتجاه آخر يرتبط بشكل مباشر ببناء المجتمع البديل، وثيق الصلة بحركة سياسية قادرة على وعي تعقيد الأزمة، كأزمة نمط حياة، كأزمة حضارية، قادرة على ربط الفردي والعام، في مشروع شامل تحت حطام المجتمع القديم المنهار، وآلامه، التي تتطلب أكثر ما تتطلب وحدة القوى الجذرية، متى وجدت، في مختلف المجتمعات. وهذه عملية تتطلب الوقت اللازم لها.

وهذا التلاقي العملي بين الفردي والاجتماعي يحصل لأول مرة في التاريخ، فالتلاقي بينهما كان في الجانب المباشر سابقاً، أما اليوم فما كان نظرياً سابقاً صار عملياً، فأزمة العقل وإشراقه ترتبط مباشرة بعملية التغيير السياسي، وتحقيق ظروف حياة نقيضة تحافظ على العقل وتتجاوز أرضيته ذات المرجعية الليبرالية، وتحرر ممارسته من كوابح علاقات الإنتاج الرأسمالية.

ولهذا فإن هذين الاتجاهين سيتنازعان الحياة العقلية والروحية للمجتمع البشري في المرحلة القادمة، ويمكن القول: إن نتائجهما لم تتبلور بشكلها الكامل، ولا زالت خسائرها في مراحلها الأولى. فالنتائج الاجتماعية والاقتصادية المباشرة تسبق العقلي والروحي. وها هي الجماهير بدأت تفقد اتزانها العام، وينهار من تحت أقدامها ما كان بالنسبة لها خط حركتها المستقبلي والذي على أساسه تضبط تفكيرها ومشاعرها وممارستها.

تهديد العقل وزمن متكثِّف

إن انغلاق أفق المجتمع الرأسمالي، وانهيار نمط الحياة المرتبط به يهدمان بالضرورة العقل العاكس لهذا المجتمع. وهذا ما يولد مجمل الاضطرابات العقلية والنفسية التي كانت تعتمل في قلب هذا المجتمع على مدى عقود سابقة، دون أن تصير خطوات عامة للبشرية، كالفصام والعصاب. أما اليوم فصارت هذه الأزمات الفردية السابقة شاملة للظاهرة العقلية في المجتمع بأسره. لهذا فنحن أمام فراغ روحي وعقلي، يمكن على أساسه أن نعلن أننا أمام مرحلة الإحساس بالهدر الواعي للحياة.

هذه الملامح تقول: إن ما كان يحصل في السنين السابقة لمّا كان الإنسان يقوم في أواخر عمره يُجري مراجعة لحياته وتقييماً لما كان، ولما يجب أن يكون، يحصل اليوم في مراحل عمرية مبكرة. وهذه الظاهرة التاريخية هي تكثيف تاريخي للزمن، ولمراحله. لهذا فإن الفرد اليوم يحمل أعباء العمر كلها في لحظات، ما يرفع وزن الزمن في وعيه، ويظهر جوهر المرحلة إلى الواجهة. وهذا ما يجب أن يجري العمل على طرحه في ممارسة قوى التغيير وخطابها.

منصات التعليم الحديثة في الشرق

بدأت تكنولوجيات التعليم الشرقية الحديثة والذكية بالانتشار في العالم، ويستخدمها عشرات الملايين من طلاب الجامعات في أكثر من 100 بلد على الأقل.

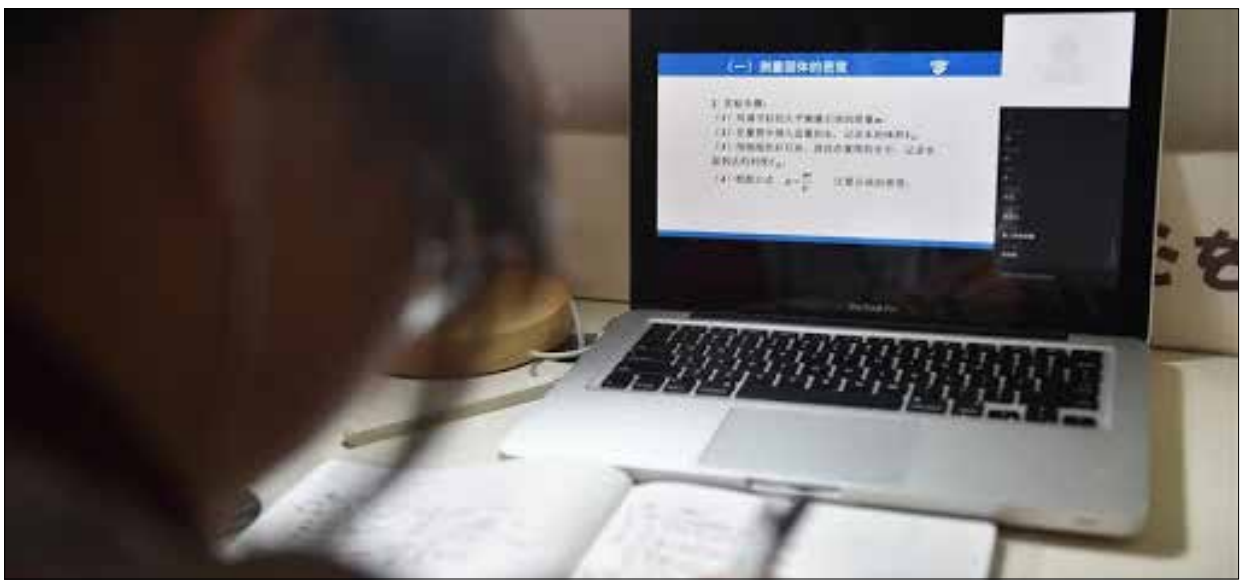

■ قاسيون

حيث ذكرت وزارة التربية والتعليم الصينية، أن النسختين الدوليتين لمنصتين تعليميتين صينيتين عبر الإنترنت قدمتا 505 دورات مجانية في اللغة الإنجليزية للطلاب في أكثر من 100 دولة. وصرحت الوزارة الصينية أن النسختين الدوليتين من أي كورس وشيويه تانغ أكس «xuetangX iCourse &»، التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم في النصف الأول من هذا العام، قدمتا أيضا حلولاً تعليمية لطلاب الجامعات الدوليين الذين يواجهون تعليق الدراسة أثناء جائحة كوفيد-19. كما أن أكثر من مليون مدرس صيني قدموا حوالي 1،1 مليون دورة عبر الإنترنت، وجذبوا ما يقارب 22،6 مليون طالب جامعي خلال فصل الربيع من هذا العام.

وأشارت الوزارة إلى أن الصين ستعقد أول مؤتمر عالمي حول الدورات التدريبية المفتوحة على الإنترنت في تشرين الثاني القادم، للمساهمة في خبرتها التعليمية عبر الإنترنت على نطاق أوسع وعلى مستوى أعلى. كما أجلت المدارس في منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم في شمال غربي الصين الفصل الدراسي الخريفي، ونقلت الدروس إلى شبكة الإنترنت بالكامل وسط وباء كوفيد-19، وفقاً لهيئة التعليم المحلية، حيث من المقرر أن تبدأ الدروس عبر الإنترنت من أول سبتمبر. وستوفر هيئة التعليم الإقليمية الموارد التعليمية للدروس على شبكة الإنترنت، بينما يُطلب من المدارس وضع خطط للتدريس وتنظيم الدروس عبر الإنترنت.

وفي ربيع العام 2018، أطلق معهد بوشكين الحكومي للغة الروسية في موسكو منصة «بوشكين أونلاين» والتي يمكن فيها تعلم المستويات الـ 6 للغة الروسية باستخدام التكنولوجيا الحديثة للمنصة مجاناً، مع منح الشهادات في نهاية كل دورة بسعر رمزي، إضافة إلى دراسة دبلوم تعليم اللغة الروسية وشهادات متخصصة في علوم اللغة وتعليمها.

وقد بلغ عدد مستخدمي منصة معهد بوشكين حتى شهر آب 2020 أكثر من مليون و200 ألف طالب و69 ألف مدرس و661 منظمة من عشرات البلدان حول العالم.

أخبار ثقافية

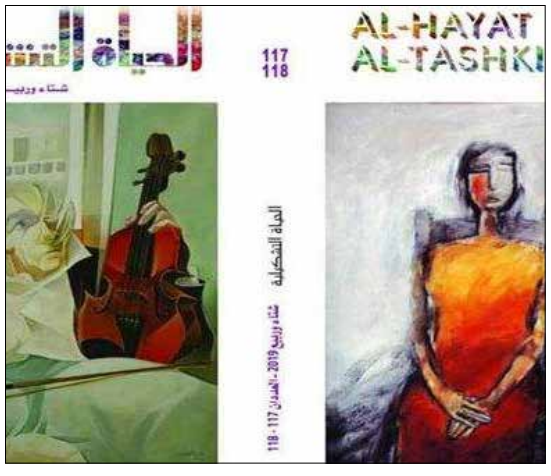

عدد جديد من «الحياة التشكيلية»

صدر العدد الجديد من مجلة «الحياة التشكيلية»، وتنوعت مواد العدد الجديد من مجلة الحياة التشكيلية الفصلية- المجلة الصادرة عن مديرية الفنون الجميلة في وزارة الثقافة- بين مواضيع فكرية وفنية وتوثيقية متنوعة في عالم التشكيل بمختلف أجناسه ومدارسه ورواده وممثليه، إضافة إلى دراسات نقدية لمعارض وفعاليات فنية وحوارات مع فنانين تشكيليين، وتوثيق لذاكرة التشكيل السوري والفن الإسباني والظواهر الفنية المختلفة. وكان العدد الذي حمل رقم «117-118» من المجلة قد احتوى تجارب بعض الفنانين السوريين والفلسطينيين خلال مراحل مختلفة.

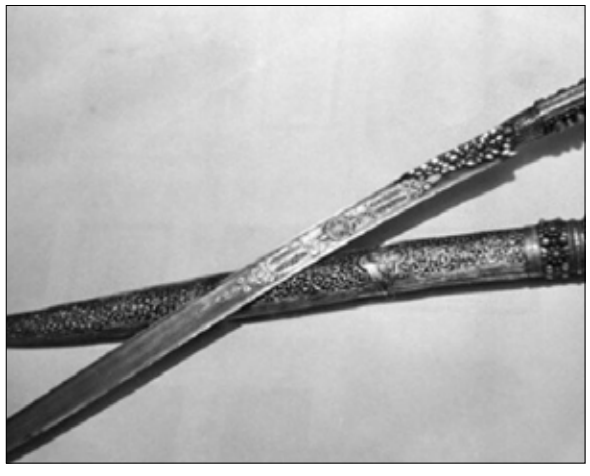

سيوف عربية في بطرسبورغ

افتتح في متحف التاريخ العسكري في مدينة بطرسبورغ الروسية معرض بعنوان «فن صناعة الأسلحة للقرون الـ 17- 19» وذلك نهاية شهر آب 2020. وتضمن المعرض مقتنيات ونماذج منوعة ومن مختلف البلدان في الشرق والغرب، وبينها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا وبريطانيا وبولندا وغيرها. إضافة إلى المقتنيات الخاصة بالشخصيات القيادية في فترات مختلفة من التاريخ. أما بلدان الشرق فتمثلها السيوف والخناجر العربية والجمبيات اليمانية التقليدية، والسيوف والخناجر والمسدسات التركية، والبنادق الفارسية وأسلحة الساموراي اليابانية، ومجموعة من دروع الجندي الهندية القديمة.

كانوا وكنا

خلال أربعينات وخمسينات القرن العشرين، نشأت حركة نقابية جيدة التنظيم والفعالية في معمل سكر حمص، وخاض نقابيو المعمل العديد من النضالات والإضرابات في سبيل حقوق العمال، مثل ساعات العمل الثماني، والتأمينات الاجتماعية، ومنع التسريح التعسفي، وإجراء الانتخابات النقابية، وكانت أكثر المعارك النقابية سخونة في الفترة ما بين 1955-1959. في الصورة معمل سكر حمص منتصف القرن الماضي.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/08/30» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

كم الأفواه

أن تكون لوحة توعوية متحرّكة

قبل عدّة سنوات خرج أحد العلماء بمقترح مجنون رغم بساطته للقضاء على الزكام، حيث اقترح في ذلك الحين أن يرتدي كل سكان العالم، كل واحد فيهم، كمامة مدة أسبوع. بدت فكرته تلك أشبه بخرافة جميلة لا يمكن تحقيقها، رغم أنها في الظاهر بسيطة جداً. ذلك أنها تتخيل الكوكب أشبه بأوركسترا مضبوطة ومتناغمة، تتطلب من كل شخصٍ فيها درجة عالية من الالتزام، لأن أي خللٍ سيخرّب اللحن ويُفسد الخطّة.

■ نور ابوفراج

واليوم، تعود صورة العالم الذي يغطي فمه بكمامة لتكون حلماً مرةً أخرى، كما لو أن قطعة القماش تلك رغم هامشيتها وبساطتها تمتلك قوة مستترة. خاصةً وأن العدو هذه المرة أشرس من الزكام، والخسائر الإنسانية والمادية التي يُخلّفها أعظم.

حواجز نفسية-ثقافية

بعد انتشار الوباء بصورة مثيرة للقلق في سورية، خرجت الطبيبة شغف فاغور التي تعمل في مشفى المجتهد بفيديو مصوّر توجهت للناس فيه بعبارات صادقة تُشجعهم فيها على ارتداء الكمامة. تساءلت الطبيبة بلغة بسيطة يفهمها كل من يسمعها: «أخبرني أرجوك بماذا تزعجك الكمامة؟ تجعلك تشعر بالحر؟ نحن أساساً نرتدي كل هذا الكم! من الثياب فهذه القطعة الصغيرة من القماش لن تؤثر».

والحقيقة، أن الموقف الشعبي من الكمامة، أو بالأحرى الحواجز النفسية والثقافية مع الاقتصادية، تجاه ارتداء الكمامة في المجتمع السوري تستلزم منّا نظرة أعمق.

يعزو الكثيرون الامتناع عن ارتداء الكمامة لسوء الوضع الاقتصادي من جهة، وللجهل من جهة أخرى. لكن ورغم أهمية هذين العاملين هناك أبعاد أخرى للموضوع. فهناك شرائح واسعة تقلع عن ارتدائها على الرغم من أنها تملك المال أو المعلومات اللازمة.

«لماذا لا ترتدي الكمامة؟ أخبرني حقاً بماذا تفكر؟»

لو أن أحدهم فكّر في طرح هذا السؤال على عامة الناس بصورة خالية من التقريع أو الملامة، كما لو أنه ينتظر سماع مشاعر وأفكار حقيقية، كان سيتفاجأ من الإجابات التي ستأتيه.

فهناك بدايةً شريحة من الشبان الذين يسايرون صيحات الموضة، ويشتكون من أن المجتمع لا يفهم ثيابهم وأوشمهم وقصّات شعرهم، وهم اليوم في صدارة من يمتنعون عن ارتداء الكمامة. هؤلاء وعلى الرغم من كونهم يصارعون كي يقنعوا الآخرين بأن المظهر خيار وحرية شخصية، لكنهم كانوا أكثر خجلاً هذه المرة من الدفاع عن قطعة القماش عديمة الشكل هذه. لأن ارتداءها يعني بأنهم خائفون على أنفسهم أو عائلاتهم، أو أنهم صحيوّن، وهذه ربما مظاهر تفتقد للجاذبية، أو الصورة التي أرادوا تكريسها عن أنفسهم.

فيما نقابل في الشوارع السورية شريحة من الأشخاص الذين يتركون كمامات مطوية ومعقمة في حقائب أيديهم أو جيوب ثيابهم، لكنهم وفي الوقت ذاته لا يرتدونها لأنهم يخجلون، وفهم منابع هذا الخجل هو الأهم هنا.

يأتي الخجل بدايةً من التخوّف من الوقوع ضحيّة للسخرية والازدراء والنظرات المتوجسة في الشارع، وأعتقد أن الكثيرين منّا لديهم قصص يروونها في هذا الخصوص. أنا مثلاً جربت أن تمر بمحاذاتي سيارة مسرعة تُبطئ بمجرد الاقتراب مني كي يفتح شابٌ الشباك ويصرخ أمام وجهي «كوروووناااا» قبل أن تبتعد الحافلة. ابتسمت له لكن الكمامة للأسف أخفت الابتسامة.

يخبرني رجل ستيني بأنه يشعر بنفسه فوقياً حينما يرتدي الكمامة أو «شايف حالو على البشر» وفق كلماته هو، كما لو أنه بارتدائها يقول: إن حياته هو أهم من حياة من حوله. فيما يتحدث شابٌ في الثانية والثلاثين من عمره أن مشهد شارع مليء بأناس يرتدون الكمامة يثير لديه رغبة في الضحك: «أشعر أنني اقتحمت فجأة غرفة عمليات، وأننا أصبحنا جميعاً أطباء».

كنا نردد «سعري بسعر كل هالبشر» لأن أحداً منا لم يمتلك المقدرة على كف الأذى وحماية نفسه أو الآخرين

كم أفواه طوعي

يشكل التواضع أو «أن تضع نفسك على قدم المساواة مع الآخرين»، واحداً من خصوصيات البنية الأخلاقية أو النفسية للشعب السوري، ولهذا ربما يُقال بأنه شعب بسيط وطيب. فالناس عموماً تنبذ التعالي والمتعالين ويتم تربية الأبناء ليكونوا سواسية مع غيرهم، متجنبين أي رد فعل يوحي بالغرور أو الفوقية. يجب أن ترحّب بالآخرين وترد السلام بأحسن منه، وإذا ما عرض عليك الآخر طعامه عليك أن تشاركه جزءاً منه. وحتى في المدرسة، يتجنب الأهل أن يرسلوا مع أطفالهم موزة أو قطعة حلوى فاخرة، كي لا يجرحوا بذلك مشاعر أطفال آخرين لا يملكون القدرة على شراء هذا النوع من الأطعمة. ويُعبّر عن هذا التوجه بعبارات من قبيل: «سعري بسعر كل هالبشر» أو «اللي بيصير عليّ بيصير عليهن». هذا التوجّه تعاظم خلال سنوات الحرب خاصة مع سيادة شكل من أشكال الفقر الشامل، كما أن عدم الخوف على السلامة الشخصية تحوّل إلى إستراتيجية تأقلم مع مفاجآت الحرب.

وبالتالي، هذا التوجه وثيق الصلة بالموقف من الكمامة. فالناس بارتدائها يشعرون بأنهم يُميّزون أنفسهم عن الآخرين، أو يقولون بصورة أو أخرى: «أنا مختلف» و«حياتي أكثر أهمية». أو يجعلهم ببساطة مرئيين أكثر وهم يريدون البقاء في الهامش. ولهذا تحديداً، خجلهم قد يقتلهم.

ولكل هذه الأسباب المذكورة، فرض الكمامة بصورة إجبارية وتأمينها لمن لا يستطيع الحصول عليها، يريح الناس من خجلهم، ويساوي بينهم مرةً أخرى. ففي الوقت الذي كانت فيه القذائف تتساقط من سماء دمشق ولا تعرف من تصيب، كنا نردد «سعري بسعر كل هالبشر» لأن أحداً منا لم يمتلك المقدرة على كف الأذى وحماية نفسه أو الآخرين، لكن الأمر مع الوباء مختلف، لأن المرء قادرٌ بصورة أو أخرى على تقليل الضرر وحماية غيره.

ربما يكون الكلام في هذا الأمر غير مفيد، الأجدى أن نَكُمّ أفواهنا بمحض إرادتنا كي نجعل المشهد سائداً ومألوفاً أكثر، كما لو أننا لوحة توعوية صامتة ومتحركة.